حولية كلية الآداب

سنوية محكمة علمية

تصدرها

كلية الآداب - جامعة بنى سويف

عدد خاص (٣) فبراير ٢٠٢١

ISSN. Print: 2314 – 8160

ISSN. OnLine: 2314-8179

URL: https://jbsu.journals.ekb.eg/

مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر

هيئة التحرير

أ.د. جودة مبروك محمد	عميد الكلية	رئيس مجلس الإدارة
أ.د . رمضان عامر	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.م.د. مها أحمد إبراهيم	أستاذ علم المعلومات المساعد	رئيس التحرير
أ.م.د. منال سيد محمد	أستاذ علم الأرشيف المساعد	نائب رئيس التحرير
د. حاتم أنور عبد الله	مدرس المكتبات وعلم المعلومات.	مدير التحرير
أ.محمد ربيع عبد الظاهر	مدرس مساعد. كلية الآداب	محررالموقع الإلكتروني
أ.طه محمد طه حسن	مدرس مساعد. كلية الآداب	مصمم الصفحة
أ.نورة سيد أبو المجد	مدرس مساعد. كلية الآداب.	المحرر اللغوى (اللغة العربية)
أ. منال محمود		المسئول الادارى
أ. أحمد الشرقاوى		المسئول المالى
أ. عمر خلف		متابعة مالية

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. جبريل بن حسن العريشي أستاذ علم المعلومات . جامعة الملك سعود **عضو ًا**

أ.د. عيسى صالح الحمادي أستاذ اللغة العربية. الامارات العربية المتحدة **عضو ًا**

أ.د. مجدى شفيق السيد صقر أستاذ الجغرافية البشرية .جامعة المنصورة **عضو ًا**

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د. نجاح قبلان حمد القبلان "استاذ المكتبات والمعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية"

أ.د. شريف الدين بن دوبة "أستاذ الفلسفة.كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الدكتور مولاى طاهر سعيدة الجزائر"

أ.د. عبيد سرور العتيبي "أستاذ الجغرافيا الاقتصادية و رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .جامعة الكويت"

أ.د. محمد بلعباسي "أستاذ الأدب الحديث والمعاصر .جامعة حسيبة بن بوعلى فى الشلف الجزائر"

أ.د. إبراهيم بن عبد الله بن عبدالرحمن الزعيبر "أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط فى كلية التربية بالمجمعة . المملكة العربية السعودية"

أ.د. هند بنت عقيل بن محمد الميزر "أستاذ الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بقسم الدراسات الاجتماعية . كلية الآداب. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية"

أ.د.محمد مليانى "أستاذ النقد الحديث والمعاصر بجامعة وهران"

أ.د.فوزية محمد على مراد "استاذ الدراسات الفلسفية . كلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية"

أ.د. عبد الحسين رزوقى مجيد الجبورى "أستاذ علم النفس التربوى . قسم العلوم التربوية النفسية. جامعة بغداد "

أ.د.الهادى بووشمة "أستاذ مختص فى علم الاجتماع قسم علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس"

أ.د. بلخيرى مراد "أستاذ علم الاجتماع. جامعة قسنطينة ٢ ، عبد الحميد مهرى"

أ.د. شناف خديجة "أستاذ علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهرى قسنطينة ٢"

أ.د. جبيقة أحمد محمد قزوي "أستاذ علم النفس . جامعة الجزائر ٢"

أ.د.جمال عيسى شليحى بلبكاى "أستاذ علم النفس .جامعة منتورى قسنطينة،الجزائر"

أ.د. وليد عبد العزيز عمار بخوش "أستاذ علم النفس . جامعة العربى بن مهيدى بأم البواقى (الجزائر)"

أ.د. مها ابراهيم ال كلثم " أستاذ المناهج وطرق التدريس. فلسفة التربية كلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة"

أ.د.على عبد كنو على "أستاذ فلسفة علوم قرآن. كلية العلوم الاسلامية . جامعة ديالى"

أ.د. كريمة خدوسي "أستاذ علم النفس المعرفى جامعة البويرة"

الهيئة الاستشارية المحلية:

أ.د. أسامة السيد محمود على "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة القاهرة "

أ.د. إيناس حسين صادق احمد "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة حلوان "

أ.د. رباح فوزى محمد عبد اللطيف "أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الدارسات الانسانية جامعة الأزهر "

أ.د. سمير سعد حامد خطاب "أستاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس – كلية الآداب. جامعة جنوب الوادى"

أ.د. محمود أحمد محمد خيال "استاذ علم النفس بكلية الاداب جامعة المنوفيه "

أ.د. خالد عبد الرازق السيد النجار "أستاذ علم النفس المساعد. كلية الآداب – جامعة القاهرة "

أ.د. عائشة محمود محمد عبد العال "أستاذ التاريخ القديم والآثارو رئيس قسم التاريخ. كلية البنات. عين شمس"

القرار التنمويّ بين المدخلات التاريخية والضوابط التنموية والوظائف التفاوضية
محافظة ينبع في المملكة العربية السعودية
دراسة تطبيقية في الجغرافيا التاريخية وإمكانات التنمية

إعداد

د/ محمد عبد القادر راشد

الأستاذ المساعد في قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب/جامعة الإسكندرية

الاستشهاد المرجعيّ:

محمد عبد القادر راشد (٢٠٢١). القرار التنمويّ بين المدخلات التاريخية والضوابط التنموية والوظائف التفاوضية محافظة ينبع في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية في الجغرافيا التاريخية وإمكانات التنمية . حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. عدد خاص (٣) فبراير ٢٠٢١، ص، ص ١- إلى ٣٣٩.

الملخص:

تتعدد أهداف التنمية، وتختلف رؤاها غير أنها جميعًا تنتهي سعيًا إلى محاولة إدراك قيمة الأمكنة المراد الانتفاع بها، وذلك بكل ما تنطوى عليه من ايجابيات وما قد يعتريها من سلبيات. والأمر كله فى إطار من الإرادة لبلوغ غايات معينة يغلب عليها التوظيف البنائيّ والتطبيق الانتفاعيّ. والحقيقة أن الانتفاع لا يمكن اِسْتِحْصالُه على مستوى إطار إدارى محدد، إلا فى ظل رؤية مشروطة مفادها "أنه يجب النظر إلى الأمكنة، أو الأوساط المكانية فى كليتها الوجودية أكثر من النظر إليها فى جزئيتها التفردية". وبصدد الدراسة، فالقرار التنموى لا ينظر إلى جملة المراكز التى تتكون منها محافظة "ينبع"، باعتبارها القيمة، بقدر ما تنظر إلى جملة الأدوار الوظيفية التى يجب أن تكون عليها مراكز هذه المحافظة باعتبارها القيمة، وتلك هى غاية التحليل فى الدراسة. وبناءً على ذلك تكون السؤال الرئيس للدراسة ومفاده اعتمادًا على ذاتية ضوابطها الطبيعية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلاقات المكانية؛ ما هو الدور الوظيفى الذى يمكن أن تُسهم به مراكز محافظة "ينبع" المختلفة، فى العملية التنموية التى ينتهى صالحها فى محافظة "ينبع" ومن بعدها منطقة "المدينة المنورة" الإدارية فى إطار رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)؟. والحقيقة، أن مشكلة الدراسة الرئيسة لم تكن فى الإجابة عن هذا السؤال، بقدر ما كانت فى كيفية بناء مدخلات اتخاذ القرار الذى سيدعم الدور الوظيفى لكل مركز. فجغرافيات الماضى لها توجهاتها، وجغرافيات الحاضر لها آرائها، ولاحتياجات المجتمع تطلعاتها.

وبصدد زمنية الدراسة فهى تبدأ من زمنية غير معلومة، فى إطار محصلات جغرافية تُنسب لزمنية فترة (ما قبل الإسلام)، وتنتهى بزمنية معلومة تمثلت فى المحصلات الجغرافية التى انتهت إليها جغرافيات محافظة "ينبع" حتى عام (٢٠١٥).

وللدراسة هدفًا واحد فقط مفاده محاولة تحرى الأدوار الوظيفية الأنسب لكافة المراكز الإدارية فى محافظة "ينبع سعيًا لإدراك التوازن، وهذا كله فى إطار من التفاوض المدعوم بمجموعة من المحددات تمثل فى المحددات الطبيعية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلاقات المكانية. وفيما يتعلق بمناهج الدراسة وأساليبها، فلقد اعتمدت على المنهج التاريخي، والمنهج الاستدلالي الذى يتيح إمكانية استنباط أحد النتائج من نتائج أخرى معلومة. وفى حقيقه لا تشوبها شائبه،. وفى إطار الأساليب، اعتمدت الدراسة على أنواع متعددة من التحليل منها التحليل الاستدلالي البنائي، والتحليل الاستدلالي التقييمي، والتحليل الاستدلالي التقويمي. ولقد جاءت الدراسة فى أربعة محاور رئيسة غلب عليها الاتجاه الأصولى فى إطار من التحليل والنقد، أما الاتجاه الانتفاعى فلقد تمثل فى نتائج الدراسة وتوصياتها التي تمثل المجال التطبيقى لتحرى الأدوار الوظيفية الأنسب لكافة المراكز الإدارية فى محافظة "ينبع" سعيًا لإدراك التوازن.

مقدمة:

تتعدد أهداف التنمية، وتختلف رؤاها غير أنها جميعًا تنتهي سعيًا إلى محاولة إدراك قيمة الأمكنة المراد الانتفاع بها، وذلك بكل ما تنطوي عليه من إيجابيات وما قد يعتريها من سلبيات. والأمر كله في إطار من الإرادة لبلوغ غايات معينة يغلب عليها التوظيف البنائيّ والتطبيق الانتفاعيّ. والحقيقة أن الانتفاع لا يمكن اِسْتِحْصالُه على مستوى إطار إداريّ محدد، إلا في ظل رؤية مشروطة، مضمونها: "**أنه يجب النظر إلى الأمكنة، أو الأوساط المكانيّة في كليتها الوجودية أكثر من النظر إليها في جزئيتها التفردية**". وبصدد الدراسة، فالقرار التنمويّ لا ينظر إلى جملة المراكز التي تتكون منها محافظة "ينبع"، بعدّها القيمة، بقدر ما ينظر إلى جملة الأدوار الوظيفيّة التي يجب أن تكون عليها مراكز هذه المحافظة بعدّها القيمة، وتلك هي غاية التحليل في الدراسة. وكما أن الماضي لا يحمل بين طياته مجموعة من الجغرافيات انتهت آثارها بدون رجعة، وكما أن الحاضر يحمل بين تفاعلاته مجموعة من التعايشات انتهت احتياجاتها بدون تجديد، فإن مستقبل مراكز محافظة "ينبع" يحمل مجموعة من التطلعات لا يمكن أن تتوقف عند حد معين ؛ ومن ثمّ فالأمر موصول لا برباط الزمن، ولكن برباط الأثر، والاحتياج، والتطلع. وبهذا كله يتشكل الوعي بأهمية القرار التنمويّ لا بعدّه زمنًا تتابعيًا (مجموعة من الخطط التنموية المتتالية)، ولكن بعدّه فعلًا مأمولًا داخل زمن تفاوضيّ[1]. وفي إطار ذلك، تسعى محافظة "ينبع" جاهدة إلى بلوغ الفعل

[1] **وفي إطار ذلك يذكر "ثيودور شولتز" أننا نتغير باللامعلوم، ويقصد بذلك أننا نتغير بما نتطلع إليه من احتياجات مستقبلية خلال الزمن التفاوضيّ غير المعلوم (ثيودور شولتز، ١٩٨١ : ١٥- ٢٧).**

المأمول داخل الزمن التفاوضيّ؛ ؛اعتمادًا على إمكانيّة اتخاذ جملة من القرارات التنموية يُؤمّل من خلالها بلوغ مرامي التنمية.

ولأن هناك فرقًا بين القرارات الثلاثة الآتية:

- ✓ **اتخاذ القرار وفق ما يجب أن تكون عليه التنمية.**
- ✓ **اتخاذ القرار وفق ما يمكن أن تكون عليه التنمية.**
- ✓ **اتخاذ القرار وفق ما ينبغي أن تكون عليه التنمية.**

فإن ثمة فروقًا كثيرة بين إمكانيّة اتخاذ القرارات في إطار من الاختيارية، والمفاضلة، من ناحية، وبين اتخاذ ذات القرارات في إطار من الجبرية والإلزام من ناحية أخرى. ولعل من أبرز تلك الفوارق أن اتخاذ القرارات في الإطار الأول: يأتي على ضوء من القدرة العملية، والرفاهية الزمنيّة بوصفها محاولة ظنية يُسعى من خلالها إلى بلوغ التوافق الأنسب مع التداعيات الاستشرافية، أما عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات في الإطار الثاني: فإنها بالفعل قد تأتي على ضوء من القدرة العملية بيد أنها تفتقد رفاهية الزمن ومفاضلة الاختيار، ليس هذا وحسب بل إن جملة قرارات الإطار الثاني يجب أن تسير نتائجها في اتجاه واحد فقط لا يحتمل إلا الصواب؛ نظرًا لأن الغالب عليها اتخاذها بعد العديد من النتائج غير المرغوب فيها؛ ومن ثمّ تفتقر في جملتها إلى رفاهية النتيجة غير المرغوبة، كما تفتقر إلى إمكانيّة إعادة المحاولة؛ بغية بلوغ الصواب. وبصدد موضوع الدراسة؛ وبصدد التنمية؛ وبصدد القرارات التي ترتبط بالفكر التنمويّ في محافظة "ينبع" تحديدًا؛ فأمرها لا يسعى إلى التوازن بين الإمكانات

بوصفها موردًا متاحًا أو غير متاح من ناحية، وبين احتياجات المجتمع المتنامية من ناحية أخرى بل الأمر في مجمله ما هو إلا سعي إلى اتخاذ قرارات بشأن مجموعة من الجغرافيات المستحسن وجودها في إطار من المستقبل التفاوضيّ. وفي إطار عمومية الدراسة، فإن قيمة القرار التنمويّ لا تكمن في التمييز بين ما أوجده المجتمع وبين ما لم يوجده، بل تكمن في أثر ما أوجده المجتمع على ما لم يوجده بعد ولم يدركه. وتلك مسؤولية تتطلب فهمًا دقيقًا لنتاج جغرافيّات التغير من ناحية، ومدخلات جغرافيّات التغيير من ناحية أخرى.

فكرة الدراسة، وتساؤلاتها، ومشكلتها البحثيّة.

تتكون الجغرافيات في أحيزة معلومة، ومنها ما يُطلق عليها قرى، ومنها ما يُطلق عليها مدن. ولا يقتصر الأمر على التكوين فحسب؛ فمنها ما يؤثر في غيره من الجغرافيات، ومنها ما يتأثر بغيره من الجغرافيات. وبصدد جغرافيّات مراكز محافظة "ينبع"، وفي نتيجة استباقية معلومة، فهي ليست سواء بسواء، فالقليل من مراكزها يمارس الهيمنة التأثيرية، أما الكثير فيها فتخضعه الاحتياجات التأثرية. وبناءً على ذلك، وبدافعية الرؤى التنموية المشروطة؛ فلقد أوجب التغيير أن تتشارك المستويات الإدارية كافة (سواء أكان ذلك بين المناطق الإدارية في المملكة، أم كان بين محافظات المناطق الإدارية، أم كان بين مراكز المحافظات)، في صناعة التطلعات؛ ؛اعتمادًا على إمكاناتها الذاتية، ووفق أنصبتها من رؤاها التطلعية. وبذلك تحديدًا نبتت فكرة الدراسة، نبتت في ظلال أثر ما أوجده المجتمع من جغرافيّات في فترة زمنيّة قوامها

الماضي والحاضر، على ما لم يوجده وسيصبح في المستقبل القريب حيزًا جغرافيًا انتفاعيًا. وبناءً على ذلك يكون السؤال الرئيس للدراسة ومضمونه: **؛اعتمادًا على ذاتية ضوابطها الطبيعيّة، والبيئية، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والعلاقات المكانيّة؛ ما الدور الوظيفيّ الذي يمكن أن تُسهم به مراكز محافظة "ينبع" المختلفة، في العملية التنموية التي ينتهي صالحها في محافظة "ينبع" ومن بعدها منطقة "المدينة المنورة" الإدارية في إطار رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)؟** والحقيقة، أن مشكلة الدراسة الرئيسة لم تكن في الإجابة عن هذا السؤال، بقدر ما كانت في كيفية بناء مدخلات اتخاذ القرار الذي سيدعم الدور الوظيفيّ لكل مركز. فجغرافيّات الماضي لها توجهاتها، وجغرافيّات الحاضر لها آراؤها، ولاحتياجات المجتمع تطلعاتها، وبمعزل عن هذا كله فإن جغرافيّات الواقع لها محدداتها. وبناءً على ذلك لم يكن بد إلا محاولة الجمع بين التوجهات، والآراء، والتطلعات من ناحية، والاستناد إلى تحليل محددات جغرافيّات الواقع التي من شأنها أن تعين على اتخاذ القرار ودعم الدور الوظيفيّ لكل مركز من ناحية أخرى.

الركائز الاصطلاحية للدراسة ومحدداتها:

١- الجغرافيات التفاوضية التنموية.

هي جملة الجغرافيات المستحسن وجودها في الزمن التعايشيّ المفترض مستقبلًا، وتحمل بين ثنايها إمكانات التكوين والضبط. أي: أنها جملة الجغرافيات التي لم تقع بعد بوصفها أثرًا مكانيًا، ومن المتوقع حدوثها بفعل مجتمعيّ مقصود، وأمرها لا

يرتكز على حدس ذاتيّ بقدر ما يرتكز على مجموعة من الرؤى القصدية للواقع التعايشيّ المتغير. ويمكن القول: إن جوهر الجغرافيات التفاوضية التنموية لا يكمن في التمييز بين ما أوجده المجتمع من الجغرافيات التعايشية من ناحية، وبين ما لم يوجده من تلك الجغرافيات من ناحية أخرى؛ بل يكمن في أثر ما أوجده المجتمع من الجغرافيات التي ستعد مستقبلًا أمرًا حتميًا، وسيكون وقوعها وُجُوبِيًا.

٢- التحليل الرباعيّ SWOT Analysis .

هو أسلوب يُستدل من خلاله على واقعية خصائص الأمكنة على ضوء البحث في المكونات الآتية:

أ- نقاط القوى Strengths (الإمكانات المتاحة).

ب- نقاط الضعف Weaknesses (معوقات الأداء) .

ج- مكامن الفرص Opportunities (أشكال الإفادة) .

د- مكامن الخطر Threats (قوى التصادم).

٣- قيمة الوزن المعياريّ:

هي القيمة الرقميّة الثابتة التي تمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن تبلغه الإمكانات التنموية على مستوى المتغير الواحد، في مركز إداريّ محدد على مستوى محافظة "ينبع"، وتبلغ (٥%). وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ لهذا المفهوم.

٤ـ قيمة الوزن الواقعيّ.

هي القيمة الرقميّة التي تختزل المكون العام للمتغير الواحد على مستوى الضوابط التنموية. وهي تعكس الخصائص أو الإمكانات، أو المشروعات القائمة بالفعل في كل مركز إداريّ على مستوى محافظة "ينبع". وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ المفهوم.

٥ـ قيمة وزن التحديات.

هي قيمة الإمكانات التنموية التي لم يستوفها المتغير الواحد، وهي نتاج طرح قيمة الوزن الواقعيّ من قيمة الوزن المعياريّ المحدد بقيمة (٥%) وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ المفهوم.

٦ـ قيمة الوزن النسبيّ لواقعية الضوابط التنموية.

يُقصد بها جملة قيم الأوزان الواقعية للمتغيرات على مستوى الضوابط التنموية. وهي قيمة رقمية تُنسب إلى (١٠٠%) وتعبر– في مجملها– عن الإمكانات التنموية المتاحة في ظل متغيرات معينة وضوابط محددة على مستوى كل مركز إداريّ في محافظة "ينبع" وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ المفهوم.

٧ـ قيمة الوزن النسبيّ لتحديات الضوابط التنموية.

هي قيمة الإمكانات التي لم تستوفها جملة المتغيرات على مستوى جملة الضوابط التنموية في مركز إداريّ محدد في محافظة "ينبع" وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ لهذا المصطلح.

٨- قيمة الوزن لواقعية الضوابط التنموية الغالبة.

هي جملة قيم أعلى الأوزان الواقعية لثلاثة ضوابط تنموية من جملة الضوابط الخمسة التي تم تحديدها في الدراسة، وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ لهذا المصطلح.

٩-قيمة الوزن النسبيّ للوظيفة التفاوضية.

هي القيمة الرقميّة الناتجة عن قسمة قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة (س) على قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية (ص) مضروبًا في (١٠٠) وتعد التوصيات التفصيلية في الدراسة المجال التطبيقيّ لهذا المصطلح.

منطقة الدراسة:

وبصدد منطقة الدراسة فهي أحد الأطر التنظيميّة التي تعكس واقعية الفعل التعايشيّ الذي أوجده المجتمع في إطار محدد يتخذ من محافظة "ينبع" الإطار الإداريّ له. وبمزيد من التحديد الرأسيّ، فالدراسة بصدد محافظة الغالب فيها مركز حضريّ واحد هو "ينبع البحر". ذلك المركز الذي يتقاسمه حيزان جغرافيّان، الأول: يختص بمدينة "ينبع البحر"، ويمثل الحاضرة التاريخية للمركز والمحافظة في ظل نشأة طبيعيّة غلب على اتجاهها النمو المطرد، أما الثاني: فهي مدينة "ينبع الهيئة الملكية"، وتمثل الحاضرة الجديدة للمركز والمحافظة في ظل نشأة اصطناعية متكاملة غلب على نموها البناء الموجه. وشتان الفارق بين هذا وذاك، فعلى الرغم من كونهما حيزين متجاورين في مركز واحد ولا يفصل بينهما سوى بضعة كيلو مترات؛ فإن جغرافيّات الفعل المجتمعيّ في كليهما مختلفة؛ حتى إنه يمكن القول: إن هذا الانفصال عبارة عن مسافة

زمنيّة في هوية التغيرات وما ترتب عليها من تنظيمات، أكثر من كونه مسافة مكانيّة في هوية الجغرافيات وما ترتب عليها من انقطاع، وهذه حقيقة فعلية واقعية أكثر من كونها حقيقة نظريّة مرئية. أما ما دون الغالب، فهي جملة مراكز محافظة "ينبع" البالغ عددها (١٤) مركزًا. كما يتضح من خلال الشكل رقم (١)

شكل رقم (١): توزيع المراكز الإدارية في محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

فهي تشتمل على مركز "العيص"، و"ينبع النخل"، و"سليلة جهينة"، و"الجابرية"، و"المربع"، و"تلعة نزه"، و"رخو"، و"جراجر"، و"المرامية"، و"أميرا"، و"نبط"، و"خمال"، و"سليم". ويمكن القول: إنها جملة من القرى الخدمية أو القرى الرئيسة التي تسعى بدورها إلى خدمة جملة أخرى من القرى التي هي أقرب إلى التوابع؛ ومن ثمّ فمنطقة الدراسة هي محافظة "ينبع" إحدى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. أما على وجه الخصوص فمنطقة الدراسة تتمثل بشكل رئيس في مركز "ينبع البحر" ومن بعده جملة مراكز المحافظة.

زمنيّة الدراسة .

تبدأ الدراسة من زمنيّة غير معلومة، في إطار محصلات جغرافيّة تُنسب لزمنيّة فترة (ما قبل الإسلام)، وتنتهي بزمنيّة معلومة تمثلت في المحصلات الجغرافيّة التي انتهت إليها جغرافيّات محافظة "ينبع" حتى عام (٢٠١٥). وبأكثر واقعية، تنتهي بزمنيّة حددتها من الناحية المعرفيّة مصلحة "الإحصاءات العامة والمعلومات" في المملكة العربية السعودية" بإصدارها دليل الخدمات لمنطقة "المدينة المنورة" "الخامس عشر"، الذي صدر في عام (٢٠١٦) وتنسب بياناته لعام (٢٠١٥)[١]. ويمثل هذا الدليل واقعًا إداريًا جديدًا لم تشهده منطقة المدينة المنورة الإدارية من قبل، وذلك لأنه شهد ميلاد محافظة جديدة هي "العيص"، بعد انسلاخها عن محافظة "ينبع". وبناءً على ذلك فإن

[١] في حقيقة الأمر فإن الدليل يُنسب بالفعل إلى عام (٢٠١٥)، بيد أن العديد من بياناته تُنسب إلى دليل الخدمات لمنطقة "المدينة المنورة" "الرابع عشر" الذي صدر في عام (٢٠١٥). وهذا أمرٌ استدعى القيام بالعديد من المراجعات التي تختص بنسب البيانات على مستوى الدراسة إلى سنوات دقيقة ومحددة.

زمنيّة الدراسة تنتهي جغرافيّاتها قبل هذا الانسلاخ الإداريّ الذي لم يتم الخلاص منه حتى زمنيّةالانتهاء من الدراسة. وقد يبدو من خلال ذلك أن جغرافيّات زمنيّة الدراسة كادت تقترب من ألفي عام وهذا حق. والقول: إن القيمة هنا لا تكمن في الزمن بقدر ما تكمن في الفعل وما نجم عنه من جغرافيّات داخل الزمن؛ تلك الجغرافيات التي سيُستدل عليها في زمنيّة الماضي، وسيتم تحليلها في زمنيّة الحاضر[١].

أهمية الدراسة وأهدافها:

إذا كان "الحيز الجغرافيّ" يمثل انعكاسًا للمجتمع لدرجة يصبح معها التطابق بينهما كاملًا، فالمجتمع في حد ذاته يمثل نتاج مجموعة من القرارات بين أفراده المعنيين ببناء ذلك الحيز وإعادة توجيهه. فالعلاقة الجدلية التي تقود تكوين النظام المجتمعيّ، إنما تقود وتسير نشاطه الوظيفيّ ودوامه واستمراره. وبناءً على ذلك فشتان الفرق بالقول: إنه لا تكاد توجد أرض فضاء داخل إطار الحيز الجغرافيّ في مجاورة "العمودى" – على سبيل المثال– في مدينة "ينبع البحر" بمركز "ينبع البحر"، إلا ويوجد فيها فعل للبناء أو أثرٌ لنية الابتناء من ناحية، وبين القول: إنه لا توجد أرض فضاء داخل إطار الحيز الجغرافيّ في مجاورة "العمودى" في مدينة "ينبع البحر"، بمركز "ينبع البحر" من ناحية أخرى. وقد يبدو ذلك أمرًا طبيعيًا في ظل ما يشهده العمران من طفرة كادت تكون سمة منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، بأسباب تختلف فيها الأحيزة

[١] ولا مغالاة في القول: إن هذا الانسلاخ لم يُنته منه حتى بعد الشروع في بناء دراسة بحثية مستقلة عن محافظة العيص في عام (٢٠١٧).

الجغرافيّة عن بعضها بعضًا، وهذه حقيقة واقعية لا تتجاوز زمنيّتها العقد، هذا أمر. أما الأمر الثاني، فشتان الفرق بين محدودية العمران على مستوى جملة المراكز الإدارية الأخرى في محافظة "ينبع"، وبين عمرانيّة مجاورة "العمودى" التي تتصف بطفرتها على الرغم من كونها إحدى المجاورات في مدينة تنتمي إلى مركز إداريّ، وهذه حقيقة تتجاوز زمنيّتها العقود. وهنا وعلى نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢) يكمن موضع أهمية الدراسة الذي يتمثل في محاولة إيجاد نوع من التوزان الوظيفيّ الذي من شأنه أن يدفع العمران إلى التوزان التعايشيّ. وبناءً على ذلك، فالدراسة لها هدف رئيس واحد، مضمونه: **محاولة تحري الأدوار الوظيفيّة الأنسب للمراكز الإدارية كافة في محافظة "ينبع سعيًا إلى إدراك التوازن، وهذا كله في إطار من التفاوض المدعوم بمجموعة من المحددات تتمثل في المحددات الطبيعيّة، والبيئية، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والعلاقات المكانيّة.**

فرضيات الدراسة:

تمثل الفرضيات قواعد الثبت في الدراسة، سواء بإثبات صحتها أو بإثبات نفيها، وتمثل –كذلك– إشكالية الفكر البحثيّ الذي يختلف بدوره عن إشكالية المعالجة وما يرتبط بها من منهجية. وفي إطار ذلك تأتي فرضيات الدراسة على ضوء من المدخلات الاستفسارية تتمثل فيما يأتي:

- إلى أي حد زمنيّ، أو مدى تنظيميّ يمكن أن تبقى جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" بوصفها استمرارية مكانيّة؟

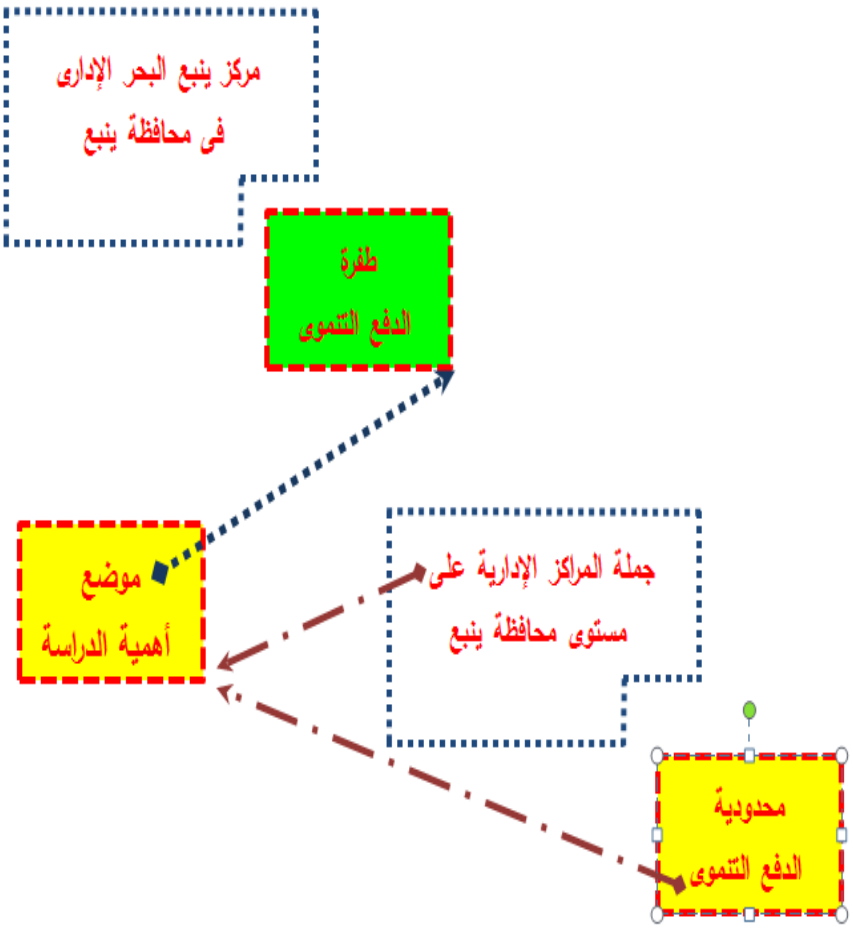

شكل رقم (٢): موضع أهمية الدراسة

- **إلى أي حد زمنيّ أو مدى تنظيميّ يمكن أن تُستوعب جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" جغرافيّات الزمن التفاوضيّ؟**
- **إلى أي حد زمنيّ أو مدى تنظيميّ يجب ألا تبقى جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" بوصفها وجودية مكانيّة؟**

- **إلى أي حد زمنيّ أو مدى تنظيميّ يجب أن تبقى جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" قائمة دون تغيير؟**

وقد يبدو أن ثمة تشابهًا بين الأسئلة وبعضها بعضًا، بيد أن واقعها غير ذلك، ويتمثل فيما يأتي:

- يعد السؤال (الأول) حالة افتراضيّة للاستفسار عن جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" في ظل ما عليها من خصائص ذاتية إذا لم تتأثر بعوامل خارجية أثرت في استمراريتها المكانيّة.
- يعد السؤال (الثاني) حالة افتراضيّة تستفسر عن مدى بقاء جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" بوصفها زمنًا افتراضيًا بعد تأثرها بالعوامل الخارجية.
- يعد السؤال (الثالث) حالة افتراضيّة للاستفسار عن ما لا يجب الإبقاء عليه من جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" بوصفها وجودية مكانيّة.
- يعد السؤال (الرابع) حالة افتراضيّة للاستفسار عن الزمن الذي يجب أن تظل عليه جغرافيّات المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" دون تغيير.

وفي المجمل، فالمجتمعات عامة ترث أحيزتها التي سبق تنظيمها وتهيئتها بفعل من سبقوها، كما أنها تُعيد تنظيماتها من خلال الرؤى التنموية، والوظائف التفاوضية المدعومة بقرارات مقترحة معلومة؛ ومن ثمّ فجملة الفرضيات سالفة الذكر سيتم الإجابة عنها من خلال مجالات وظيفيّة مقترحة على ضوء مجموعة من البدائل، ستتضح خصائصها من خلال توصيات الدراسة التفصيلية.

وإلى جانب ما سبق، وبصدد مدينة "**ينبع الهيئة الملكية**" تحديدًا فتفترض الدراسة ما يأتي:

- لن تسمح "**ينبع الهيئة الملكية**" لأي مركز إداريّ بالالتحاق بها في شراكة مكانيّة أو حتى التزامل معها في حدود تجاورية؛ لأنها ستكون دومًا في درجة تنظيميّة أقل، وربما يؤدي ذلك إلى وجود فوارق أقرب إلى الطبقية واختلافات تنافسية أقرب إلى الهيمنة المكانيّة.
- ستكون "**ينبع الهيئة الملكية**" دومًا في إطار مكانيّ مغلف ونظام مغلق، وعلى الرغم من ذلك ستكون دائمًا المصدر الدافع بالتغييرات المكانيّة في اتجاه مدينة "ينبع البحر" خاصة ومراكز المحافظة عامة، وليس ذلك بدافع الشراكة ولكن بفعل خطواتها الاستباقية.

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة روافد المعرفة التي من شأنها أن تساعد في تحديد ما يجب أن تسلكه الدراسات الجديدة من اتجاهات بحثيّة؛ سعيًا إلى الإضافة. وفي إطار الدراسات التي ترتبط بالهدف البحثيّ الرئيس، فإنها اتصفت بالقلة، وفي إطار القلة؛ فلقد اتصفت معالجاتها بالجزئية دون الكلية. ولإيضاح ذلك، فإنه بناءً على عناوينها التي تمثلت على نحو ما يأتي:

م	اسم الباحث	العام	اسم الدراسة
١	عمر عبد الهادي غنيم	(١٩٨٧م)	جغرافيّة ميناء ينبع الصناعيّ، منفذ بترول الخليج على البحر الأحمر.
٢	أمينة عبد القادر إسماعيل	(١٤٠٥هـ)	التخطيط والتنمية الصناعية في ينبع.
٣	فوزى عبد الله محمد	(١٤٠٧هـ)	ميناء ينبع وعلاقته بالظهير
٤	شحاتة سيد أحمد	(٢٠٠٤م)	المقومات الطبيعيّة للسياحة بمنطقة ينبع.
٥	هيفاء يحيى عبيد	(٢٠٠٨م)	السياحة في محافظة ينبع دراسة جغرافيّة.

وبعد الاطلاع عليها، تبين أن معالجتها لم تأت في إطار محافظة "ينبع"، بما تشتمله من (١٤) مركزًا إداريًا، بل جاءت في إطار مركز "**ينبع البحر**" بما يشتمله من مدينتين: الأولى من حيث النشأة هي مدينة "ينبع البحر"، والثانية مدينة "**ينبع الهيئة الملكية**". حتى إن الدراسة التي جاءت تحت عنوان "السياحة في محافظة ينبع" دراسة جغرافيّة، انصبت معالجتها في إطار مدينة "ينبع البحر" في مركز "ينبع البحر" وحسب. والحقيقة أن تلك الدراسات مُحقة لا بحكم الاختصار، إنما بحكم الاقتصار، فثقل الوزن النسبيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ لمحافظة "ينبع" حتى عام (٢٠١٥)، كان يمكن اختزاله في مركز "ينبع البحر"، وفيما عدا ذلك فهي أطر مكانيّة بحكم قرارات إدارية، وفيما عدا ذلك، فهي مراكز إدارية لم تتجاوز جملة أوزانها النسبية من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة الوزن النسبيّ لمركز "ينبع البحر" ذاته. بل يمكن القول: إن أوزانها النسبية

من الناحية الاجتماعيّة، والاقتصاديّة لم تتجاوز الوزن النسبيّ لمجاورة "البندر"[١] في مدينة "ينبع البحر".

والقول: إن تلك النتيجة لم تتكون بدافعية تلك القلة من الدراسات السابقة، أو حتى تلك الكثرة من المخططات التي جاءت جميعها لتؤكد –بشكل ضمنيّ– أن جميع مراكز محافظة "ينبع" الإدارية، إنما تُختزل في مدينتي "ينبع البحر"، و"ينبع الهيئة الملكية"، إنما جاءت بوصفها نتيجة تعايشات ذاتية شملت مراكز المحافظة كافة. وفي نتيجة أخيرة جاءت في إطار النتيجة السالفة، يمكن القول: إن دافعية مقاصد التغيير التي بدأت في التكوين منذ بداية عام (٢٠١٦) بفعل رؤية "المملكة العربية السعودية" (٢٠٣٠) هي التي كشفت عن ظلال اعتماديّة المراكز الإدارية كافة في محافظة "ينبع" على مركز "ينبع البحر"، ولولا تلك المقاصد لبقيت المراكز الإدارية في المحافظة كما هي لنصف قرن آخر بمعزل عن مقاصد التغيير من ناحية، ولن تتجاوز جغرافيّاتها التعايش الاعتماديّ من ناحية أخرى.

مصادر الدراسة وخطواتها:

يعتمد اتخاذ القرار على مدخلات عديدة، وأهمها تنوع مصادر بنيته المعرفيّة. ولأن التنوع لا يعبأ بالكثرة بقدر ما يعبأ باختلاف قيمة تعدد المعرفة؛ فإن الدراسة في سبيل الحصول على مصادرها مرت ببعض الخطوات تمثلت فيما يأتي:

---

[١] **تتكون مدينة "ينبع البحر" من (١١٦) مجاورة (منطقة، أو حارة) ولكل مجاورة اسم (أو حرف ورقم مثل مجاورة ج/١٦) .**

الخطوة الأولى (المصادر غير المباشرة).

مرت هذه الخطوة بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: الاطلاع على المصادر والمراجع التاريخية التي جاء ذكر "ينبع" في متونها. والحقيقة أنها كثيرة، بيد أن ما يرتبط بينبع تحديدًا جاء في إطار كلمات معدودات وعبارات مقصورات. وهذا ما غلب على أكثرها، أما أقلها فجاء ذكر "ينبع" فيها في إطار من التوصيف الوظيفيّ المحدد.

المرحلة الثانية: وفيها تم الاطلاع على التقارير المنشورة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة، والحقيقة أن تلك التقارير اتسمت بالكثرة بيد أن بعضها؛ ولاسيما الذي يتعلق بدليل الخدمات في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية اتسم بثبات إحصاءاته المنشورة على الرغم من كونها تم نشرها في سنوات مختلفة، وليس هناك أدل على ذلك من إحصاءات التقرير (الرابع عشر) الذي نُشر في عام (٢٠١٥) ثم أُعيد نشره مرة أخرى بذات الإحصاءات في التقرير (الخامس عشر) في عام (٢٠١٥).

المرحلة الثالثة: فيها تم الحصول على جملة البيانات التي تم استخلاصها من معطيات الجدول رقم (١)

جدول رقم (١): مصادر البيانات غير المباشرة

م	نوع البيانات	المصدر	الوصف	المحتوى
١	الخرائط الطبوغرافية Topographic maps	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	مقياس رسم ١/٥٠٠٠٠	لوحة رقم NG37 – 37W عام (٢٠١٥)
٢	الخرائط الجيولوجية Geological maps	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	الشكل الجيولوجية لمحافظة ينبع	الرقم المرجعي: SGS-OF-2005-18
٣	البيانات المناخية Climate data	محطة الرصد الجويّ لمدينة ينبع	بين عامى (١٩٩٠)، و(٢٠١٥)	درجات حرارة ورياح وأمطار ورطوبة نسبية
٤	المرئيات الفضائية[١] Satellite Images	هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS	Land Sat TM8	عدد ٨ قنوات موجية
٥	نموذج الارتفاع الرقميّ Digital Elevation Model DEM	هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية	نوع البيانات SRTM	دقة تمييز مكانيّة ٣٠ م٢
٦	بيانات التربة Soil Data	Satellite Images indices وزارة البيئة والمياه والزراعة بالسعودية	ملفات Raster,shp	تصنيف التربة حسب النسيج Soil Texture (٢٠١٦)
٧	بيانات المياه Water Data	Satellite Images indices وزارة البيئة والمياه والزراعة بالسعودية	توزيع الآبار والعيون	توقيع الآبار والعيون وأماكن تجمعات المياه على الخرائط (٢٠١٦)

[١] وذلك على نحو ما يتضح من الشكلين رقم (٣)، و(٤) .

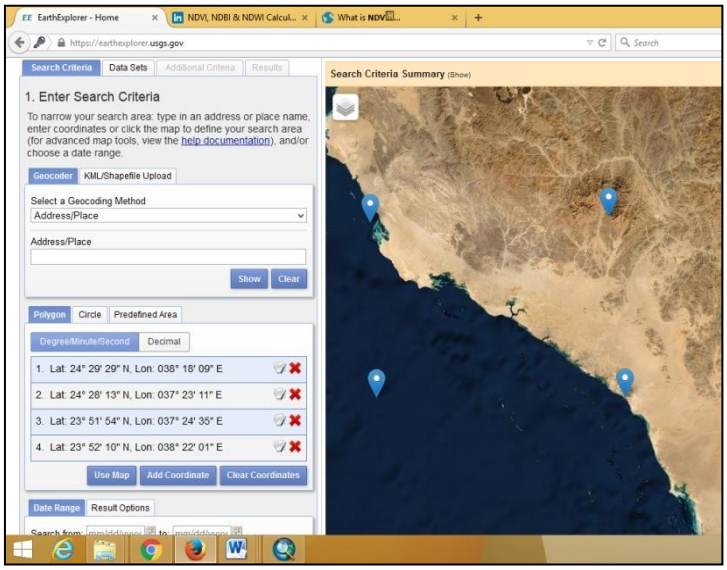

شكل رقم (٣): تحديد منطقة الدراسة

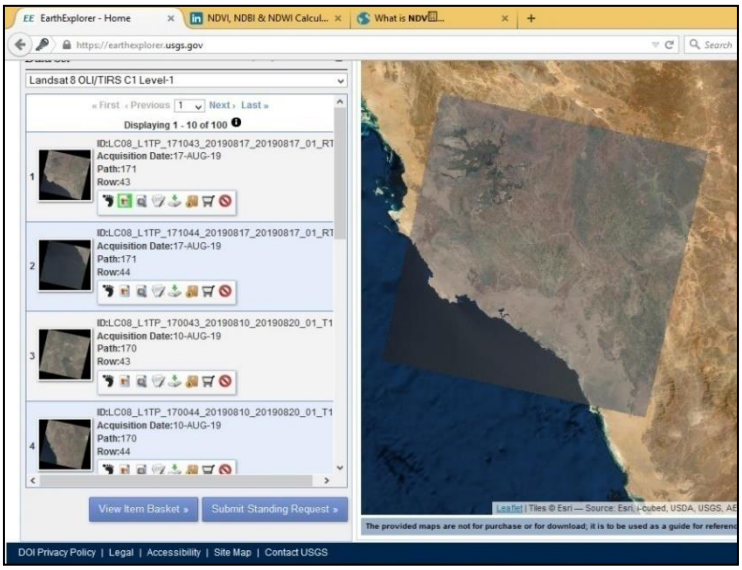

شكل رقم (٤) : تحميل بيانات صور الأقمار الصناعية

المرحلة الرابعة: وإلى جانب جملة ما سبق؛ اعتمدت الدراسة على "موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها" في عام (٢٠١٥)، وكذلك على محاور "**رؤية ٢٠٣٠**" المملكة العربية السعودية في عام (٢٠١٥)، والتي تعتمد- في مجملها- على محاور ثلاثة تتمثل في المجتمع الحيويّ، والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح. وتتكامل هذه المحاور وتتسق مع بعضها بعضًا في سبيل تحقيق أهداف الرؤية وتعظيم الاستفادة منها.

الخطوة الثانية: جمع البيانات من مصادرها المباشرة.

ومن خلال تلك الخطوة أمكن ما يأتي:

- ✓ معاينة ما كانت تعنيه القيمة في "ينبع النخل" التي ذهبت حيويتها.
- ✓ معاينة ما يعنيه المردود الخدميّ على مستوى بعض قرى مراكز محافظة "ينبع"، ولقد اتضح بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا المردود تنعم به القرية المركزية على مستوى المراكز الإدارية كافة بالمحافظة في إطار من القطبية وما دون ذلك من قرى فهي جملة من الجغرافيات الاحتياجية تعيش على فيوضات خارجية مصدرها مدينة "ينبع البحر" ومن بعدها مدينة "الهيئة الملكية".
- ✓ إجراء العديد من المقابلات الشخصية التي كان الاستماع فيها هو الصفة الغالبة، ويمكن القول: إن محصلات ذلك كانت جملة من نتائج الجغرافيات السمعية التي كان لها أبلغ الأثر في إدراك أن الزمن الواحد جمع بين رباطه

حيوات مختلفة نبضت بإحياء جملة من الجغرافيات ليس بينها رباط. ولعل أحد مدخلات تلك النتيجة يتمثل في الحديث الآتي:

معلوم يا دكتور (تدري) طال عمرك المشكلة عندنا (ايش)؟ ... إن الناس والبذور (الأولاد الصغار)، والدول بتتغير في ٢٠٠ سنة وأحنا عملنا اللى يسير يتعمل في الـ (٢٠٠) في (٣٠)[١] سنة. عشان كده طلع جيل لا يدرى بعض شبابه ويش اللى (بمعنى ما) المفروض يتعمل، طلع لا يدرى ما يفعله، طلع أول ما حط رجله ركب سيارة "الليكزس "(سيارة تتجاوز في رفاهيتها سيارة التويوتا كورلا والكامري المنتشرتين من حيث الاستخدام على مستوى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥)، فتريده يتعلم علشان يركب (ايش) تانى؟. معلوم يا دكتور سنة (١٣٧٣هـ) كان فيه شارع قبال الميناء (المنطقة التي يقصدها تقع بجوار ميناء ينبع التجاريّ/ شارع طريق أملج حاليًا)، كانت تحضر فيه عربة كبيرة لتاجر كبير اسمه "الشربتلي" علشان توزع الخيرات والناس كانت تقف طابور كبير مرة (كلمة مرة تستخدم في الحديث بوصفه نوعًا من المبالغة في الوصف)، في هذا الشارع. لا أنا أبغى أقولك على حاجة تانية طال عمرك، الوالد يحكى لى أن من ميناء "ينبع" إلى حين "أملج" (مدينة تطل على البحر الأحمر وتقع إلى الشمال من مدينة "ينبع البحر" بمسافة

[١] يمكن القول: إن قوة أسباب التغيير بوصفها رغبة احتياجية على مستوى "المملكة العربية السعودية"، أقوى من نتائج الجغرافيات الناجمة عن التغير بوصفها تراكمات زمنية. ومن ثم فأسباب التغيير دائمًا تسبق نتائج جغرافيات التغير، فتجعلها في إطار جغرافيات الماضي. وبناءً على ذلك جاءت الدراسة في إطار الجغرافيا التاريخية لا بدافعية تراكم الزمن، إنما بدافعية مقاصد التغيير التي تستبق الزمن.

(١٥٠) كيلو متر)، كانت الناس كلها بتشتغل في نقل الفحم والجمال، يسوقوا الجمال لحين "السويس" ويحضروا الفحم من "السويس، وكانت الناس بترجع بالأرزاق من السويس والقصير. وأحلى ما في الأرزاق الحلاوة السكرية (المقصود بها الحلاوة الطحينية). كانت بتيجى بس للمقتدر والعزيز الغالى. كمان كان فيه ناس من جماعتنا (الأقارب) بيسافرون "السويس" علشان يشتغلوا ويترزقوا، ولما عجبهم الحال جلسوا فيها. وفيه ناس تانية كانت بتسافر"مصر" أربعة شهور وتعاود ثلاثة شهور، وكتير سافروا وما عادوا. أترك هذا كله يا دكتور، أنت تعرف مين اللى عَمّر "ينبع" و"أملج"، و"ضبا"، وبالأحرى (منذ) من (٥٠) سنة؟ الصعايدة، وصلوا من "قنا" واستقروا في هالبلاد فحصل الونس بين الصعايدة المتحضرين وبين أهل البدو، فانتشرت الأرزاق أكتر وأكتر. تعرف يا دكتور جماعتنا هتتغير مِتى؟ لو الجيل اللى طالع عرف المشكل وين، عرف قد ايش أحنا تعبنا وأد ايش ما كان فيه أرزاق، والجيل اللى طالع ده أبغاه يتعب علشان يعرف قيمة الأرزاق" (أبو محمد، ديرة النجف: ٢٠١٦/٣/٥).

وكما أن الحديث يُجمل الكثير من الجغرافيات التي أضحت واقعًا تاريخيًا، فإنه يحمل الكثير من نتائج التغييرات. وبين هذا وذاك فإنه ينطوي على العديد من دلالات اتخاذ القرارات. ولا غرابة في القول: إنه يجمع بين العديد من المؤشرات التي يُستدل من خلالها على أن الجغرافيات بصفة عامة مدفوعة دائمًا باحتياجات المجتمعات وبحدود رغباتهم في التطلعات.

الخطوة الثالثة: معالجة البيانات وتحليلها.

ومن خلال تلك الخطوة أمكن ما يأتي:

١- معالجة البيانات وإعداد المدخلات .

✓ **معالجة الخرائط الطبوغرافية والخرائط الجيولوجية.**

معالجة الخرائط الطبوغرافية والخرائط الجيولوجية لمنطقة الدراسة، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥).

✓ **معالجة بيانات المرئيات الفضائية.**

تم الحصول على المرئيات الفضائية من نوع **"Land Sat TM 8"** لمنطقة الدراسة، وتم إنشاء مرئية مجمعة للقنوات الموجية باستخدام قائمة **"Image Interpreter"** في برنامج **"Erdas Imagine 2014"** ومنها تم اختيار قائمة **"Utilities"** ثم **"Layer Stack"** وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٦)

✓ **تحديد منطقة الدراسة.**

اقتطاع منطقة الدراسة من المرئية باستخدام قائمة **Data preparation** ومنها **Subset Image** كما تم التحسين الطيفيّ للمرئية **Spectral Enhancement** للحصول على المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف إلى خصائص سطح تربة منطقة الدراسة، ومنها نسبة معادن الصلصال في التربة من خلال قسمة **Band5/Band7** ، ونسبة أكاسيد الحديد من خلال قسمة **Band3/Band1** والدليل النباتيّ عن طريق **Band3/Band4** وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٧).

شكل رقم (٥): التصحيح الجغرافيّ للخرائط الطبوغرافية	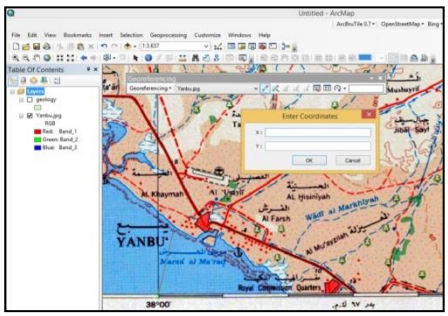
شكل رقم (٦): إنشاء Layer Stack لاقتطاع منطقة الدراسة	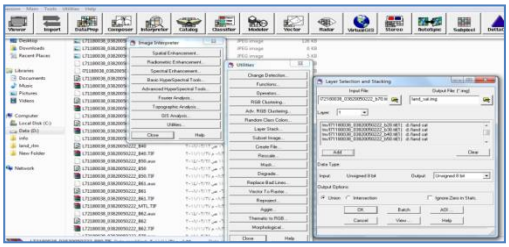
شكل رقم (٧): خطوات التحسين الطيفيّ Spectral Enhancement	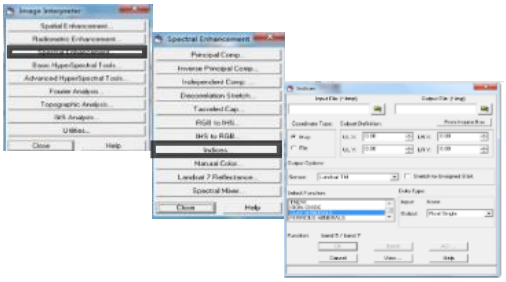

✓ **معالجة البيانات الهيدرولوجية.**

وتعد هذه المرحلة على جانب كبير من الأهمية ، حيث من خلالها يمكن اشتقاق شبكات التصريف المائيّ لمنطقة الدراسة وأحواضها، واستخدم الباحث برنامج **Arc Hydro** في اشتقاق شبكة التصريف المائيّ لمنطقة الدراسة والأحواض التي تصب داخلها بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقميّ للمنطقة **DEM** بدقة (٣٠م٢)، كما تم إنشاء خرائط التربة والموارد المائيّة وتصنيف المرئيات الفضائية وتحديد المواقع الزراعية .

٢- تحليل البيانات والحصول على النتائج.

تم إجراء التحليلات المكانيّة التي اعتمدت على متغيرات من نوع **(Raster)** و**(Vector)**، وذلك من خلال بناء النماذج والتحليلات الإحصائية، وتم تحديد رؤى التنمية (مجالات التنمية المقترحة) التي يُسعى من خلالها إلى بلوغ غايات محددة وفق فترات زمنيّة معينة، وفي ذلك تم استخدام أداة (**Weighted overlay**)، و**Raster Calculator**).

منهجية الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة- في مجملها- على منهجين رئيسين، وخمسة أساليب تحليلية، وذلك على نحو ما يتمثل فيما يأتي:

١- **المنهج التاريخيّ:** وعلى الرغم من كون فترة الدراسة الزمنيّة تكفل استخدام هذا المنهج، فإن استخدامه لم يكن بدافعية الزمن بقدر ما كان بدافعية الفعل المجتمعيّ

داخل الزمن. فلقد تغيرت قيم الأمكنة على مستوى ما يُعرف–الآن– بمحافظة "ينبع"، حتى اكتسبت جغرافيّات بعض مراكزها ما لم يكن فيها من قبل. وبصدد التنمية، وبشأن اتخاذ القرار تحديدًا، يعد هذا المنهج أقرب إلى الدليل الإرشاديّ الذي يعين على تتبع الفرق بين ما كانت عليه الظاهرات وما أصبحت عليه، بل يمكن أن يُعين في صياغة ما يمكن أن تكون عليه. والحقيقة أن هذا التتبع أمرٌ ذو منافع متعددة، بيد أنه يجب عدم المغالاة في الاعتماد عليه؛ ولاسيما فيما يتعلق بما سيكون عليه المستقبل، وذلك لأسباب مختلفة منها تجاوز طموحات مقاصد التغيير (في كثير من الأحيان)، لجغرافيّات الأمكنة التي عليها–الآن–؛ ومن ثمّ فقوة التغيير هنا من شأنها أن تقطع الاتصال البنائيّ للجغرافيّات القائمة في سبيل بناء جملة أخرى من الجغرافيات لم تكن موجودة من قبل؛ سعيًا إلى تحقيق طموحات مرجوة.

٢–**المنهج الاستدلاليّ:** تتعدد خصائص الجغرافيات على مستوى الأمكنة، وبالإضافة إلى هذا التعدد قد تختلف من مكان إلى آخر. والحقيقة أن عملية تنميط تلك الخصائص أو حتى تصنيفها لا يكفله إلا استخدام المنهج الاستدلاليّ الذي يتيح إمكانيّة الانتقال من الجزء المعرفيّ إلى الكل المعرفيّ. وفيما يتعلق بالدراسة، فاستخدام هذا المنهج أتاح إمكانيّةالانتقال من المعرفة الجزئية الذاتية إلى المعرفة الكلية الشمولية؛ ؛اعتمادًا على مجموعة من المحددات المختلفة، في سبيل محاولة الوصول إلى أدق تكثيف معرفيّ يمكن الاعتماد عليه لدعم القرار التنمويّ.

٣- أسلوب التحليل الاستدلاليّ النقديّ[1]: ويرتكز هذا الأسلوب على البناء النظريّ؛ ؛اعتمادًا على مجموعة من العلاقات السببية أو الارتباطية أو التأثيرية. ويُسعى من خلاله إلى التعريف بالظاهرات ومحاولة تصنيفها وذلك من خلال أسلوبين فرعيين. **الأول:** فهو الأسلوب الاستدلاليّ البنائيّ، وهو في مجمله يعد الخطوة الأولى في المنهج التاريخيّ الذي يُسعى من خلاله إلى إعادة بناء ما كان قائمًا من جغرافيّات؛ اعتمادًا على جملة من المدخلات الثبوتية، ويعد هذا الأسلوب تحديدًا ركيزة المنهج التاريخيّ، وهذا ما يختص به المحور (الأول) من الدراسة. أما **الثاني:** فيُعرف بالأسلوب الاستدلاليّ الوصفيّ[1]، والقول: إن هذا الأسلوب ينقسم في جوهره إلى أسلوبين ثانويين هما الأسلوب الوصفيّ النظريّ، والأسلوب الوصفيّ الإحصائيّ. والحقيقة أن هذا الأسلوب بما ينطوي عليه من آخرين ثانويين يعد –في جملته– الخطوة الأولى في المنهج الاستقرائيّ، وهذا ما يختص به المحور (الثاني) في الدراسة.

٤- أسلوب التحليل الاستدلاليّ التقييميّ: ويهدف هذا التحليل إلى التعرف إلى واقعية الجغرافيات التعايشية بكل ما تتصف به من خصائص قد تُسهم في بلوغ مقاصد التغيير أو قد تعيق استمراريتها، وهذا ما يختص به المحور (الثالث) في الدراسة.

---

[1] ولأن جوهر وظيفة التحليل هو الانتقال بالملاحظات من المستوى العام، إلى مستوى القاعدة، انتهاءً إلى مستوى الحقيقة (هيلدبرت إزنار، ١٩٩٤: ٧٢).

[1] من الأهمية بمكان التمييز بين مفهوم الاستدلال بعدّه عملية منطقية تعتمد على براهين دقيقة مثل القياس أو الحساب، وبين مفهوم المنهج الاستدلاليّ بما ينطوي عليه من تسلسل منطقيّ ينتقل فيه من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تُستخلص منها بالضرورة دون التجاء إلى التجربة (عبد الرحمن بدوي، ١٩٧٧ : ٨٢-٨٥) .

٥- **أسلوب التحليل الاستدلاليّ المحُصل:** ويرتكز هذا التحليل على الربط بين جغرافيّات ما، غير معلومة النتيجة بعد، بأخرى معلومة النتيجة. ويمكن القول: إن هذا التحليل هو جوهر الأسلوب الشائع حاليًا تحت اسم **"SWOT Analysis"** وتحديدًا الجزء الأول فيه الذي يُعرف بالعوامل الخارجية التي تختص بدراسة نقاط القوى (الإمكانات المتاحة)، ونقاط الضعف (معوقات الأداء) على مستوى الظاهرات، ويعد هذا الأسلوب هو جوهر المنهج الاستدلاليّ، وهذا ما يختص به المحور (الرابع) في الدراسة.

٦- **أسلوب التحليل الاستدلاليّ الفرضيّ:** ويرتكز هذا التحليل على صياغة مجموعة من الفرضيات؛ سعيًا إلى الاستدلال على صحتها أو عدم صحتها في إطار من الوصف سواء أكان ذلك نظريًا أم كان إحصائيًا. ويمكن القول: إن هذا التحليل هو جوهر الأسلوب الشائع حاليًا تحت اسم **"SWOT Analysis"** وتحديدًا الجزء الثاني فيه الذي يُعرف بالعوامل الداخلية التي تختص بدراسة مكامن الفرص (أشكال الإفادة)، ومكامن الخطر(قوى التصادم). ويعد هذا الأسلوب الخطوة الثانية في المنهج الاستقرائيّ. وهذا ما يختص به المحور (الرابع) من الدراسة. وفي إطار الوصف الإحصائيّ تحديدًا، اعتمدت الدراسة على أسلوب النمذجة، وفي سبيل ذلك استُخدم برنامج "**ARC GIS,10.5**" من خلال مجموعة من الأدوات تمثلت فيما يأتي:

Raster Calculator	Hydrology
Weighted overlay	Field Calculator

ومن خلال تلك الأدوات تم إعداد المدخلات والمعالجة والتحليل والحصول على المخرجات النهائية للنماذج على مستوى الضوابط الطبيعيّة، والبيئية تحديدًا وذلك على نحو ما سيتضح من الدراسة. وفي سبيل ذلك تم استخدام أداة **"Model buleder"** وذلك على نحو ما يتضح من الشكل (٨) في برنامج **Arc GIS.5** لبناء النموذج الذي يختص بالضوابط الطبيعيّة وذلك على نحو ما يتضح من الشكل (٩)، والنموذج التي يختص بالضوابط البيئية، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل (١٠) .

٧-**أسلوب التحليل التقويميّ:** ويرتكز هذا الأسلوب على مجموعة من المدخلات البنائية؛ سعيًا إلى بلوغ الاستدلال الثبوتيّ بصدد هدف محدد. وفي سبيل ذلك يمر هذا الأسلوب بمجموعة من المراحل، بعضها دافع لبعض، وهذا ما تختص به التوصيات التفصيلية في الدراسة.

معالجة الدراسة:

في إطار العموم، فإن معالجة الدراسة وكذلك اتجاهاتها منوطتان بتحقيق هدف الدراسة الرئيس. وفي إطار العموم، قد يسهل القول: إن الدراسة تأتي في إطار المعالجة

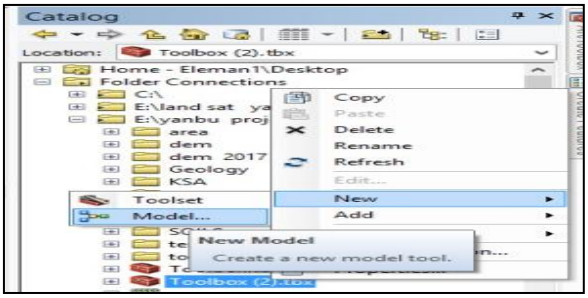	**شكل رقم (٨): أداة Model Builder**
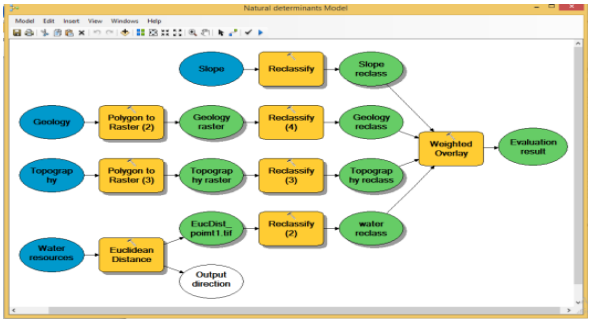	**شكل رقم (٩): بناء نموذج المحددات الطبيعيّة**
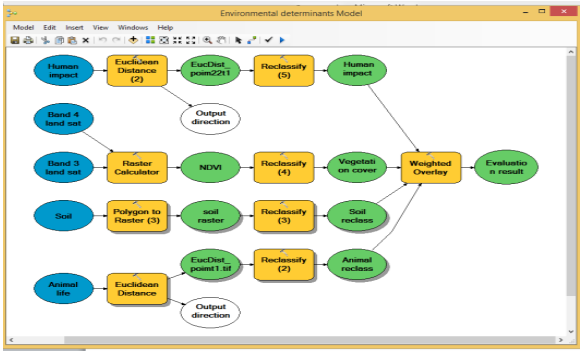	**شكل رقم (١٠): بناء نموذج المحددات البيئية**

الإقليميّة باتخاذها محافظة "ينبع" إطارًا مكانيًا لها. وقد يسهل –أيضًا– القول: إن الدراسة تأتي في إطار من المعالجة الموضوعية، باستنادها إلى دراسة موضوعات معينة أو حتى مراكز إدارية محددة. بيد أن تلك أقوال لن تسهم في تحقيق الهدف بقدر إسهامها في تحديد الإطار العام للهدف. ولأن الهدف الرئيس للدراسة، مضمونه: **تحري الأدوار الوظيفيّة الأنسب للمراكز الإدارية كافة؛ سعيًا إلى إدراك التوازن** التنمويّ؛ **فإن المعالجة الإقليميّة هنا لا تعني ما سبق بقدر ما تعني السعي نحو تنظيم العلاقات بين مدخلات المراكز الإدارية كافة؛ بهدف تحقيق تكافؤ الفرص على مستوى المراكز الإدارية كافة**، فإنه من المفترض أن تتحول المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" من أعباء احتياجية، إلى مدخلات حيوية في إطار من إعادة التنظيم داخل إقليم المحافظة. وفي إطار هذا كله كانت للمعالجة بدائل تفاوضية متعددة بعضها من بعض، لكن ليس بعضها كبعض؛ ومن ثمّ أوجبت الضرورة التعرف إليها في جملتها؛ سعيًا إلى الانتقاء منها تبعًا لقيمتها في تحقيق هدف الدراسة.

محاور الدراسة:

تشتمل الدراسة على أربعة محاور رئيسة تتمثل فيما يأتي:

المحور الأول: التحليل الاستدلاليّ البنائيّ

(ينبع بين النشأة الوجودية ونواة المحطة التجارية)

المحور الثاني: التحليل الاستدلاليّ الوصفيّ

(مدينة ومركز ينبع البحر الإداريّ)

المحور الثالث: التحليل الاستدلاليّ التقييميّ

(محافظة ينبع الخصائص السكانيّة والواقعية التنموية)

المحور الرابع: التحليل الاستدلاليّ المحُصل والفرضيّ

(محافظة ينبع ومدخلات الضوابط التنموية)

كما تشتمل على خاتمة و(١٤) نتيجة، **أما توصياتها فهي الركن الركين في الدراسة؛ كونها تمثل القيمة النفعية التطبيقية**.

المحور الأول:

التحليل الاستدلاليّ البنائيّ

(ينبع بين النشأة الوجودية ونواة المحطة التجارية)

(من فترة قبل الإسلام حتى عام ١٩٦٠)

"نيراكومى"، "نيجراكومى"، "ينبوع"، "الينبع"، "ينبع". هي جملة من الأسماء التاريخية التي دُثرت بها تلك المنطقة التي تقع في الجزء الجنوبيّ الغربيّ من منطقة "المدينة المنورة" حاليًا، أو تلك التي تقع أجزاء منها في الجزء الجنوبيّ والجنوبيّ الشرقيّ من محافظة "ينبع" حاليًا. وعامة فبعض من هذه الأسماء ارتبطت وجوديتها بأطر مكانيّة معينة، وبعضها ارتبط تداوله بجوانب لغوية محددة، وبعضها ارتبط بخصائص اقتصاديّة متغيرة[١]، وفي كل الحالات لم يتبق منها سوى نتاج فعل المجتمع المختزل في المكان. وبصدد الاسم فيمكن القول: إن كلمة "ينبع" بالفتح ثم السكون والباء الموحدة المضمومة، وُلدت اشتقاقًا من الفعل المضارع لكلمة نَبَعَ من يِنْبُع الماء[٢]، وولدت مكانيًا في المركز الذي يُعرف –الآن– باسم "ينبع النخل"؛ وذلك لكثرة الماء المتدفق من العيون التي كانت موجودة، التي كان يبلغ عددها مائة وسبعين عينًا. وفي حقيقة الأمر، فإن اسم "ينبع" الذي خرج من عيون مركز "ينبع النخل"، لم يُحتبس مكانيًا داخل إطار المركز، بل تمدد نحو الجنوب الغربيّ وتحديدًا نحو البحر في إطار من

---

[١] وليس من المفترض بالطبع أن تتشابه دلالات هذه الأسماء القديمة مع ما يعنيه حاضرها الآن؛ نظرًا لأن دلالة هذا الاسم استقيت من ١٧٠ عينًا مائية لم تعد موجودة الآن (ناصر محمد الشريف،٢٠١٣: ٣).

[٢] للتوسع في ذلك انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، مادة نبع ، ج/ ٨ ، ص ٣٤.

الانتفاعية المكانيّة التشاركية التي يصعب من الناحية التاريخية ترجيح الغالب فيها، فنتج عن ذلك ينبُع جديد لا ينتمي لماء العيون بقدر انتمائه لمائيّة البحر، ذاك الذي يُعرف–الآن– باسم مركز "ينبع البحر". ولم تتوقف زمنيّة الامتداد اللفظيّ عند هذا الحد المكانيّ، بل زادته "ينبع البحرية" وفق تاريخية مدفوعة بالتغيير، وتنامت أهميته فبات اسم "ينبع" يُدثر جملة من الأماكن الأخرى انتهت جميعها تدريجيًا إلى إطار واحد هو محافظة "ينبع". وقد يُظن أن جميع الأماكن داخل هذا الإطار الذي يمثل المحافظة قد باتت مستقرة اسمًا وترسيمًا؛ بيد أن الواقع مغاير تمامًا لذلك، حيث اقتطع منذ عقدين جزء من الشريط الساحليّ الجنوبيّ من مدينة "ينبع البحر" في مركز "ينبع البحر" لتُشيد ينبع أخرى لا تنتمي للاسم بقدر انتمائها لأهمية تاريخية الاسم، وشيدت "ينبع الهيئة الملكية" التي تجاوزت واقعية جغرافيّاتها ما سبق كله. وبناءً على ذلك؛ وفيما يختص بالإطار المكانيّ للدراسة؛ فلقد شهد بين واقعية التمدد اللفظيّ الأفقيّ من ناحية وواقعية الانتهاء المكانيّ الإداريّ من ناحية أخرى العديد من الجغرافيات أضحى بعضها إرثًا تاريخيًا متحفيًا، وأضحى بعضها الآخر إرثًا انتفاعيًا تشاركيًا. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين تاريخية "ينبع النخل" من ناحية، وتاريخية "ينبع البحر" من ناحية أخرى، فإن هذه الصعوبة تنتفي تمامًا عند محاولة الفصل بين "ينبع الهيئة الملكية" وبين غيرها من الينابع.

والحصلة، فإذا كانت الواقعية التاريخية تشير إلى أن "ينبع النخل" قد أعطت اللقب لـ"ينبع البحر" اسميًا، وإذا كانت واقعية الحاضر تشير إلى أن "ينبع البحر" وهبت البقاء

لـ"ينبع النخل" وظيفيًا – حيث كان يمكن اندثارها عند جفاف عيونها– فإن واقعية "ينبع الهيئة الملكية" من الصعوبة بمكان التعرف إلى جغرافيّتها الاستشرافية. ونظرًا لتجاور جغرافيّات الماضي، والحاضر وتداخلها، والمستقبل –جنبًا إلى جنب– في إطار محافظة "ينبع"، وعلى الرغم من وضوح إطار الدراسة المكانيّ الذي يتمثل في محافظة "ينبع" بما تشتمله من مراكز إدارية. فإنه كان من الضروريّ محاولة بناء الجغرافيات التاريخية لثنائية الينبعين الأساسيتين في إطار المحافظة ككل دون فصل تاريخيّ أو عزل مكانيّ؛ سعيًا إلى إدراك مدخلات القيمة الوظيفيّة، وفيما يأتي ذلك.

أولًا- ينبع في فترة قبل الإسلام.

(التكوين، والخروج، والطريق)

تفجرت العيون ماءً عذبًا، لكن من سيستفيد؟ هذا هو لسان حال ذلك الموضع الذي تدفقت فيه المياه فأُطلق عليه اسم "الينبع"، أو"الينبوع"، أو "ينبع". وبثمار نخيله الذي أثمر وينعه انتهى حال اسمه إلى "ينبع النخل". وهو –في جملته– جزء من مركز "ينبع النخل" حاليًا ذاك الذي يبعد شرقًا مسافة خمسين كيلو مترًا عن ساحل البحر الأحمر. وبسببية تدفق مائيّته نزلته قبيلة "جهينة"(تنضيب عوادة الفايدي،٢٠١٣ :٢١)، قبل الإسلام، وسكنته فأضحى ديارها ماءً وأرضًا فمستقرًا. وباستمرارية تدفق الماء اكتسبت "ينبع النخل" وظيفة التوسط اللوجستيّ في طريق القوافل بين الشمال حيث بلاد الشام، وبين الجنوب حيث بلاد اليمن؛ كونها وعاء الماء ومحطة الغذاء. وبمزيد من هذا التدفق أضحت "ينبع النخل" بوابة الولوج ليس بين الشمال والجنوب وحسب؛ بل

إلى "الحجاز" الأوسط؛ ومن ثمّ نشأت "ينبع النخل" التي اكتسبت بتدفق عيونها وجودها، فكانت بمنزلة واسطة العقد في طريق القوافل. وبتلك الواسطة اتسع مجال نفودها الذي علا شأنه ببلوغه البحر غربًا؛ فاكتسب الساحل الاسم دون نسب النخل فأضحى "ينبع البحر"؛ ومن ثمّ لم تكن "ينبع البحر" آنذاك سوى أحد أبعاد النفوذ الإقليميّ لمحطة "ينبع النخل" التجارية. وفي حقيقة الأمر لم يكن الساحل من حيث الأهمية أقل شأنًا من أهمية "ينبع النخل"؛ فخصائص موضعه السهلية بالإضافة إلى ما كان ينتهي إليه من أودية شاركت جميعها في تحرير الساحل المقابل لـ "ينبع النخل" جهة الغرب من الشعاب المرجانية من ناحية، وتوزيع الإرسابات على السهل من ناحية أخرى؛ ومن ثمّ اكتسب الساحل الأهمية الموضعية فنشأ الميناء، ومن بعدها اكتسب الأهمية الاسمية فنال الشهرة المكانيّة. وتاريخيًا، لم يكن الينبعان بوابة الولوج إلى الحجاز الأوسط وحسب، بل كانا بمنزلة بوابة الخروج –أيضًا– لأول حملة عسكرية عالمية قادها الرومان للسيطرة على بلاد العرب في سنة (٢٤ق.م) (تحية محمد محمود، ٢٠١٣ : ١٢)، تلك الحملة التي قصدت "ديار العرب" في وقت كانت تُعاد فيه اتجاهات تشكيل خريطة العالم المعروف. بيد أن ديار العرب كانت بمنأى عن هذا التشكيل آنذاك.

والمحصلة، أظهر الماء القيمة الوظيفيّة في المكان، ثم جاءت من بعده قبيلة "جهينة" لتنتفع بمخرجاته فتكونت "ينبع النخل"، غير أن القيمة الوظيفيّة لم تُحتبس بداخلها، فلقد تدفقت غربًا لتتلاقى مع أخرى بحرية، فتكونت "ينبع البحر" في ظل

تلاقٍ بحث فيه كلاهما عن الآخر. وفي عبارة قصيرة وُلدت القيمة الوظيفيّة المكانيّة في "ينبع النخل" غير أن درجات الاستفادة منها لم تتعاظم إلا بخروجها إلى مكان آخر استطاعت أن تخلع عليه اسم أصل نشأتها الطبيعيّة، ولم تستطع أن تخلع عليه اسم بنيتها النباتيّة، وتلك هي "ينبع البحر".

ثانيًا- ينبع في فترة الخلافة الإسلامية والأموية.

(من سنة ٦٤١م إلى سنة ٧٥٠م)

قال أمير المؤمنين –رضي الله عنه– "عليّ بن أبي طالب" لنفر من المسلمين عندما زار "ينبع النخل": "**لقد وقعت على نقب من الماء عظيم**" (تنضيب عوادة الفايدي،٢٠١٣ :١٢)، وفي إطار هذا النقب، وخلال هذه الفترة وبصدد المكون العام لسكان "ينبع النخل" يذكر "البكريّ" أنهم يتكونون من قبائل "الأنصار"، وجهينة"، و"ليث". (أبو عبيد البكريّ،١٩٥١ :٣٤). إلا أنه يمكن القول: إن الغلبة آنذاك كانت من نصيب قبيلة "جهينة" التي قال "الهمدانيّ" في نشأتها: "**مساكن جهينة بين المدينة ووادي القرى في العيص، وينفرد دار جهينة من حدود رضوى والأشعر (أسماء بعض الجبال التي تقع إلى الشمال من ينبع النخل) إلى وادٍ ما بين نجد والحجاز**" (محمد عليّ الهمدانيّ،١٣٩٧هـ :٤٣). وهذا ما يؤكده "البكريّ" بشكل ضمني في قوله: "**فنزلت جهينة تلك البلاد (ويقصد بها ينبع النخل) فصارت نحوًا من عشرين بطنًا، وتفرقت قبائلها في تلك الجبال، وهي الأشعر، والأجرد، وقدس، وآروة، ورضوى، وصندد. وانتشروا في أوديتها، وشعبها، وفيها العيون والنخل والزيتون والعسل.**

وأهلوا إلى بطن إضم وهو وادٍ عظيم (يعرف–الآن– بوادي الحمض) تدفع فيه أودية ويفرغ في البحر. ونزلوا ذا خشب، وينددد، والحاضرة، ولقفا، والفيض، وبواط، والمصلى، وبدرًا، وودان، وينبع، والحوراء (مدينة أملج في محافظة أملج شماليّ محافظة ينبع)، ونزلوا ما أقبل من العرج، والخبتين، والرويثة، والروحاء، ثم استطالوا على الساحل واكتدوا في التهائم وغيرها". (أبو عبيد البكريّ،١٩٥١ :٤٥). وفي إطار هذا النقب توافر الماء والغذاء، فنشأت مواضع الاستقرار الحيويّ في "ينبع النخل" وتمثلت في قرى "السويقة"، و"البركة"، و"البليدة"، و"العشيرة"، و"عبائر"، و"البَثْنَة"، و"الُنجَيل". وبتلك الحيوية كانت تعد المنزل (الرابع والعشرين) من منازل الحج المصريّ حيث لا يتبقى بعد بلوغ حدودها والتزود من مائها ومرعها إلا سبعة منازل للوصول إلى "مكة المكرمة"، بداية من منزل "بدر"، ومرورًا بمنزل "الجار"، ومنزل "رابغ"، "ومنزل "الجحفة"، ومنزل "خليص"، ومنزل "عسفان"، وانتهاءً بمنزل "وادي فاطمة" وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (١١)؛ ومن ثمّ كانت مواضع القرى في "ينبع النخل" خلال هذه الفترة بمنزلة المحطات الخادمة لبلوغ "مكة المكرمة" في ظل رباط الاتصال المكانيّ وبواعث الاستقرار الأمنيّ الذي تحقق بفعل الانتشار الأفقيّ للبطون التي ينتهي نسب أغلبها إلى قبيلة جهينة. ليس هذا وحسب؛ بل تعد –كذلك– المحطة الضامنة في طريق التجارة بين "الشام" بمدخلات مكتسباتها التجارية وبين الحجاز بمخرجات إعادة التوزيعات المكانيّة". لذا فليس بمستغرب أن يُنظر إلى "ينبع النخل" خلال تلك الفترة على أنها أول عمران بلاد الحجاز، وذلك على نحو ما ذكره "العياشيّ" في قوله: "**ينبع هي أول عمارة بلاد الحجاز على الطريق**" (أبو سالم عبد الله

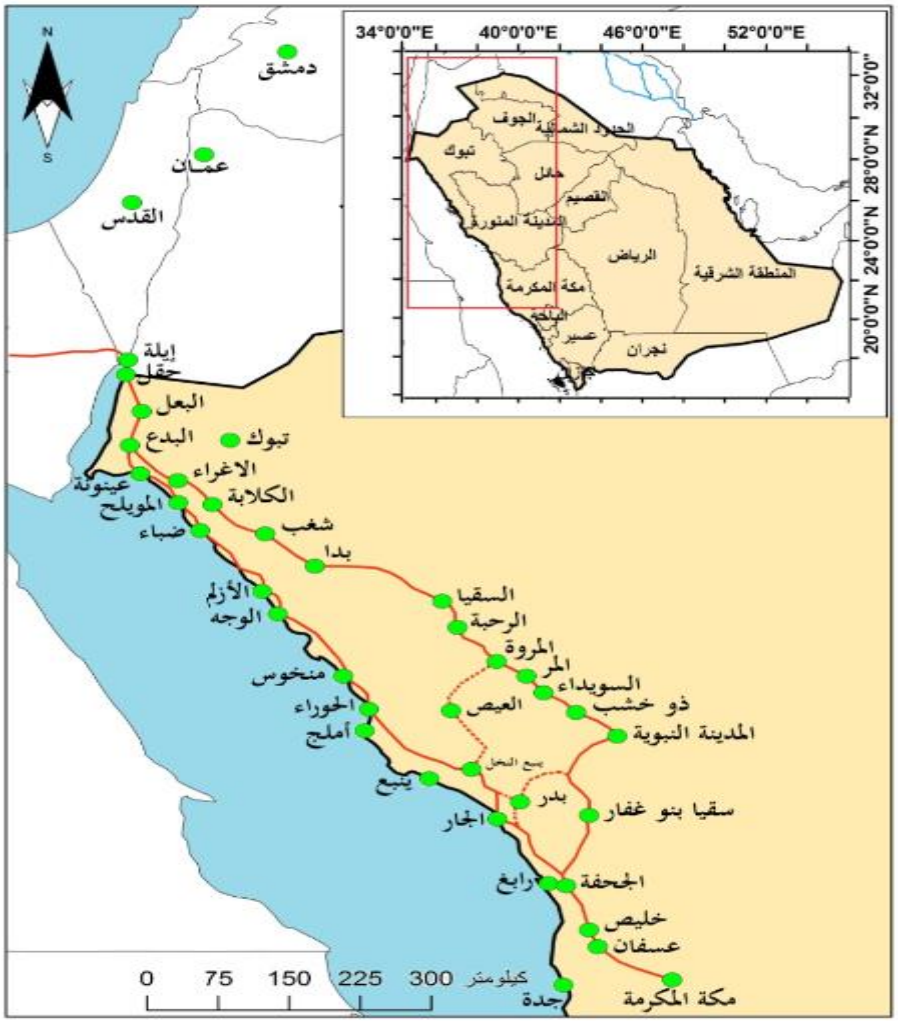

شكل رقم (١١): منازل الحج المصريّ

العياشيّ،١٩٩٩: ٢٧). وفي إطار هذا العمران كانت "ينبع النخل" مقصد أبناء "عليّ بن أبي طالب" –رضي الله عنه– في حياته وبعد مماته، ويذهب بعضهم إلى أن قرية

"سويقة" التي تعد المقدمة الأولى في ازدهار "ينبع النخل" – والتي لا تزال موجودة حتى وقتنا الحاليّ كانت من صدقات " عليّ بن أبي طالب" –رضي الله عنه– (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ٦٧/ج١).

والحصلة، لم تكن القيمة المكانيّة التي اكتسبتها "ينبع النخل" في وقوعها على طريق الحج من ناحية، والتجارة من ناحية أخرى سوى انعكاس لوجود الماء، وبوفرته كان الغذاء والبقاء. وفي عبارة واحدة فالأمر برمته يعني قيمة وظيفيّة متحركة اكُتسبت من وفرة مائيّة دافعة.

ثالثًا- ينبع في فترة الدولة العباسية والطولونية.

(من سنة ٧٥١م إلى سنة ٨٦٨م)

يذكر الإمام "الطبريّ": "**أن هارون الرشيد" الخليفة العباسيّ سأل "العباس بن الحسن" من ذرية "عليّ بن أبي طالب" –رضي الله عنه– لما رآه يكثر ذكر هذه البلدة، فقال له "الرشيد": أراك تكثر من ذكر "ينبع" وصفتها، فصفها لي وأوجز، قلت: بكلامٍ أو بشعر؟ قال: بكلامٍ وشعرٍ، قلت: جِدتها في أصل عِذقها، وعذقها مسَّرح شأنها! فتبسّم، فقلت:**

يا وادي القصر نعم القصر والوادي من منزلٍ حاضرٍ إن شئت أو بادي

ترى قراقيره[١] والعِيسَ[٢] واقفةً والضبَّ والنوق والملاح والحادي

(تنضيب عوادة الفايديّ،٢٠١٣ :١٥)، وفي إطار ما سبق فالكلام والشعر حملا كثيرًا من الدلائل في مقصدهما، وفيما يختص بموضوع الدراسة فإنهما ينطويان على الكثير من بواعث الجغرافيات التاريخية الوليدة آنذاك، تلك التي ارتبطت بحركة القيمة الوظيفيّة الأصولية من "ينبع النخل" في ظل بواعثها المائيّة من ناحية، إلى القيمة الوظيفيّة المضافة التي أسهمت في نشأت قرية "ينبع البحر"[٣] في ظل بواعثها المكانيّة من ناحية أخرى. إذن نشأت قرية "ينبع البحر" بقيمة مكتسبة مكانيّة مصدرها "ينبع النخل" وزادت قيمتها ببواعثها الذاتية ومصدرها البحر.

والحصلة، لا انقسام في "ينبع النخل" بل هي قيمة مضافة جديدة انتقلت نحو البحر فاختُزلت في نشأة قرية اتخذت من "ينبع" اسمها ومن البحر وجودها، فأضحت "ينبع البحر"، تلك القرية التي أضحت خلال تلك الفترة إحدى المحطات الخادمة في طريق الحج البحريّ؛ ومن ثمّ كان التلاقي بين المحطة الضامنة في طريق الحج البريّ التي تتمثل في "ينبع النخل" وبين الميناء الوليد الذي تمثل في قرية "ينبع البحر"؛ ومن ثمّ نشأت "ينبع البحر" بالقيمة المكتسبة من "ينبع النخل" وزادت قيمة

---

[١] القرقور: ضربٌ من السفن (أبو الفضل جمال الدين بن منظور،٢٠١٠ : ج٥/ص٩٠).

[٢] العِيسَ: الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة (محمد بن بكر بن عبد القادر، ١٩٨٦: ٢٥٦).

[٣] يُلاحظ استخدام كلمة قرية "ينبع البحر" بدلًا من مدينة "ينبع البحر" نظرًا للفارق الزمنيّ والجغرافيّ بينهما.

"ينبع النخل" بالقيمة المضافة من "ينبع البحر" وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (١٢).

رابعًا: ينبع في فترة الدولة الإخشيدية.

(من سنة ٩٣٥م إلى سنة ٩٦٩م)

في فترة سابقة نشأت "ينبع النخل" من قبل، وفي فترة لاحقة نشأت "ينبع البحر" من بعد، فتوالدت جغرافيّات الينبُعين، فاقتضى الأمر التمييز بينهما لا بعدّهما قيمًا تنافسية بل بعدّهما قيمًا مكانيّة أضحى لكل منهما شخصيته الجغرافيّة، ولا يجوز الخلط بينهما. فشتان الفرق في القول: إن "المقدسيّ" وصف "ينبع" في هذه الفترة، وبين

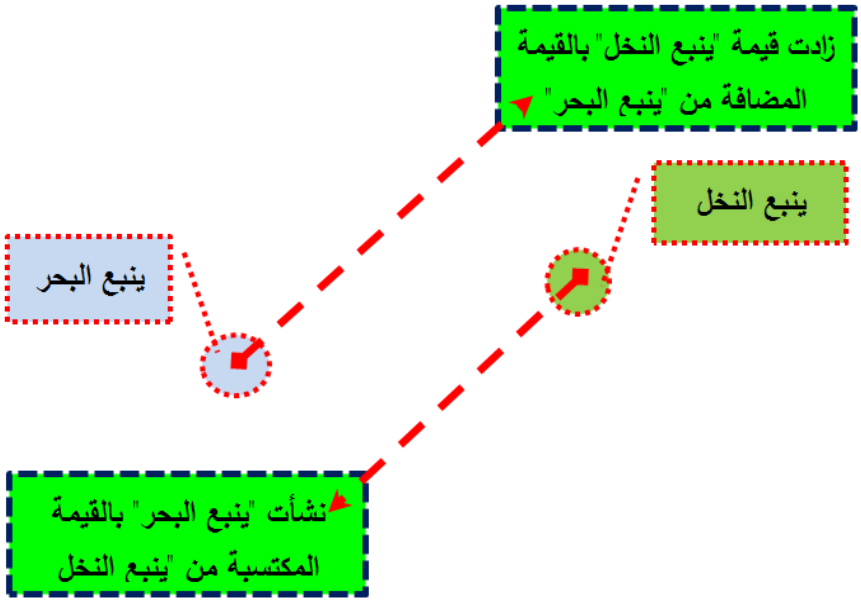

شكل رقم (١٢): اتجاهات القيمة المضافة بين الينبعين

القول: وصف "المقدسيّ" ينبع النخل" في هذه الفترة" والفرق في القول: وصف "المقدسيّ" ينبع البحر" في هذه الفترة. فكلمة "ينبع" خلال هذه الفترة ما هي إلا دلالة مكانيّة تنطوي على الشمول دون فصل وهذا أمرٌ مغلوط إذا أردنا التمييز، أما الحديث عن "ينبع النخل" فهو يقتصر على حيز جغرافيّ يشتمل على جملة القرى التي نشأت في ظل الينابيع التاريخية، أما عند الحديث عن "ينبع البحر" فهذه دلالة مكانيّة تقتصر جغرافيّاتها على ذلك الحيز الذي يجاور البحر ويبعد عن "ينبع النخل" بمسافة (٥٠) كيلو مترًا في اتجاه الجنوب الغربيّ؛ ومن ثمّ فعندما يصف "المقدسيّ" "ينبع" على النحو الآتي: "**ينبع كبيرة جليلة، حصينة الجدار، غزيرة المياه، أعمر من يثرب وأكثر نخيلًا. حسنة الحصن، حارة السوق، لها بابان والجامع عند أحدهما، والغالب عليها بنو الحسن**" (شمس الدين بن أحمد المقدسيّ، ١٩٩١: ٨٣)، فإنه لم يعنِ الشمول، ولم يعنِ –كذلك– "ينبع البحر"، بل كان يعني "ينبع النخل" التي قارن عمرها بالمدينة المنورة فرجح نخيلها.

والحصلة، أعمرت "ينبع النخل" حتى تفوقت على إعمار "يثرب"، فلقد تفوقت المحطة الضامنة والبوابة المرورية على المنتهى ذاته، مدفوعة بذلك بالقيمة المضافة التي أوجدتها على البحر، وتمثلت في "ينبع البحر"؛ ومن ثمّ بلغت "ينبع النخل" مرحلة النضج العمرانيّ بإمدادات مرحلة الشباب المتمثلة في "ينبع البحر"، فأضحيا عمرانين، متكاملين ونجحا معًا في عدم كونهما متنافسين.

خامسًا- ينبع في فترة الدولة الفاطمية.

(من عام ٩٦٩م إلى عام ١١٧١م)

ولأن "الحجاز" كان حكمه يتبع لولاة "مصر" بتفويض من الخليفة في "بغداد"؛ فبزوال الدولة الإخشيدية في "مصر" انتقلت تبعية "الحجاز" إلى ولاية الدولة الفاطمية التي اتخذت من "مصر" قاعدتها ومن شماليّ إفريقيا ظهيرها. وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فإن هذا يعني أن محطة "ينبع النخل" القديمة عامة ومحطة "ينبع البحر" الوليدة خاصة خرجتا من إطار المحلية الحجازية (حيث التبعية الإخشيدية في إطار الدولة العباسية) إلى إطار الإقليميّة الفاطمية بمدخلات قاعدتها المصريّة وظهيرها في شماليّ إفريقيا (حيث التبعية الفاطمية التي خرجت عن إطار الدولة العباسية). ونتيجة ذلك أضحت "ينبع البحر" ومن بعدها "ينبع النخل" محطتين في الطريق التجاريّ البريّ والبحريّ بين "الحجاز" وشماليّ إفريقيا.

والحصلة، تأهلت "ينبع البحر" ومن بعدها "ينبع النخل" خلال تلك الفترة للخروج من دائرة المحلية الحجازية، إلى دائرة الإقليميّة البحرية. وكما يُلاحظ، فهذه هي المرة الأولى في تاريخية الوجودية الينبُعية أن تتقدم مكانة "ينبع البحر" عن مكانة "ينبع النخل"، فلقد اكتسبت علاقات مكانيّة تجاوزت بها المحلية الحجازية، وبلغت من خلالها الإقليميّة المتوسطية. والحقيقة أن قيمة هذا التقدم إنما مصدره البواعث الخارجية، فـ"ينبع البحر" لم يكن لها وجود أسمى أو ثقل وظيفيّ بمعزل عن "ينبع النخل"، أما خلال تلك هذه الفترة فأصبحت ذات وجودية ببواعث خارجية، ولولا زوال الدولة

الإخشيدية لظلت "ينبع النخل" هي الأعلى أثرًا ولقرون تالية؛ ومن ثمّ فجغرافيّات "ينبع البحر" الكامنة لم تكن تنتظر إلا فرصة واحدة لتتمكن من خلالها من تجاوز المحلية بعلاقات خارجية.

سادسًا- ينبع في فترة الدولة الأيوبية.

(من عام ١١٧١م إلى عام ١٢٥٠م)

لا غرابة بعد ذلك أن تزداد أهمية "ينبع البحر" وأن تُباع قلعة مينائها خلال هذه الفترة، وفي ذلك يقول "المقريزيّ": "**وفيها أخذ عسكر مصر ينبع من بني حسن، وكانوا قد اشتروها بأربعة آلاف مثقال، فلم تزل بيد المصريّين إلى سنة ثلاثين (أي:٦٣١هـ)**" (تقيّ الدين أحمد المقريزيّ،١٩٥٨: ج/١- ٥٣) .؛ ومن ثمّ تحولت "ينبع البحر" إلى أحد الموانئ الرئيسة على الساحل الشرقيّ للبحر الأحمر، بل تحولت السفن إليها من ميناء "الجار"؛ ونتيجة ذلك أضحت "ينبع البحر" ميناء "المدينة المنورة" الرئيس. وفي حقيقة الأمر يجب توضيح أن تلك الأهمية لم تكن السمة المستمرة؛ فلم تكن أهمية "ينبع البحر" تعني: جملة من الجغرافيات اتصلت فيما بينها زمانيًا، وارتفع شأنها مكانيًا؛ بل كانت أهمية متقطعة اعتمدت بواعثها –في المقام الأول– على ما ينتهي إليها من علاقات مكانيّة خارجية لا على بواعثها الذاتية. وهناك يكمن مدخلها ومخرجها، مجراها ومرساها.

والحصلة، فما كانت "ينبع البحر" حتى الفترة الأيوبية إلا إحدى الوظائف العمرانيّة الخادمة لجملة من البواعث الخارجية، حيث كانت تعلو بتدفقاتها وكانت تخبو بانحباسها.

سابعًا- ينبع في فترة الدولة المملوكية.

(من عام ١٢٥٠م إلى عام ١٥١٧م)

زدات أهمية ميناء "ينبع البحر" (بعدّه العمران آنذاك) خلال الفترة المملوكية، وأصبح أكثر أهمية بعد إعادة السلطان الظاهر "بيبرس" الطريق البريّ بين "مصر" و"مكة المكرمة" بمحاذة الساحل الشرقيّ للبحر الأحمر، وذلك عندما خرج حاجًا في عام (١٢٦٨م) (ليلى أمين عبد المجيد،٢٠١٣: ٦)، ثم زادت أهميته بعد أن تحولت إليه سفن التجارة في أوقات اضطراب الأمن في ميناء "جدة" (حمساء حبيش الدوسريّ،٢٠١٢: ٢٥٣-٢٥٤/ج١)، ثم ما لبث أن أصبح الميناء الثاني في "الحجاز" بعد ميناء "جدة"، حيث كانت تُشحن إليه مراكب الغلال من "الطور"، و"السويس" في مصر لمساعدة الحجاج وأهالي "المدينة المنورة" فباتت من أعظم مدن "الحجاز"، وفي ذلك يقول "ابن هارون": "**ينبع من أعظم مدن الحجاز، إلا أنها صغيرة، وهي بندر التجار، ومحل المكاسب، لها أمير مثل مكة، وبها دور واسعة، وحواصل، ودكاكين، وسرحات، وبساتين، وزروع، وأشجار، ونخل**" (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ج١٠٩/٢). وفي حقيقة الأمر لا يجب المرور على وصف "ابن هارون" بدون الإشارة إلى نقطة غاية في الأهمية، وتتمثل في أن وصفه لم يقتصر على "ينبع البحر" بل

تطرق إلى "ينبع النخل" في إطار من التناغم المكانيّ، وبأكثر دقة في إطار من التكامل المكانيّ يصعب الفصل بينهما. وهنا كانت تكمن قوة القيمة المكانيّة التي ولدت في "ينبع النخل" واستقرت بنيتها في "ينبع البحر". وهنا كان التلاقي بين المحطة الضامنة في طريق الحج البريّ التي تتمثل في "ينبع النخل" وبين الميناء الوليد الذي تمثل في قرية "ينبع البحر". وهنا يُؤكد أن "ينبع البحر" نشأت بالقيمة المكتسبة من "ينبع النخل" وزادت قيمة "ينبع النخل" بالقيمة المضافة من "ينبع البحر". ولأن "ينبع البحر" لم تكن إلا إحدى الوظائف العمرانيّة الخادمة لجملة من البواعث الخارجية، التي تعلو بتدفقاتها وكانت تخبو بانحباسها؛ فلقد اضطربت ثم سرعان ما خربت لا بأسبابها الذاتية بل ببواعثها الخارجية خلال فترة الفتن والاضطرابات التي عانت منها "الحجاز" قبيل نهاية عهد الدولة المملوكية. وفي إطار عدم الاستقرار كان لزامًا على "قنصوة الغوريّ" في عام (١٤١٠م) أن يتخذ التدابير التي تحول دون فقدانه المحطة الضامنة في طريق الحج البريّ والبحريّ"، فما كان عليه إلا أن يأمر بالعزل (لا الفصل)، وبدقة بعزل "ينبع البحر" عن نتائج هذه الاضطرابات بسور ظاهره الحماية أما باطنه فالظن الأكبر هو الحفاظ على الجباية. وبذلك أضحى السور للمرة الأولى في تاريخية "ينبع البحر" واقعًا مكانيًا ومن بعده أضحى أثرًا اجتماعيًا. فأما الواقع المكانيّ فلقد ضم النواة القديمة بكل مدخلات وظيفتها البحرية، وأما الأثر الاجتماعيّ فلقد فصل بين هذه المدخلات وبين قاطني العشش والأكواخ التي كانت تقع إلى الجنوب الشرقيّ منها وكانت تعد جزءًا أصيلًا في المكون العام للنواة التي أدت إلى نشأة "ينبع البحر". ومما يجدر الانتباه إليه، وبصدد الفصل تحديدًا، وبوصفها محاولة لفهم شخصية العمران في "ينبع البحر" (

على المستويين: التاريخيّ والمعاصر) فإن هذا العزل ومن بعده الفصل أدى بداية من هذه الفترة إلى ما يمكن تسميته بـ"**الانقطاع المكانيّ**" بين كل ما هو داخل السور بوصفه خصوصية من ناحية، وبين كل ما هو خارج السور بوصفه عمومية من ناحية أخرى. فكل ما هو داخل السور استطاعت وظيفة الميناء إكسابه خلال الزمن خطوة زائدة ميزته عما جاوره في خارج السور، ولا شيء بعد ذلك سوى التأصيل لفجوة من الانقطاع المكانيّ؛ تلك التي من شأنها أن تفصل بين المتقدم والمتأخر، بين المناطق المخدومة وبين المناطق التي تخلفت عن الخدمات، بين النهضة وبين العشوائيات. ومن الناحية التاريخية فإن المنطقة التي لم يضمها السور الأول الذي تم بناؤه خلال هذه الفترة تعد–الآن– من أكثر المناطق العشوائية المعروفة ليس على مستوى مدينة "ينبع البحر" وحسب بل على مستوى محافظة "ينبع".

والحصلة، فإن "ينبع البحر" نشأت بالقيمة المكتسبة من "ينبع النخل" وزادت قيمة "ينبع النخل" بالقيمة المضافة من "ينبع البحر".

ثامنًا- ينبع خلال فترة الدولة العثمانية حتى عام (١٨٥٠م)

"وينبع" بلدٌ مباركٌ حاز فضل السبق في كل فضل، غيرُ مُشَارَك ترتاح له النفوس، وينضا لرؤيتها لبوس البوس، لأنها مطابقة لدار حلها الحبيب، وربع يدعى فيها الشوق فيجيب، لو نطقت بقعة لأفصحت بكل عجيب، منزل غدا للعقول عقالًا، ينفر إليه جند الوجد خفافًا وثقالًا. نزلناها بعدما ارتفع النهار وكان حارًا شديد الحر، وتأخر أمير الركب المصريّ وراء الركب حتى جاز الركب كله. وزين المحمل واحتفل

الجند على عادتهم ودخلوا به بعدما بُنِيَت المضارب وكنا مع وَلَد مولانا السلطان نصره الله إذ رغب أمير الحج في حضوره معهم. وخرج الشريف عبد المعين أمير الينبوع فيمن معه من إخوانه الأشراف وحاشيته ولعبوا قدام المحمل بالبارود ومرادهم بذلك الاحتفال في مثل هذا الموطن وإظهار القوة للأعراب أهل البدو بما يشاهدونه من آلات الحرب والحرب خدعة" (سامح إبراهيم عبد الفتاح،٢٠١٣: ٣٥). زادت أهميتها بتدهور أوضاع غيرها من موانئ البحر الأحمر، واتسع عمرانها، فسورت للمرة الثانية في عام (١٧٠٦)، وزارها "الإسحاقيّ" في عام (١٧٣٢) فأبصرها البلد المبارك. ومن خلال إبصار "الإسحاقيّ" يمكن القول: إن ركب الحج كان يدور حوله عمران كل شيء في "ينبع البحر"؛ لذا لم يكن من المستغرب أن يخرج شريفها للاحتفاء به. وفي إطار هذا كله زاد اهتمام السلاطين العثمانيين بـ"ينبع البحر" عامة وميناءها خاصة، ومن مظاهر هذا الاهتمام بناء العديد من الشون التي وصفت بضخامتها؛ وذلك من أجل استيعاب الغلال المرسلة من "مصر" إلى أهالي "المدينة المنورة" عبر وساطة الميناء. ويمكن القول: إن زيادة أعداد الشون في ميناء "ينبع البحر" كان يُحدد في إطار من التوزان الطرديّ جمع بين كميات الغلال المنقولة من "مصر" من ناحية، وبين أعداد الحجاج الذين يمرون بـ"المدينة المنورة"، وينتهون في "مكة" من ناحية أخرى. وكذلك حفرت العديد من الآبار بوصفها محاولة لتوفير الماء الصالح للشرب للحجاج في أثناء عبورهم بها، وهم في طريقهم إلى "مكة المكرمة" وفي عودتهم بعد وداعهم لـ"المدينة المنورة". وبتوافر الغذاء والماء وأسباب البقاء أضحت "ينبع البحر" أقرب ما يكون إلى المحطة الأولى في وظيفة الترانزيت العابر على طريق الحج، وهذا ما يمكن

تلمسه عند "الإسحاقيّ" في قوله: "**وفيه (في ينبع البحر) يترك الناس شيئًا من أمتعتهم وأزوادهم يستخفون منها حتى يرجعوا من حجهم وزيارتهم**". (سامح إبراهيم عبد الفتاح،٢٠١٣: ٣٨). ويمكن تلمسه –أيضًا– عند "العياشيّ" في إطار من التوظيف التخصصيّ الخادم لغيره من الأمكنة الأخرى، وذلك في قوله: "**وينبع (أي: ميناء ينبع) ميناء عربيّ قديم صغير ومتواضع، محاط بسور من حجارة غير متماسكة. وهو مستودع كبير يتلقى الوارد للمدينة المنورة من الخارج عبر البحر الأحمر، كما تعود أهميته إلى مساهمته في إتاحة فرصة عمل لأعراب ينبع في النقل البريّ من ينبع إلى المدينة المنورة ومكة المكرمة وغيرهما من مدن الحجاز**" "**ومن هنا (يقصد من ينبع) تجلب الميرة إلى المدينة، فإن السفن الجالبة للطعام من مصر ما كان منها إلى المدينة يرسو بينبع البحر، وما كان منها لمكة يتجاوز إلى جدة، فإذا وصل الطعام إلى الينبوع حمل منه إلى المدينة تحمله أعراب تلك الناحية، من بني سليم وجهينة، يتدركون بالطريق من هناك إلى المدينة**" (أبو سالم عبد الله العياشيّ،١٩٩٩: ٧٠). وبتوافر الغذاء والماء وأسباب البقاء أضحت "ينبع البحر" النواة الداعمة للأسواق الموسمية التي تكاملت بنيتها في طريق الحج، ويصف "العياشيّ ذلك في قوله: "**وبه– الآن– أسواق للحجاج (يقصد في ينبع سواء أكانت النخل أم كانت البحر) يأخذون منه الذخيرة عند الاحتياج، وبها أفران وحيتان وعشش تُسقى فيه القهوة، وجميع تلك الأسواق خارجة عن مساكن (يقصد بذلك عن ينبع) ويعم نفعها الظاعن والساكن. وكثير من تجار ينبع يتجمعون في مكان نزول الحجاج فيتكون منهم أسواق عامرة بالبضائع والسلع المتنوعة النافعة للحجاج في سفرهم وأيام حجهم حتى عودتهم؛**

وغالب أهل القرى يأتون هذه الأسواق التي ينزل فيها الحجاج للتسوق. ويعمر هناك أسواق كبيرة، يوجد فيها غالب المحتاج، وتجلب إليها البضائع والسلع ذات الأثمان، ويجلب إليها من الثمار والفواكة والحبوب والفول الشيء الكثير. (أبو سالم عبد الله العياشيّ،١٩٩٩: ٧٠). وعن سوق "ينبع" (سواء أكانت النخل أم كانت البحر) يقول الإسحاقيّ: "**ولا غرو فهذا الوقت يعدّه الأعراب في ينبع موسمًا تجاريًا**[(١)]**، سنويًا، فيعدون له قبل حلوله بأشهر يشحنون لهم ما يظنون أنه رائج بينهم؛ ليربحوا من البيع والشراء. وتقوم به سوق كبيرة بين الأعراب والحجاج يحضرون لهم ما يتبايعون به معهم ويعدونه لوقت الحاج**" (سامح إبراهيم عبد الفتاح،٢٠١٣: ٧٢). وفي ظل توافر الغذاء والماء أسباب البقاء تجاوز الأمر التناغم المكانيّ بين الينبعين، وبلغ شأن التناغم التكامليّ من ناحية، والتشاركيّ من ناحية أخرى، وفي ذلك يقول "الورثيلانيّ" في عام (١٧٦٥): "**وبلغنا ينبع النخل بين الظهر والعصر في حر شديد ووجدنا المصريّ نازلًا هنا (المقصود هنا ركب الحج المصريّ)، فنزلنا حذاءه الفلاليّ (ركب الحج المغربيّ)، والجزائريّ والغزانيّ (ركب الحج الليبيّ)، فلما خيمنا البيوت تفرقت الناس على الماء وشراء علف الدواب وما يحتاجونه من الزاد؛ إذ سوقه عظيم ونخله كريم، واستبشر الناس بوصولهم إلى هذا المحل؛ لأنه أول بلاد الحجاز بالعمارة، وفيها قرى كثيرة ومزارع ونخل وعيون جارية، وذكروا أن عمرانه متصل نحو ثلاثة أيام والقرية**

---

(١) ومن الجدير بالذكر أن تلك الحركة التجارية القائمة في ميناء "ينبع البحر" جذبت عددًا كبيرًا من المصريين للانتقال بعائلاتهم من صعيد مصر واستقرارهم به، ومن أشهر تلك العائلات: عائلة "آل الخطيب"، وآل خلاف، وآل زارع، وآل السادة، بالإضافة إلى عائلة آل الطحلاوي، وآل ظليمي، وآل المقدم، وآال ناجي، وآل النقادي (حمساء حبيش الدوسري، ١٤٣٢: ج٢/٣٢٧).

التي ينزل بها الركب هي آخر القرى التي من ناحية البحر وليس بعدها إلا البحر (يقصد بها ينبع البحر) وفيه أخبار المدينة وغيرها، والحاج إذا وصل إلى هناك كأنه وصل إلى مكة. وهذا المحل توهى فيه النفوس، وهو روضة من رياض الله –تعالى– تصلح للمنقطعين وللغرباء المساكين (يمكن القول: إن الورثيلانيّ استطاع أن يستشرف ويختزل الحاضر السكانيّ لينبع البحر في هذه الكلمات الأربع الأخيرة) **وهي باب من أبواب الله –تعالى– يتيسر فيها الذهاب إلى المشرق والمغرب؛ لأنها مرسى وفيها أسواق كثيرة، فلا تكاد تنعدم فيها الخيرات، وتقضى فيها جميع الحاجات، وفيها غالب الحبوب والثمرات، وكذا الخربز أعني: الدلاع (يقصد به الحبحب أو البطيخ) وجميع الأقوات والمشتهيات، فأقمنا فيها ما شاء الله"** (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ج١/١٢٧).

والحصلة، تدفقت سبل الحركة على الينبعين، فأضحيا خلال الفترة العثمانية المحطة الداعمة في ممر الولوج الآمن إلى "الحجاز"، والمخزن الضامن لحفظ الغلال الذي ينتهي مآلها في "المدينة المنورة".

تاسعًا- ينبع في الفترة من عام (١٨٥١م) حتى عام (١٩٦٠م).

استمرت "ينبع" وتحديدًا "ينبع البحر" المحطة الداعمة في طريق الحج البريّ والبحريّ؛ حتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويُستدل على ذلك من خلال رحلة "بيرتون" إلى الحج في عام (١٨٥٣م)، وفيها وصف "ينبع البحر" بما يأتي: "**وينبع البحر لها مواقع ذات أهمية كبيرة، وتشترك مع مواقع أخرى في أنها بوابة**

للديار المقدسة. وتقع ينبع البحر عند ثلاثة أرباع المسافة من القاهرة إلى مكة المكرمة بطريق القوافل. وفي ينبع كما في بدر يترك الحجاج بضائعهم وحاجاتهم الثقيلة جدًا التي يصعب نقلها في عجلة في مخازن يستأجرونها، كما يتركون – أيضًا– حاجاتهم الثمينة التي يصعب المخاطرة بنقلها معهم في الفترات التي ينعدم فيها الأمن" (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ج١/١٥٠). وفي حقيقة الأمر، وبصدد تاريخية الازدهار التي مرت بها "ينبع البحر" تحديدًا ومن بعدها "ينبع النخل" خلال تلك الفترة أو حتى غيرها من الفترات التاريخية الأخرى؛ فإنه يجب عدم المغالاة في إعلاء شأنها إلى ذلك الحد الذي يستشف منه استمراريتها بوصفها ديمومية وظيفيّة؛ وذلك كونها لا تعكس الحقيقة الواقعية. فأما الحقيقة فهي ديمومية مؤقتة الاستمرارية وموسمية الوجودية؛ كونها ترتبط بالحج والتجارة، وموسم الحج أيام معدودات وليس أشهرًا دائمات، وبصدد التجارة فهي لم تكن ترتبط بالينبُعين بعدّهما مراكز تجارية بقدر ارتباطها بهما بعدّهما محطتين خدميتين (من جملة المحطات)؛ ومن ثمّ فالأطر الوصفيّة السابقة غالبًا ما كانت تأتي رؤيتها للازدهار في إطار من ذاتية الكاتب، كما كانت تأتي روايتها في إطار من الموسمية التي راجت خلالها مجموعة من العلاقات المكانيّة (التي كان باعثها الأول الحج ومن بعده التجارة). وبصدد تلك الموسمية يمكن القول: إن "محمد صادق" أشار إليها في أثناء مروره بـ"ينبع البحر" ووصفه لها وهو في طريقه للحج في عام (١٨٨٠م) وذلك في قوله: "**هذه البلدة (يقصد بها ينبع البحر) على البحر وبها ميناء مشهور للمدينة المنورة والوابور (يقصد به السفينة) يرسو على بعد (١٥٠) مترًا من الرصيف، وبها (٨٠٠) بيت وسوق يباع فيه كل شيء**

يلزم الحجاج، وبعض الخضروات وبها (٥٠٠) نفس، وأغلب تجارها من مصر الصعيد. وعند الحج يأتي إليها العرب للتجارة، وأما في غير أوان الحج فلا يوجد بها شيء، وتعدّ كالخراب، وتحمل إليها الغلال من مصر لترسل إلى المدينة المنورة، وبها شون كبيرة/ وقد صار بناؤها في مدة المرحوم محمد باشا والي مصر سابقًا (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ج١/١٥٨). وأيًا كان الحال، فما كان أمره يحتاج إلى مراجعات تاريخية تصحيحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ نجده وقد أضحى واقعًا مرئيًا خلال بداية النصف الأول من القرن العشرين. فلقد تدهورت "ينبع البحر" وانتهى مآلها إلى الإهمال؛ حتى غدت قرية صغيرة وغَدَا ميناؤها مرفأ للصيد يستخدمه أهالي القرية الصغيرة. والحقيقة، ليس هناك أدق من خطاب كبار رجال "ينبع البحر" إلى أمير الحج المصريّ في عام (١٩٠٣م) الذي يحمل تشخيصًا تجاوزت أهميته الواقعية التعايشية آنذاك؛ سعيًا إلى بلوغ أوج المستقبل المرجوّ آنذاك. وجاء الخطاب كما يأتي: **هل تسمحون لأهالي ينبع البحر أن يتقدموا إليكم باستعطاف لا يرمي إلى غرض ما سوى لفت نظركم إلى ما في بلدتنا من قلة المياه وغلو أثمانها حيث يكاد الفقير يموت عطشًا والغنيّ يصبح فقيرًا. فإن زق المياه** [(١)] **بلغ ثمنه في هذا الوقت ٣٦ قرشًا بعملة "ينبع" أو عشرة قروش مصريّة، وليست تقف قيمته عند هذا الحد بل يرتفع كلما شاءت أهواء ذوي البرك (الصهاريج) الذين أغنوا أنفسهم من أموال العالم (يقصد بذلك أموال المعتمرين والحجاج) بل من امتصاص دمائهم وإن ينبع التي هي فرضة المدينة وممر الزوار إليها لا ينقصها إلا الماء وغدونا في أشنع**

[(١)] يُعادل مقدار القربة المصرية التى كانت تُصنع من جلد الماعز في الأغلب الأعم.

حال. إن كثيرًا من الحجاج مروا في السنين المجدبة ونابهم من الشدّة وغلو الأثمان ما نتحمله نحن–الآن– والحجاج، وقد ظننا أن يكونوا ألسنة لنا تثبت شكوانا إلى إخواننا المسلمين المنتشرين في أصقاع الأرض علّهم يرثون حالنا، ويساعد بعضهم بعضًا في تخفيف ويلاتنا. ولكن للأسف كذبنا الظن وخاب منا الأمل. ولقد توسمنا فيكم الخير يا سعادة الباشا فرفعنا إليكم شكايتنا راجين قبولها مؤملين إذا رجعتم إلى بلادكم تصحبكم السلامة أن تنشروا ذلك بين مواطنيكم أهل الشفقة والخير، وأن تستنهضوا هممهم التي نرى فيها سعادتنا المرجّوة وضالتنا المنشودة، الله الله يا سعادة الباشا في أمر كهذا فيه فلاحنا وسعدنا وإنه لذكر لك ولقومك. إنا لا نريد أن تجلب إلى بلدتنا عين ماء فإن نفقاتها كثيرة وربما اعتدت عليها أيدي البدو (...)، وإنما نريد آله بخارية تخرج لنا الماء من بحرنا الأجاج بحرًا عذبًا وتكون بين ظهرانينا" (إبراهيم رفعت باشا،١٩٠٨: ج٢/٤٥-٥٠). وعن أسباب تدهورها تُسأل عوامل عديدة وبفهمها تُدرك واقعيتها، وبواقعيتها تُدرك آليات تنميتها. وقد يسهل القول: إن الصراع السياسيّ بين القوى المحلية الحاكمة في أقاليم الجزيرة العربية خلال الربع الأول من القرن العشرين، بالإضافة إلى الاهتمام بميناء "جدة" دون غيره من موانئ "المملكة العربية السعودية"، إلى جانب التركيز على توجيه الاهتمام إلى المنطقة الشرقية دون غيرها من المناطق الأخرى؛ كانت الأسباب الرئيسة في تدهور عمرانيّة "ينبع البحر". (محمد أحمد الرويثيّ، ١٩٨٥: ٣١٣-٣١٤). بيد أن الأمر كذلك لا يعدو أن يكون رؤية الجزء دون الكل. فأما الجزء فهو ما سبق ذكره ، وأما الكل فلا يكمن في إطار شبه الجزيرة العربية بقدر ما يكمن في الإطار العام الذي كان يمثل

مدخلات العلاقات المكانيّة المتدفقة إلى "ينبع البحر" بالحج تارة وبالتجارة تارة أخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما كانت تمثله نتائج العلاقات المكانيّة المتدفقة على التركيب الوظيفيّ للمكان والمجتمع في إطار "ينبع البحر" و"ينبع النخل" معًا بعدّهما منظومة خدمية لا ينفصم عراها.

والحصلة، لم يكن التدهور الذي مُنِيَت به "ينبع البحر" – ومن قبلها "ينبع النخل" – خلال النصف الأول من القرن العشرين إلا نوعًا من الانقطاع المكانيّ عن الإطار العام الخارجيّ الذي كانت تتدفق منه أسباب بواعث الازدهار سواء من "مصر" خاصة أو من بلاد "الشام" عامة. وفي عبارة تشخيصية؛ فإن تاريخية "ينبع البحر" تحديدًا اعتمدت في نشأتها على ذاتيتها البحرية غير أن ازدهارها أمرٌ كان مرهونًا بعلاقاتها سواء المحلية حيث "ينبع النخل" أو الإقليميّة حيث "مصر" وبلاد "الشام". وأخيرًا، وبصدد نتاج الجغرافيات التاريخية للينبُعين خلال الفترة التي امتدت من القرن الرابع قبل الميلاد (تقريبًا) إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فيمكن القول: إنها انتهت إلى شواهد أثرية من ناحية، ومَسْعى لبلوغ غاية متحفية من ناحية أخرى. فأما الشواهد الأثرية فهذا هو مآل جغرافيّات "ينبع النخل" التاريخية التي انتهى واقعها إلى غور مائها وانقطاع سبل حياتها، وما تبقى من جغرافيّاتها فهو أشجار نخل بقيت خاوية على عروشها، وفي إطار هذا كله فلم يتبقَ سوى مجموعة من القرى، استمرت في ظلالية ما تبقى من جغرافيّات الحزام التاريخيّ لوادي "ينبع النخل" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٣) مدفوعة بالتراكم

المكانيّ لا بالبناء العمرانيّ. ولعل ذلك ما ينطق به حال اللوحات رقم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤).

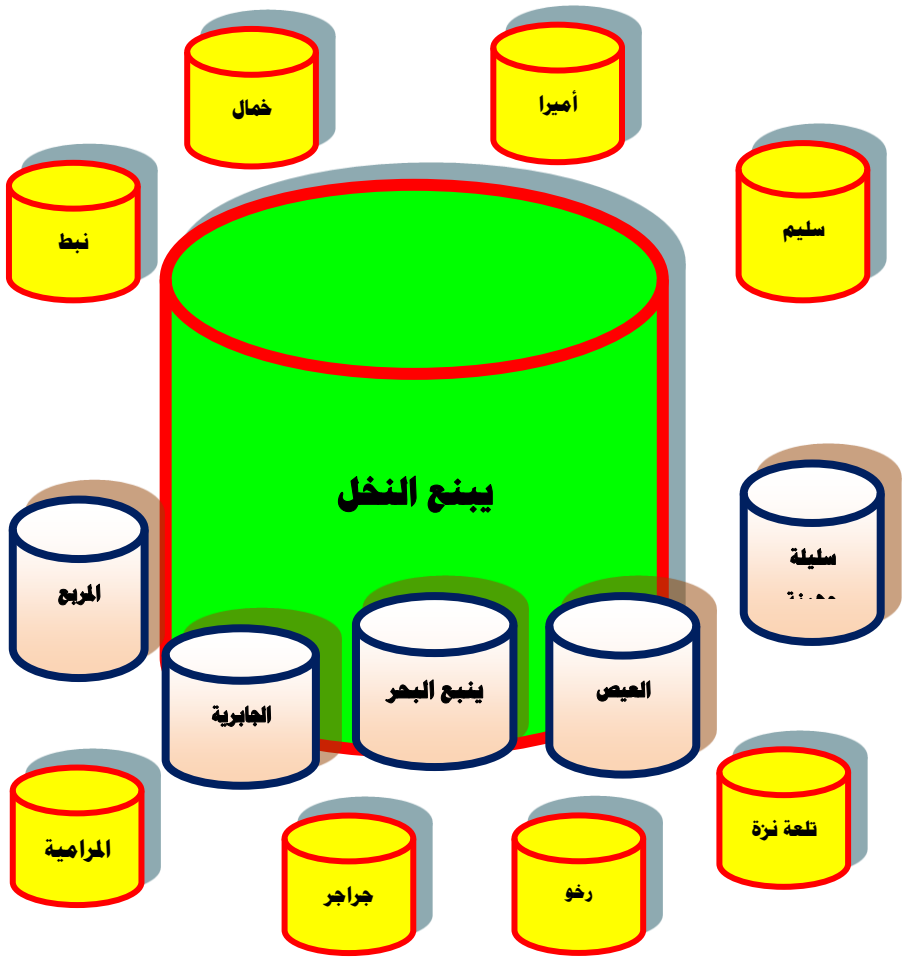

المصدر: من عمل الباحث.

شكل رقم (١٣): مدارات الاعتماد التعايشيّ على مستوى الحزام التاريخيّ لقرى وادي ينبع النخل في عام (١٩٠٣م)

 اللوحة رقم (١): أشجار النخيل خاوية على عروشها	 **اللوحة رقم (٢): أشجار النخيل خاوية على عروشها**
 اللوحة رقم (٣): أشجار النخيل خاوية على عروشها	 **اللوحة رقم (٤): أطلال منازل قديمة**

وهنا يكمن المدخل الرئيس في فهم شخصية جميع الجغرافيات التي تقع في الإطار المكانيّ الذي يُطلق عليه-الآن- محافظة "ينبع"، وبدقة أكثر مراكز محافظة "ينبع". فلم تكن "العيص"، و"سليلة جهينة"، و"المربع"، و"تلعة نزة"، و"رخو"، و"جراجر"، "المرامية"، و"أميرا"، و"نبط"، و"خمال"، و"ينبع البحر"، و"الجابرية"، و"سليم" سوى قرى صغيرة استمرت جغرافيّاتها بفعل تأثرها بجملة من العلاقات

المكانيّة مع ما تبقى من جغرافيّات "ينبع النخل" في المقام الأول ومن بعدها "ينبع البحر".

وفي خاتمه تشخص دقائق ما آلت إليه جغرافيّات "ينبع البحر" في بداية عام (١٩٥٢)، وفي خاتمه تبلور مفهوم الاعتماديّة المكانيّة الذي يعد أحد القواسم المشتركة للجغرافيّات بصفة عامة على مستوى محافظة "ينبع" حيث يذكر أحد المعاصرين ما يأتي: " **في صباح يوم فوجئ السكان بامتداد العطب إلى الوايت الوحيد في ينبع المعد لجلب المياه من العيون، ودب الذعر بين السكان. وأسرع أمير ينبع حمد بن عيسى بإرسال برقية لوليّ الأمر الملك عبد العزيز يستنجد، واهتم الملك الراعي بذلك اهتمامًا كبيرًا، وعمد وزير المالية بسرعة إلى إرسال وايتات إلى ينبع. ولم تغب الشمس في ذلك اليوم؛ حتى وصلت إلى ينبع ناقلتان معبأتان بالماء، واستمرت الناقلتان في إحضار الماء بالتناوب من وادي ينبع النخل**" (صالح عبد اللطيف عليان، ٢٠٠٤: ج/١-١٦٤).

المحور الثاني:

التحليل الاستدلاليّ الوصفيّ

(مدينة ومركز ينبع البحر الإداريّ)

اتخاذ القرار مهم، وقيمته لا تكمن في كلماته بقدر ما تكمن في الأثر التنفيذيّ لتلك الكلمات في الواقعية المكانيّة وما تنطوي عليه من جغرافيّات. ليس هذا فحسب، بل تكمن –أيضًا– في مدى توافق نتائجها مع ما هو قائم من جغرافيّات. إذن، فلقد تكونت محافظة "ينبع" وأضحت إحدى المحافظات في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٤) في رقعة متصلة غير متقطعة تبلغ مساحتها (١٨٠٥٨) كم٢، تمتد بين دائرتي العرض (١٧ً ٥َ ٢٤ْ) و (١٨ً ٣٠َ ٢٧ْ) شمالًا، وخطي الطول (١٣ً ٠٤َ ٣٨ْ) و(١٨ً ٢٤َ ٣٨ْ) شرقًا. إذن تكونت محافظة "ينبع" وبلغت نسبة مساحتها (١٢,٠٣%) من جملة مساحة منطقة "المدينة المنورة" الإدارية لتشتمل مجموعة من المراكز الإدارية، استقر عددها بعد التقسيم وإعادة التكوين إلى (١٤) مركزًا، يطل (٤) منها على ساحل البحر الأحمر من جهة الغرب، وتتمثل في مركز "سليم"، و"ينبع البحر"، و"خمال"، و"نبط"، وبناءً على ذلك فإن جملة المراكز الأخرى تمثل موقع الظهير في المحافظة. وبين هذا وذاك – وليس بهذا وذاك – تتباين الخصائص الجغرافيّة للمراكز، وتختلف أوزانها الاجتماعيّة، والاقتصاديّة حتى إنها تنقسم من الناحية الإدارية إلى فئتين غير متساويتين عدديًا، **الأولى**: تسمى بمراكز الفئة (أ)، و**الثانية**: تسمى بمراكز الفئة **(ب)** وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (١٥).

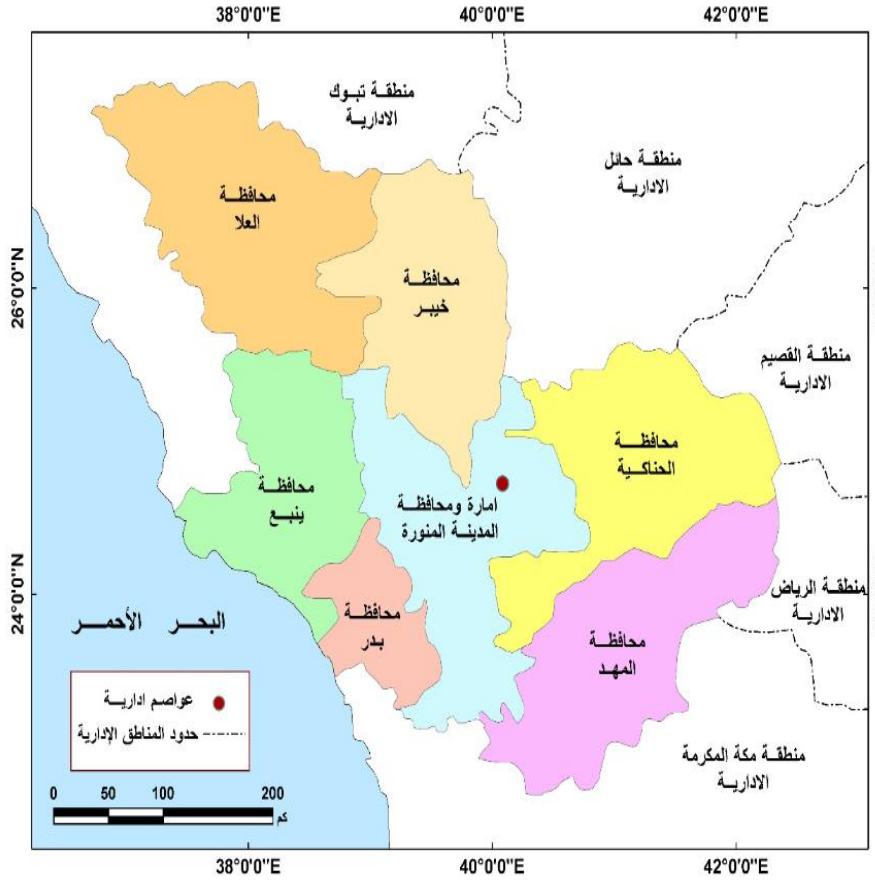

شكل رقم (١٤): محافظات منطقة المدينة المنورة الإدارية

وعلى الرغم من كون الفئتان تمثلان الإطار العام لمحافظة "ينبع" فإن الواقع يحمل بين طياته وجود العديد من الاختلافات الجغرافيّة بينهما، بل يحمل ما هو أكثر من ذلك ويتمثل في وجود اختلافات بين مراكز الفئة الواحدة. وفي حقيقة الأمر فإن

إشكالية ذلك لا تقع في الاختلافات بقدر ما تقع في الأبعاد التأثيرية لتلك الاختلافات على رؤى التنمية المأمولة داخل إطار المحافظة.

شكل رقم (١٥): توزيع فئات المراكز الإدارية
على مستوى محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

وفي نتيجة استباقية، يمكن القول: إن الوزن التأثيريّ في مستوى محافظة "ينبع" يمكن تكثيف قيمته في ثنائية وسطين جغرافيّين يقعان في مركز إداريّ واحد هو مركز "ينبع البحر". وأما الوسطان فالأول: أصليّ النشأة يتمثل في مدينة "ينبع البحر"، في حين أنّ الثاني: اصطناعيّ الوجود، ويتمثل في مدينة "ينبع الصناعية" أو ما يُطلق عليها اسم مدينة "ينبع الهيئة الملكية".

بل يمكن القول: (ولا مغالاة في ذلك): إن الوزن التأثيريّ على مستوى محافظة "ينبع" يمكن تكثيفه في مدينة "ينبع البحر" وحسب، لا لشيء إلا لأن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" إنما أُوجدت لتلبية احتياجات وظيفيّة محددة، وغُلفت بإطار مجتمعيّ لا يقبل بديلًا عن خصائصه؛ تلك الخصائص التي تكونت لا بفعل التعايش بل بفعل مدخلات الوظيفة. وفي إطار هذين الوسطين، كانت محاولة السعي نحو إدراك المدخلات التي أدت إلى إحياء محافظة "ينبع" بعد أن أضحت جغرافيّاتها تراثًا متحفيًا أكثر من كونها فعلًا تعايشيًا. وفي ظل هذا السعي قد يطفو أحد الاستفسارات، مضمونه: ماذا عن مراكز المحافظة الأخرى كافة؟

ولن تكون الإجابة سوى أنها جميعًا ما هي إلا مجموعة من القرى تعيش بظلال جغرافيّات مركز "ينبع البحر" الإداريّ؛ ومن ثمّ كان لابد من تحري مدخلات جغرافيّات مدينة "ينبع البحر" ومن بعدها مدخلات جغرافيّات مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وذلك في إطار مركز "ينبع البحر" الإداريّ .

أولًا- مدينة ينبع البحر بين الاهتمام بالميناء وإعادة البناء.

(جغرافيّات مرحلة التوافق الجبريّ من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٩) [١]

بدأت هذه الفترة بمحاولة الاستفادة من الجزء المتبقي من جغرافيّات مدينة "ينبع البحر" التاريخية التي لم تتحول إلى جغرافيّات متحفية؛ وذلك بسبب حيويتها المكانيّة. وهنا تكمن عدة تساؤلات، لعل أبرزها: يتعلق بمدى إمكانيّة معايشة نتاج جغرافيّات الأزمنة المختلفة في الحيز الجغرافيّ الواحد بدون أن تتصارع؟ والإجابة أنه حدث بين جملة الجغرافيات التاريخية المتبقية من مدينة "ينبع البحر" من ناحية، وبين الجغرافيات التي ارتبطت بتعايشات هذه الفترة في مدينة "ينبع البحر" من ناحية أخرى، نوع من التوافق الجبريّ الذي لم يرتقِ إلى حد التلائم التناغميّ. فالجغرافيات التاريخية المتبقية من مدينة "ينبع البحر" هي تلك الجغرافيات التي ارتبطت بالميناء في المقام الأول، والتي لم تستطع أن تتحرر من رِبْقَةَ الماضي، والذي بدوره لم يتحرر من خصائص وسطه الطبيعيّ الذي يستمد عناصر نظامه من داخله، وهو بذلك يخضع للضرورة؛ ومن ثمّ جاءت جغرافيّات تلك الفترة لتستكمل البناء في صورة ظاهرها مجموعة من التنظيمات المكانيّة الفاعلة، أما باطنها فكانت مجموعة من الالتزامات الطبيعيّة الضابطة. وهنا كانت إشكالية جغرافيّات هذه الفترة الزمنيّة، التي تتلخص في مدى إمكانيّة التحرر من خصائص الوسط الطبيعيّ وجغرافيّاته التاريخية في منطقة النواة (أو كما يُطلق عليها

---

[١] سيُلاحظ أن معالجة هذا العنصر (الأول) إنما جاء على ضوء الاقتصار على مركز "ينبع البحر" وتحديدًا مدينة "ينبع البحر" فيه، دون الإشارة إلى مدينة "ينبع الهيئة الملكية"؛ وذلك لأنها لم تكن قد نشأت بعد خلال تلك الفترة.

المنطقة القديمة)، من ناحية والاستفادة من نتائج ذلك من ناحية أخرى[1]. ويمكن القول: إن القلب التجاريّ في مدينة "ينبع البحر" يمثل سجلًا وثائقيًا حافلًا للجغرافيّات المتعاقبة التي ينتمي جلها إلى الماضي. وتظهر هذه الجغرافيات الوثائقية من خلال الطرز المعمارية لمبانيها، وشوارعها ومتاجرها، التي يمكن للجغرافيّ النابه ملاحظتها حيث تسمح له بالانتقال من فترة زمنيّة إلى أخرى في إطار من التعاقب الوئيد. بيد أن هذا التعاقب لا يستمر عند الولوج من أطراف القلب، فمجرد الانتقال منه فهذا يعني الخروج عن زمنيّة الماضي، حتى إن الفرد العاديّ يستشعر أن ثمة قفزة في التعاقب الوثائقيّ، وبأكثر دقة أن ثمة تغيرًا حادًا قد حدث في التتابع الجغرافيّ؛ مما يعني الولوج إلى جغرافيّات جديدة لزمن آخر، وهذا لا يعني سوى الولوج إلى الحاضر.

وفي إطار ذلك، بدأت مدينة "ينبع البحر" التاريخية منذ عام (١٩٦١) الولوج إلى مرحلة جديدة، لا بفضل سياسات حضرية ذاتية، بقدر ما كانت بفعل سياسات تخطيطية إقليميّة على مستوى "المملكة العربية السعودية". وتحديدًا تلك التي ترتبط بمحاولة تطوير موانئ "البحر الأحمر". وفيما يختص بمدينة "ينبع البحر" التاريخية فلقد كان ميناؤها بمنزلة بوابة الولوج إلى تلك السياسات التخطيطية وذلك، وفق مدخلات تتلخص فيما يأتي:

---

[1] إن عملية التحرر من خصائص الوسط الطبيعيّ هو أشبه بمحاولة التحرر من التاريخ، فالقلب القديم لم يتحرر من الماضي الذي بدوره لم يتحرر من خصائص وسطه الطبيعيّ، ويأتى الحاضر ليستكمل ذلك في صورة ظاهرها التنظيم وباطنها الالتزام بتاريخية الماضي. ولقد كانت للمشاهدات والزيارات الميدانية الدور المعرفيّ لاستقاء المعلومات والبيانات في هذا الجزء تحديدًا.

١- تطوير إنشاءات ميناء ينبع التاريخيّ.

شهد ميناء مدينة "ينبع البحر" التاريخيّ خلال هذه الفترة بناء جملة من الإنشاءات الجديدة لم تكن موجودة من قبل، ويمكن التعرف إلى بعضها من خلال الإنشاءات الآتية:

- ✓ إنشاء بعض الأرصفة الإسمنتية (لم تكن موجودة من قبل)، بأطوال تتراوح من (١٧٠) مترًا إلى (٢١٠) أمتار، وبذلك تمكنت العديد من السفن من عملية الرسو في ظل عمق تراوح من (٨) أمتار إلى (١٠) أمتار. ولقد كان لذلك أبلغ الأثر في استقبال العديد من السفن بعد تمكنها من الرسو؛ الأمر الذي حمل بين طياته تعدد السلع الواردة إلى الميناء من ناحية، كما حمل بين طياته رؤى التوسع الخدميّ والعمرانيّ في المناطق المحيطة بالميناء من ناحية أخرى.
- ✓ إنشاء مبنى لاستقبال الحجاج عن طريق البحر، وآخر للجهاز الإداريّ، وذلك في ظل مساحة بلغت جملتها نحو (١٦٢٠٠) متر مربعًا. ولقد كان لذلك أبلغ الأثر في إثراء التنوع الوظيفيّ للميناء من ناحية، وربطه بالعديد من الموانئ في حوض البحر الأحمر من ناحية أخرى (محمد أحمد الرويثى، ١٩٨٥: ٣٠٣).
- ✓ إنشاء بعض المستودعات للشحن والتخزين على مساحة بلغت (١٦٢٠٠) متر مربعًا، ولقد كان لذلك الأمر أبلغ الأثر في استحداث العديد من الوظائف الخدمية على مستوى الميناء، والوظائف السكنية على مستوى ظهير الميناء.

- ✓ إنشاء العديد من المخازن الحرة، وتعد تلك الخطوة المقدمة الأولى في تجارة الترانزيت على مستوى ميناء "ينبع"، ولقد كان لذلك أبلغ الأثر في إثراء قيمة الميناء خلال تلك الفترة على مستوى موانئ حوض البحر الأحمر، ليس هذا وحسب بل أضحى للميناء حزمة من العلاقات التجارية التي تربط العديد من الأقاليم المكانيّة على مستوى منطقة "المدينة المنورة" وموانئ دول حوض البحر الأحمر.

٢- استخدام الآلات الحديثة.

نعم كان للحمالين دور لا يمكن إغفاله في نقل السلع من السفن إلى الأرصفة ومن الأرصفة إلى السفن، ولأنه التغيير، ولمواكبة آثاره فلقد كان من الضروريّ ملازمة الإنشاءات والمخازن والأرصفة الجديدة بما يتناسب مع عمليات التحميل والنقل؛ ولذلك أوجبت الضرورة أن يتزود الميناء بالعديد من الآلات المساعدة على ذلك. ولعل من أبرزها تلك الروافع التي تراوحت حمولتها من (٣) طن إلى (٥٠) طنًا؛ الأمر الذي حمل بين طياته آنذاك طفرة في عمليات الشحن والتفريغ، كان لها أبلغ الأثر في تنشيط حركة التجارة على مستوى الميناء من ناحية واستقبال المدينة للعديد من الأيدي العاملة المستجلبة للعمل في الخدمات المصاحبة للميناء من ناحية أخرى. وفي حقيقة الأمر يمكن القول: إن النمو العمرانيّ لمدينة "ينبع البحر" في النطاق التاريخيّ خلال تلك الفترة كان النتيجة الملازمة لتطور الميناء وما صاحبه من تحديث(محمد أحمد الرويثيّ،١٩٨٥: ٣١٩).

٣- الإعفاءات الجمركيّة.

وفي سابقه تَفَرَّدَ بها ميناء "ينبع" عن غيره من موانئ حوض "البحر الأحمر"، ولتنشيط عمليات الشحن والتفريغ، وبوصفها محاولة لإعادة توجيه ربط الميناء بالأقاليم المختلفة على مستوى منطقة "المدينة المنورة"؛ فلقد تم الإعفاء الجمركيّ للعديد من السلع التي تدخل إلى المملكة عن طريق ميناء "ينبع". ولقد كانت تلك الخطوة إحدى الخطوات الداعمة في ترسيخ الوظيفة التجارية لميناء "ينبع" على مستوى خريطة موانئ حوض "البحر الأحمر"؛ كونه أضحى واقعًا وظيفيًا ذا شأن تجاريّ في ظل أرصفته الجديدة، وروافعه الحديثة؛ الأمر الذي تمكن من خلاله من استقبال السفن كافة التي لا تزيد حمولتها عن (٢٠) ألف طن. وعلى ضوء تلك الإعفاءات تجاوز النمو العمرانيّ مدينة "ينبع البحر" التاريخية ليبلغ حد الأحياء والمجاورات الجديدة التي أحاطت بها خلال تلك الفترة (محمد أحمد الرويثيّ،١٩٨٥: ٣٠٨).

والحصلة، يمكن القول: إنه خلال تلك الفترة الزمنيّة تم إعادة التعرف إلى ميناء "ينبع البحر" بعد فقدانه لوظيفته بفعل مقاصد التغيير بأسباب خارجية، والانسلاخ المكانيّ عن "ينبع النخل" بأسباب داخلية. ليس هذا وحسب بل يمكن القول: إنه خلال تلك الفترة ورثت مدينة "ينبع البحر" الجديدة مدينة "ينبع البحر" التاريخية. وعلى الرغم من كونها مرحلة انتقالية لم تتجاوز عقدين من الزمان؛ فإنها كانت أشد المراحل تأثيرًا في صياغة مستقبل شخصية مدينة "ينبع البحر" العمرانيّة لا لشيء سوى لأنها أرست دعائم وجودها، وحددت أطر اتجاهاتها، وفي نقطة تعد غاية في الأهمية، يمكن القول: إن الإرث الجغرافيّ لمدينة "ينبع البحر" تكون في تلك الفترة تحديدًا. وفي إطار ذلك

فإن جملة نتائج التغيرات التي أُلحقت بميناء "ينبع" كانت لها العديد من التداعيات الاستثمارية الواسعة في مجال الأراضي. فلقد كشفت تغيرات الميناء عن القيمة الربحية المتوقعة في مجال شراء الأراضي وبيعها لا تلك المحيطة بالميناء وحسب، بل على مستوى شريط نصف دائريّ يحيط بالميناء في صورة قوس بمتوسط عمق يبلغ نحو ثلاثة كيلو مترات نحو الداخل؛ ومن ثمّ فتلك الفترة في تاريخية ينبع تعد فترة الاستثمار العمرانيّ الواسع في مجال شراء الأراضي وبيعها.

ثانيًا- مركز ينبع البحر بين البناء العمرانيّ والتوسع المكانيّ [1]

(مرحلة التوافق الاستيعابيّ والفعل التنمويّ من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٥)

١- مدينة ينبع البحر.

(مرحلة التوافق الاستيعابيّ من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٥)

مزيد من النمو والتطلعات، ومزيد من التوسعات وتنامي الاحتياجات، هذا ما اتسمت به جغرافيّات هذه المرحلة، كيف لا؟ والأمر لم يقتصر على تغيير لا يوصف بأنه سريع بقدر ما يوصف بالطفرة. فشتان الفارق بين ما حملته الصورة الفضائية التي يوضحها الشكل رقم (١٦) من جغرافيّات، انتهاءً بالصورة الفضائية التي يوضحها الشكل رقم (١٧) وما تحمله من نتائج التغيرات. فلقد اتسع قوس العمران حول الميناء من (٣) كيلو مترًا في عام (١٩٨٠)، حتى عمقه (١٣) كيلو مترًا نحو الداخل في عام

[1] **وبناءً على الفترة الزمنية لهذا العنصر، جاءت المعالجة هنا على مستوى مركز "ينبع البحر" الذي شهد ميلاد مدينة أخرى هي مدينة "ينبع الهيئة الملكية".**

(٢٠١٥)؛ الأمر الذي يعني زيادة في اتساع قوس العمران حول الميناء بنحو (١٠) كيلو مترًا. وبناءً على تلك الطفرة التي اتخذت من اتجاه الشمال الغربيّ مقصدها الرئيس، تكونت شخصية مدينة "ينبع البحر" الحديثة وأضحت واقعًا عمرانيًا ملموسًا.

ولأنها الطفرة فكان لابد من إعادة النظر في مكوناتها؛ ومن ثمّ قُسمت مدينة "ينبع البحر" في إطارها إلى مجموعة من الأحياء ضمت في جملتها (١١٦) مجاورة يوضحها الشكل رقم (١٨)، وتم تمييزها بدلالة أحرف تبدأ من القلب التجاريّ بحرف (أ) وتنتهي عند الخارج بأحرف مثل (هـ) أو(ك). وكل حرف يُطلق على عدة مجاورات بدلالة أرقام تتبعه مثل (أ/١) ثم (أ/٢)، ولا تدل الأحرف على أحياء، والأرقام على مجاورات فيها، بل جرى التقسيم على هيئة حلقات حول القلب التجاريّ في اتجاهات غلب عليها الخطة الإشعاعية، ويبدو من التسميات أنها تعبر عن فكرة لتقسيم إداريّ تمثلت بعض تبعاته على نحو ما يأتي:

- ✓ ربط التقسيم بين مجاورات القلب التجاريّ، بأقصى مجاورات في الجنوب والشمال والشرق على بعد (١٣) كيلومترًا وفق تقسيم يتبع خطة العمران الإشعاعية؛ ومن ثمّ تكونت شبكة من الطرق الرئيسة الدائرية.
- ✓ بلغت نسبة استخدامات الطرق في إطار جملة المجاورات القديمة من ناحية، والخاضعة للتخطيط من ناحية أخرى (٣٨,٤٥%) من جملة استخدامات الأرض على مستوى مدينة "ينبع البحر" في عام (٢٠١٥)، وبذلك فهي تأتي في المرتبة (الأولى) على مستوى نسب استخدامات الأرض. ويمكن القول: إن تلك النسبة تتوافق تمامًا مع

شكل رقم (١٦): الحيز العمرانيّ في مدينة ينبع البحر في عام (٢٠٠٣)

شكل رقم (١٧): الحيز العمرانيّ في مدينة ينبع البحر في عام (٢٠١٥)

المصدر: بلدية ينبع (٢٠١١): تقرير الأوضاع الحالية لمدينة ينبع، (ص ٢-٨)

الشكل رقم (١٨): توزيع المجاورات على مستوى مدينة ينبع البحر في عام (٢٠١٥)

التوسعات العمرانيّة التي شهدتها المدينة، بل يمكن القول: إنها كانت بمنزلة الداعم الأساسيّ في التوسع العمرانيّ وسبيل إنجاحه في مدينة "ينبع البحر". وما يجب الانتباه إليه بصدد هذا الأمر تحديدًا فإن قيمة الطرق لم تكن تكمن في امتداداتها أو أطوالها، بل كانت تكمن دائمًا في أنها كانت دائمًا الخطوة الاستباقية الداعمة في جذب العمران وتوطيد أركانه في إطار مجموعة من المخططات العمرانيّة سابقة التجهيز[1].

✓بلغت نسبة استخدامات الأرض السكنية في إطار جملة المجاورات القديمة والجديدة (٢٩,١٨%) من جملة استخدامات الأرض على مستوى مدينة "ينبع البحر" في عام (٢٠١٥). وبذلك فهي تأتي في المرتبة (الثانية) من حيث استخدام الأرض على مستوى المدينة بعد شبكة الطرق. والحقيقة أن نسبة الاستخدامات السكنية هنا ومرتبتها (الثانية) بعد الطرق وشبكة الشوارع، إنما تعكس في جوهرها واقعية جغرافيّة لم تكن موجودة من قبل، وتتمثل في جملة العلاقات المكانيّة المستحدثة. فبفضل الطرق اتصلت مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بعمرانيّة مدينة "ينبع البحر" في ظل مسافة تبلغ (٢٥) كم، ولأن كلفة المسكن في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" كانت تعني: محصلة نصف الراتب؛ كان من الأجدى على العاملين أن يتخذوا من مدينة "ينبع الهيئة الملكية" محل العمل ومن مدينة "ينبع البحر" محل السكن؛ ولذلك فإن التوسع في وظيفة "ينبع الهيئة الملكية" كان يعني التوسع العمرانيّ في مدينة "ينبع البحر".

---

[1] المقصود بسابقة التجهيز هنا، أن بلدية "ينبع" كانت تشرع في تحديد جملة من الأراضي التي ستخضع للتخطيط والتعمير خلال فترة زمنية لن تتجاوز (٣) سنوات، ثم تقوم بتوفير البنى الأساسية في إطار من المخططات الشمولية غير القابلة للتغيير، وببلوغ هذه الخطوة يتم طرح تلك المخططات كافة للبيع في ظل علاقة ظاهرها حرية شرائية، وباطنها مركزية.

- ✓بلغت نسبة استخدامات الأرض من الأنشطة الترفيهية والسياحيّة (١٤,٨٩%) من جملة نسبة استخدامات الأرض في مدينة "ينبع البحر" في عام (٢٠١٥). وبصفة عامة يمكن القول: إن تلك النسبة شهدت زيادة مضطردة تعكس الاهتمام بمدينة "ينبع البحر"؛ وخاصة بعدّها واجهة سياحيّة موسمية لمحافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية.
- ✓وفيما يتعلق باستخدامات الأرض التجارية، فنسبتها هي الأسرع من حيث النمو، فبعد أن كانت لا تتعدى (١,١٠%) من جملة استخدامات الأرض في مدينة "ينبع البحر" في عام (٢٠٠٧)، بلغت نسبتها (١٣,٧٥%) من جملة استخدامات الأرض في عام (٢٠١٥). وعن ذلك تُسأل التدفقات الاحتياجية في إطار جملة العلاقات المكانيّة بين مدينة "ينبع البحر" من ناحية، وجملة مراكز المحافظة من ناحية أخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن فكرة التقسيم الإداريّ وما تبعه من خصائص ونتائج في استخدام الأرض يجب ألا ننظر إليها على ضوء نتائج التغيرات ومقاصد التغيير التي شهدتها مدينة "ينبع البحر" خلال الفترة من عام (١٩٨٠) إلى عام (٢٠١٥)؛ وذلك لكونها نظرة محدودة تُعبر عن ظاهر قيمة الفهم الذي ينتهي مآله إلى مخططات عامة تخلو من حيوية الأبعاد الجغرافيّة، أما باطن القيمة هنا وجوهرها فإنما يكمن في ضرورة فهم أن جملة نتائج التغيرات ومقاصد التغيير التي شهدتها مدينة "ينبع البحر" إنما تحددت وفق معطيات ذاتية ارتبطت بذاتية المدينة نفسها من ناحية، ومعطيات خارجية ارتبطت باحتياجات جملة المراكز الإدارية التي تشكلت في إطار محافظة "ينبع" من ناحية أخرى. فمركز "العيص"، و"ينبع النخل"، و"الجابرية"، و"سليلة جهينة"، و"المربع"، و"تلعة نزة" و"رخو"، وجراجر"، و"المرامية، و"أميرا"، و"نبط"، و"خمال"،

و"سليم"، تكونوا في ظل ثنائية كانت بمنزلة قنوات تدفقت من خلالها جملة الاحتياجات الدافعة بالتغيير في إطار مدينة "ينبع البحر"؛ ومن ثمّ لم يكن نضوج جغرافيّات مدينة "ينبع البحر" إلا بدافعية الاحتياجات الخارجية، أما نشأتها فكانت بدافعية إمكاناتها الذاتية. والحقيقة أن هذا أمرٌ تاريخيّ لا يحتاج إلى اجتهاد معرفيّ بقدر احتياجه إلى اجتهاد تقييميّ يمكن من خلاله إدراك الوظائف البانية التي يمكن أن تكون عليها جملة المراكز السابقة في ظل بواعثها الذاتية. **وفي إطار مرحلة التوافق الاستيعابيّ التي مرت بها مدينة "ينبع البحر" تكونت أبعادها الجغرافيّة في ظل خصائص يمكن التعرف إليها من خلال النقاط الآتية:**

أ- التكوين العمرانيّ.

وخلال تلك الفترة، شهدت مدينة "ينبع البحر" نوعًا من التوسع الأفقيّ الملحوظ في اتجاه الشمال والشماليّ الشرقيّ حيث منطقة (ج/١٦) من ناحية، وفي اتجاه الجنوب الشرقيّ حيث منطقة مجاورة "الأقيفة" وطريق "جدة" من ناحية أخرى. وبذلك تجاوزت مدينة "ينبع البحر" وللمرة الأولى كل من حي "القاد"، و"الخريق"، و"السور" و"المنجارة"، و"الصعايدة" (إدارة الدفاع المدنيّ، ١٩٨٩: ١٣٨) ؛ ومن ثمّ خرجت من الربقة التاريخية إلى التطلعات المستقبلية؛ الأمر الذي أدى إلى تكوين مجموعة من الأنماط العمرانيّة يمكن التعرف إليها على ضوء ما يأتي:

نمط النواة التاريخية (تلقائيّ متضام إلى متخلخل)

يمثل هذا النمط القلب التاريخيّ في مدينة "ينبع البحر"، ويعد انعكاسًا للتطور الوظيفيّ للميناء التاريخيّ من ناحية، وللخصائص الاجتماعيّة والثقافية للقادمين إلى

"ينبع البحر"من "جمهورية مصر العربية" من ناحية أخرى. وكما يتضح من الشكل رقم (١٩)، فإنه يجمع بين التركز والتخلخل في آنٍ واحدٍ. ويبدو التأثر فيه بالعمارة المملوكية(بلدية ينبع، ٢٠١١: ٣/٢)، وذلك على نحو ما يتضح من اللوحات التاريخية رقم (٥)، و(٦)، و(٧).

نمط الامتدادات التاريخية (تلقائيّ تجميعيّ)

أكثر تكثيفًا عن النمط السابق، وكما يتضح من الشكل رقم (٢٠)، فإنه يأخذ أشكالًا أكثر انتظامًا في الكتل، تبدو فيها شبكة الشوارع أكثر امتدادًا وفق خطة إشعاعية في منطقة المركز، وخطة في مناطق الأطراف شريطية؛ مما يوحي بتقسيم ما، وإن بقيت التلقائية هي الأغلب، ويرتبط ذلك النمط بالعوامل التاريخية في تكوينه، حيث يتركز فيه الحجم الأكبر من السعوديين من غير الأصل السعوديّ وكثير من العرب وخاصة من الجنسية المصريّة، ويشتمل هذا النمط على حي "الصاعيدة" والجزء الأكبر من حي "الشربتلي". ويتسم النمط بالبنايات المتعددة كما يشوبه التداخل الاستخداميّ بين السكنيّ والحرفيّ، وتكثر فيه الفنادق التي تخدم المقيمين والسعوديين من العاملين.

نمط الامتدادات الشمالية (تلقائيّ مفتت)

وكما يتضح من الشكل رقم (٢١)، فإن هذا النمط تخلى عن التجمع، ولعل سبب ذلك مدخلاته الثقافية، حيث يقطنه سكان من المواطنين الذي نزحوا في فترات سابقة من القرى والمدن سواء للعمل في الميناء أم في "ينبع الهيئة الملكية" (بلدية ينبع، ٢٠١١: ٣/٢).

نمط الأقيفة (تلقائيّ شبه تجميعيّ)

يعبر هذا النمط عن مرحلة تاريخية توازي النمط الثاني، وكما يتضح من الشكل رقم (٢٢)، فإنه يجمع بين التفتيت بتأثير اجتماعيّ وبين التجميع بتأثير وظيفيّ يغلب عليه الصيد، ويقطنه سكان من المواطنين ترجع أصولهم إلى أصل المدينة(بلدية ينبع، ٢٠١١: ٣/٢). ويشهد هذا النمط–الآن– العديد من التغييرات التي ستؤدي حتمًا إلى إعادة تكوينه بما لم يكن فيه، أي: أنه سيتخلى عن وجوديته التاريخية أو نشأته التكوينية؛ وذلك من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات. والحقيقة فإن جملة هذه الامتيازات إنما جاءته بفضل توسطه المكانيّ بين مدينة "ينبع البحر" من ناحية، ومدينة "ينبع الهيئة الملكية" من ناحية أخرى؛ ومن ثمّ يمكن القول: إن منطقة هذا النمط ستكون بمنزلة جسر التواصل بين المدينتين في ظل الانقطاع التاريخيّ بينهما.

نمط الامتدادات الحديثة (شبكيّ شريطيّ حديث)

وكما يتضح من الشكل رقم (٢٣)، فإنه يتبين وجود طفرة وتباين كبير في مساحات البلوكات في إطار يتسق مع الاحتياجات المتنامية. ومن الناحية الاجتماعيّة فإن هذا النمط تقطنه فئات ذات سمات مميزة. ويمثل حي "البندر" النموذج التطبيقيّ لهذا النمط في ظل ما يتصف به من خصائص لم تشهدها أي أحياء في مدينة "ينبع البحر" من قبل. **ومن الأمور التي يُستدل بها على ذلك، هي انتقال القلب التجاريّ من منطقة الميناء إلى الطرق الرئيسة التي تحيط بحي "البندر" تحديدًا، وما جملة محلات الملابس، والمطاعم، والبنوك، والمقاهي التي تحيط به إلا دلائل تشير إلى أن ثمة قلبًا**

الشكل رقم (١٩): نموذج متضام إلى متخلخل	**اللوحة رقم (٥)**
اللوحة رقم (٦)	**اللوحة رقم (٧)**
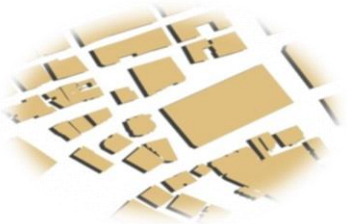	
الشكل رقم (٢٠): نموذج تلقائيّ تجميعيّ	**الشكل رقم (٢١): نموذج تلقائيّ مفتت**
الشكل رقم (٢٢): نموذج تلقائيّ شبه تجميعيّ	**الشكل رقم (٢٣): نموذج شبكيّ وشريطيّ حديث**

المصدر: بلدية ينبع (٢٠١١): تقرير الأوضاع الحالية لمدينة ينبع، (ص ٨/٢)

تجاريًا جديدًا في مدينة "ينبع البحر" سينبض بالحيوية على حساب مدخلات جغرافيّاتها التاريخية.

والحصلة؛ وعلى ضوء الأنماط العمرانيّة للأحياء على مستوى مدينة "ينبع البحر"، فقد يرى بعضهم أنه لا غضاضة في أن يمضي القلب العمرانيّ، والوسط العمرانيّ، والأطراف العمرانيّة في اتجاه واحد متلازم –جنبًا إلى جنب–؛ ولا غرابة في ذلك (على الرغم من انتماء القلب إلى الماضي تاريخيًا، وانتماء الوسط إلى الحاضر مكانيًا، وانتماء الأطراف إلى المستقبل فعليًا)، وقد يكون معهم الحق، بيد أن عملية الدفع والحركة في هذه الثلاثية لن تأتي من النطاق التاريخيّ أو حتى نطاق الحاضر، أي: أنها لن تأتي من نطاق القلب أو الوسط، بل ستأتي من نطاق الأطراف الذي يمثل المستقبل، وسيترتب على ذلك أن منطقتي القلب والوسط ستجدان نفسهما مدفوعتين بالتغيير أكثر من أي فترة ماضية. فمدينة "ينبع البحر" تعيش الماضي، والحاضر، والمستقبل في زمن واحد، وهي بذلك في صراع عمرانيّ خفيّ غير محسوس، والغلبة فيه ستكون للمستقبل وما يحمله من مقاصد التغيير.

ب–المكون المجتمعيّ.

إن الأفراد الذين يتركون أوساطهم الجغرافيّة الأصيلة تبقى على تمسكها بأنماط سلوكها التي تنبع أصلًا من ثقافتهم الأولى الأصلية؛ لذا فهم ينقلون مفاهيمهم المتعلقة بأوساطهم الأصيلة إلى أوساطهم الجديدة. وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن النطاق القديم في مدينة "ينبع البحر" (والذي يكاد يحيط بالميناء في شكل قوسيّ)، خلصت إليه

من روافد شتى العديد من الروافد الاجتماعيّة الإقليميّة وذلك بداية من وسط آسيا وجنوبها، مرورًا بجنوبي شبه الجزيرة العربية؛ وانتهاء بجنوبي مصر؛ ومن ثمّ يكاد هذا النطاق أن ينتمي اجتماعيًا إلى هذه الروافد كافة، ومن اللافت للانتباه أن جميع المظاهر الجغرافيّة في المنطقة القديمة سواء التي ارتبطت بتاريخية ماضٍ أو تعايشية حاضر؛ حدث بينها نوع من التلائم تتجاوز واقعيته عكس ما هو سائد من أن المتطلبات الجديدة لا تتلائم توافقيًا مع كل ما هو قديم. وعندما يتعلق الأمر بالنطاقات الجديدة فهي تكاد تنتمي في جملتها إلى روافد داخلية، لمحافظة "ينبع" فيها نصيب ولمحافظات "تبوك" و"حائل" أنصبة. وعلى الرغم من تعدد الأنسجة التي تشكل المجتمع في مدينة "ينبع البحر" فإنه من المتوقع أن يتحول المجتمع (الذي ظل لفترة طويلة على شكل وحدات ذاتية متجاورة –جنبًا إلى جنب–)، إلى منظومة مجتمعية تستند في تماسكها إلى درجة التأثير والتأثر المتبادل بين مختلف الروافد المكونة له، وعندئذٍ سيتلاشى الجزء في إطار الكل. وفي حقيقة الأمر وفيما يتعلق بالنسيج المجتمعيّ، فمدينة "ينبع البحر" أشبه ما يكون باتحاد فيدراليّ مدعوم بالطرق التي تربط بين وحداته العمرانيّة المتمركزة حول نفسها لا حول مركز ينبع التاريخية، حيث تمت الاستعاضة عن هذا المركز بجملة من الأنوية داخل هذا الاتحاد؛ ومن ثمّ أضحى مركز المدينة في كل مكان وفي الوقت نفسه ليس في أي مكان.

ج– التركيب الوظيفيّ.

تتألف مدينة "ينبع البحر" من قطاعات وظيفيّة أساسية يمكن التعرف إلى خصائصها على ضوء ما يأتي:

الوظيفة التجارية

وتتمثل في الأنشطة ذات العلاقة بالميناء التجاريّ مثل الشحن والتفريغ والتوزيع والنقل والتخزين وتجارة الجملة. وعلى مستويات الوظيفة كافة، فهي تعد تابعة إقليميًا لشركات توجه إداريًا ورأسماليًا وفنيًا في معظمها من خارج مدينة "ينبع البحر". وتعد كذلك إحدى الأسواق الإقليميّة للمنتجات الزراعية والفاكهة ومخزنًا للأعلاف ومستلزمات المزارع (بلدية ينبع، ٢٠١١: ٢/١٠).

الوظيفة الحرفية

تعدّ مدينة "ينبع البحر" المركز الحرفيّ على مستوى المحافظة؛ حيث تتركز حرف الإصلاح والصيانة خاصة الميكانيكية منها، ويسيطر على معظم أنشطة تلك الوظيفة عمالة غير سعودية. أما المنطقة التي تمارس فيها جملة الحرف، فتُعرف- الآن- بـ "الصناعية"(بلدية ينبع، ٢٠١١: ٢/٣).

الوظيفة الخدمية

وتتمثل في الخدمات الإدارية، ومن بعدها الخدمات الصحية؛ وخاصة في قطاعها الأهليّ، ثم الخدمات ذات الصفة الاجتماعيّة والدينية.

الوظيفة السكنية

تقوم المدينة بدور السكن بالنسبة لكثير من العاملين الذين يتخذون في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وظائفهم الأساسية، كما تقدم نوعًا من الإسكان الفندقيّ يشغل عن آخره في فترة الصيف بالسائحين الوافدين من الداخل.

الوظيفة السياحيّة

تعدّ مدينة "ينبع البحر" مركزًا سياحيًا؛ اعتمادًا على منطقة الشرم التي تعد أكثر عناصر الجذب السياحيّ بالمدينة، كما تعدّ المواقع السياحيّة والترفيهية التي طورتها ينبع الهيئة الملكية من المزارات السياحيّة الرئيسة ضمن النطاق العمرانيّ للمدينة، وتشهد المدينة حركة سياحيّة واضحة خلال العطلات الرسمية والإجازات الصيفية، وإن كان قطاع السياحة مازال يحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل لتطويره ليصبح على المستوى المطلوب، وليقدم خدمات سياحيّة متميزة (بلدية ينبع، ٢٠١١: ١٠/٢).

والحصلة، فإن المدينة تتركب من قطاعات عمرانيّة وظيفيّة تتمثل في تركز الأنشطة التجارية بمنطقة وسط المدينة أو المنطقة المركزية حول الميناء، وتنتشر في بعض الأحياء القديمة، ثم تمتد الوظائف الحرفية على الطرق المؤدية إلى المدن المجاورة؛ وخاصة بين المحورين المذكورين والتقائهما عند طرف المنطقة المركزية. ويمكن القول: إن القطاع العمرانيّ المعبر عن الوظيفة الخدمية يتداخل مع القطاع التجاريّ بالمنطقة المركزية من جهة الغرب، في حين تتوزع الخدمات الصحية داخل

المناطق التقليدية القديمة وعلى الحدود الانتقالية بين الامتداد المركزيّ والامتداد الإشعاعيّ.

٢- مدينة ينبع الهيئة الملكية:

(مرحلة الفعل التنمويّ من عام (١٩٨٠) إلى عام ٢٠١٥)

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكيّ رقم (٣٨) في تاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢١٩) في تاريخ ١٣٩٥/٩/٥هـ، تشكلت الهيئة الملكية لتنفيذ خطة التجهيزات الأساسية اللازمة لإعداد منطقتي "الجبيل"، و"ينبع" بوصفهما منطقتين صناعيتين على أن يكون لهذه الهيئة شخصية معنوية مستقلة. وبذلك تكونت واقعية أخرى معلنة عن شخصية مدينة جديدة خالية من أي جذور تاريخية أو جغرافيّات كانت من قبل حيوية، ولا شيء سوى مدينة "ينبع الهيئة الملكية" إلى الجنوب من مدينة "ينبع البحر" وكلاهما في مركز "ينبع البحر". وفي شأنها يقول "الشامي"

"**وعلى صعيد جزيرة العرب، حيث تتحرى السعودية التنمية وإضافة قطاع الصناعة إلى البنية الاقتصاديّة، هناك المثل الجيد الذي يعلن عن وضع الضابط الاجتماعيّ في محله؛ لترشيد استخدام الأرض وحسن توطين الصناعة. وقل: إن وضع توصية الضابط الاجتماعيّ في اعتبار فريق المخططين، قد استوجب حسن اختيار مساحات الأرض الأنسب لتوطين الصناعة. وجاء توطين الصناعة في إقليم "الجبيل" على "الخليج العربيّ" وفي إقليم "ينبع" على "البحر الأحمر"، حتى يتسنى**

الفصل بين مواطن الصناعة وكل ما يأتي في صحبتها من تغيير ومتغيرات اجتماعيّة من ناحية، ومواطن البداوة بكل ما تستغرق فيها من جمود وتشبث بالتقاليد والأعراف والاعتراض على التغيير من ناحية أخرى. ويكون حضور الضابط الاجتماعيّ وعدم التفريط فيما يوحي به من توصيات، قد حقق شيئًا مناسبًا من التنسيق الذي يكفل التعايش السويّ بين دواعي التجديد والانتفاع به، ودواعي التقليد وعدم الطعن فيه، أو الذي يحافظ على التوازن بين استخدام للأرض يلتمس التجديد والتحديث، واستخدام للأرض يستغرق في التقليد والتخوف من الجديد" (صلاح الدين الشاميّ، ١٩٩٠: ١٠٦-١٠٧). وبعد مرور خمسة وعشرين عامًا، تلك التي تفصل بين رؤية "الشاميّ" بصدد دور الضابط الاجتماعيّ في التوطن الصناعيّ وبين الواقع التعايشيّ الذي انتهت إليه مدينة "ينبع الهيئة الملكية" أو ما تُعرف بـ "ينبع الهيئة الملكية". وبين البداية والانتهاء يمكن القول: إن تاريخية مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بدأت عندما أراد المجتمع أن يحِّل محل الوسط الطبيعيّ تنظيمًا مكانيًا متمثلًا في وسط جغرافيّ يمكن من خلاله تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، فهي لم تنشأ؛ نتيجة تطورات اقتصاديّة ذاتية بقدر نشأتها بدوافع اقتصاديّة خارجية. وفي إطار ذلك يمكن القول: إن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بُنيت مكتملة، على ضوء خصائص الموضع الذي تم اختياره؛ فلقد كان الموضع جزءًا من دلتا وادي "بواط" الذي كان يتصف بسيوله المتكررة، كما كان خاضعًا لعمليات المد والجزر؛ ومن ثمّ لم تكن خصائص الموضع لتقييم ما تصبو إليه طموحات البناء ووظائفه؛ لذا كان من الضروريّ وقبل كل شيء حماية الموضع وزيادة كفاءته، وذلك برفع مستوى سطح تربته بسمك لا يقل عن المتر (لحماية

الأراضي المتاخمة للبحر من التأثر بظاهرتي المد والجزر). ووفق ذلك لقد أمكن تقسيم الأرض إلى مناطق سكنية، وتجارية، وصناعية، وسياحيّة، وترفيهية، ومناطق للخدمات العامة والمراكز الطبية والمدن الجامعية، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٤).

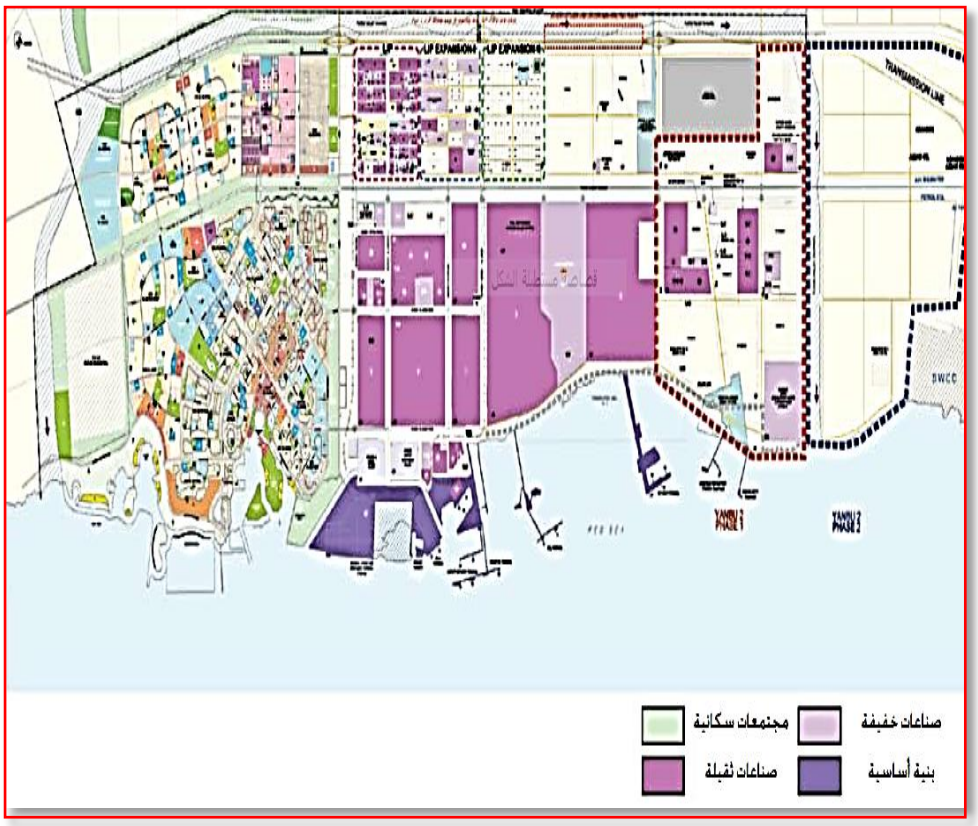

المصدر: إدارة الدفاع المدنيّ بمنطقة المدينة المنورة، إدارة ينبع، (١٩٨٩).

شكل رقم (٢٤): المخطط العام لمدينة ينبع الهيئة الملكية

وقد تمت عملية تسوية الموضع؛ لجعله مُوظفًا لخدمة جميع المنشآت التي تتطلب معايير خاصة لإنجازها مثل متطلبات حركة المرور والنقل وتصريف المياه ونمو النباتات، ولتحسين المناظر الطبيعيّة المحلية، كما تطلب بعض المعالجات الهندسية للحصول على أغراض وظيفيّة وجمالية في آن واحد، وبإحاطة هذه الردميات بسد ذي واجهة صخرية واحدة لتوفير الأمان من مياه السيول؛ ومن ثمّ انجراف التربة. وقد تمت عملية بناء هذا السد باستعمال الصخور والتربة الطبيعيّة المتوافرة في البيئة؛ ليسهل صيانتها وترميم ما قد يتلف منها، وكذلك لتلائم الظروف الطبيعيّة السائدة (محمد أحمد الرويثيّ، ١٩٨٥: ٢٩٤-٣٣٢).

أ- التخطيط العمرانيّ.

نشأت المدينة بتخطيط مسبق على أرض فضاء، وأُتبعت فيها نظم التصميم الحضريّ الحديثة وأساليبها التي سعت -في جملتها-إلى إيجاد بيئة عمرانيّة تخضع للضوابط التصميمية أكثر من خضوعها للحيوية الجغرافيّة. وبناءً على ذلك يمثل التخطيط العمرانيّ لمدينة "ينبع الهيئة الملكية" أحد مراحل عمليات التحرر من خصائص الوسط الطبيعيّ لصالح المجتمع، وبصفة عامة يمكن القول: إن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" تنتمي -في جملتها- للخطة الشبكية.

ب- أنماط السكن.

يغلب على أنواع السكن في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" الوحدات السكنية المستقلة المنفصلة والمتصلة والتي تعرف عادة بالفلل، التي تتصف بصغر مساحتها

التي تتراوح بين (١٢٥) مترًا مربعًا إلى (٢٥٠) مترًا مربعًا. وفي نفس الوقت تتوافر فيها معظم خصائص الفلل بمفهومها العام (عيد محمد قيصران،١٩٩٩: ١٢).

والمحصلة، وعلى الرغم من كونها محافظة تضم (١٤) مركزًا إداريًا في عام (٢٠١٥)؛ فإن عمرانيّة محافظة "ينبع" التنموية اختُزلت في مدينتين: **الأولى:** مدينة "ينبع البحر" وتمثل الحاضرة التاريخية لمركز "ينبع البحر"، ومحافظة "ينبع" وذلك في ظل نشأة طبيعيّة غلب على اتجاهها النمو المطرد. أما **الثانية:** فهي مدينة "ينبع الهيئة الملكية" أو ما تُعرف بـ "ينبع الهيئة الملكية" حاضرة التغيير في محافظة "ينبع"، ويغلب عليها النشأة الاصطناعية في ظل آليات النمو الموّجه. وشتان الفارق بينهما، فعلى الرغم من كونهما حيزين متجاورين في مركز واحد ولا يفصل بينهما سوى مسافة (٢٥) كم؛ فإن جغرافيّات الفعل التنمويّ في كليهما مختلفة؛ حتى إنه يمكن القول: إن هذا الانفصال عبارة عن مسافة زمنيّة في هوية نتائج التغيرات (وما ترتب عليها من مقاصد التغييرات والتنظيمات) أكثر من كونه مسافة مكانيّة في هوية الجغرافيات وما ترتب عليها من اختلافات. وفيما يتعلق بالمراكز الإدارية الأخرى على مستوى محافظة "ينبع" والبالغ عددها (١٣) مركزًا إداريًا فجميعها تتعايش في إطار من الاتكالية النسبية التي تنتهي إلى مقصد واحد هو مركز "ينبع البحر". وبناءً على ذلك، وفي إطار تلك الشخصيتين، يمكن القول: إن جميع جغرافيّات مراكز محافظة "ينبع" تدور في فلك مدينة "ينبع البحر" بما لديها من تاريخية بنائية ومن بعد ذلك تدور في فلك مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بما تنطوي عليه من طموحات تنموية.

المحور الثالث:

التحليل الاستدلاليّ التقييميّ

(محافظة ينبع الخصائص السكانيّة والواقعية التنموية)

نضجت جغرافيّات مدينتي "ينبع البحر"، و"ينبع الهيئة الملكية" في مركز "ينبع البحر" خلال الفترة من عام (١٩٨٠)، إلى عام (٢٠١٥)، وبنضجهما خلال هذه الفترة أُعيد التكوين الجغرافيّ لمراكز محافظة "ينبع" كافة. وبناءً على محصلات المحور الثاني؛ وسعيًا إلى الاقتراب من صناعة القرار التنمويّ لا لمدينة "ينبع البحر"، أو حتى مدينة "ينبع الهيئة الملكية" فحسب، ولكن للمراكز الإدارية كافة على مستوى مراكز محافظة "ينبع" عامة؛ حيث كان لابد من محاولة فهم مخرجات الواقعية التنموية التي انتهت إليها المحافظة في عام (٢٠١٥)، وفيما يأتي السعي نحو ذلك.

أولًا- الخصائص السكانيّة على مستوى المحافظات المطلة على البحر الأحمر.

"ضبا"، و"الوجه"، و"أملج"، و"ينبع"، و"رابغ"، و"جدة"، و"الليث"، و"القنفذة"، و"جازان". هي محافظات الشريط الساحليّ للبحر الأحمر غربيّ "المملكة العربية السعودية". وهي –في جملتها– مجموعة من المدن الرئيسة تختزل فيما بينها مجموعة من بؤر التركز السكانيّ تتجاوز نسبتها (٩٠%) من جملة محافظاتها. ويمكن القول: إن هذه المحافظات تكتسب قيمتها من روافد شتى، للبحر فيها شأن ولرباط العلاقات فيما بينها شؤون. ومن خلال دراسة تقديرات السكان على مستوى محافظات هذا

الشريط خلال الفترة من عام (٢٠١٠) إلى عام (٢٠٢٥)، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

يتبين ما يأتي:

١- تغلب الزيادة المضطردة على اتجاه تطور تقدير حجم السكان على مستوى محافظات الشريط الساحليّ للبحر الأحمر غربيّ "المملكة العربية السعودية".

جدول رقم (٢): تطور تقديرات حجم السكان على مستوى محافظات الشريط الساحليّ للبحر الأحمر بين عامي (٢٠١٠) و (٢٠٢٥) (نسمة)

م	المحافظة	حجم السكان في عام ٢٠١٠	حجم السكان في عام ٢٠١٢	حجم السكان في عام ٢٠١٥	حجم السكان في عام ٢٠٢٥	الزيادة السكانيّة
١	ضبا	٥٢٧٣٨	٥٥٥٨٥	٥٩٧٠٣	٧١٠٠٩	١٨,٢٧١
٢	الوجه	٤٥٢٢٦	٤٧٦٠١	٥١٠٤٢	٦٠٦٤٤	١٥,٤١٧
٣	املج	٦٢٠٧٠	٦٥٣٤٧	٦٩٨٨٨	٨٢٩٧٩	٢٠,٩٠٩
٤	ينبع	٢٥٣٣١	٢٧٠٨١٦	٢٩٨٦٧٥	٤١٢٢٨٠	١٠٨,٩٧٠
٥	رابغ	٩٣٥٣١	٩٩١٨٣	١٠٧٢٠٨	١٣٨٠١٢	٤٤,٤٨١
٦	جدة	٣٥١٢٧١٧	٣٧٥٠٩٤١	٤٠٨٢١٨٤	٤٨٩٤٧٧٥	١,٣٨٢,٠٥٨
٧	الليث	١٣٠٤٣٠	١٢٧٠٥٩	١٤٣٥٧٩	١٧٤٣٠٢	٤٣,٨٧٢
٨	القنفذة	٢٧٦٥٤٨	٢٩٠٥٤٢	٢٩١١٣٣	٣٦٩٣٥٧	٩٢,٨٠٩
٩	جازان	١٥٩٩٨٧	١٦٩٢٤٩	١٨٢٤٦١	٣١٧٥٦٩	٥٧,٥٨٢
المجموع		**٤٥٧٥٤١٧**	**٤٩٣٦٧٣٣**	**٥٢٨٥٨٧٣**	**٦٤١٠٨٢٧**	**١٨٣٥٤١٠**

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الاقتصاد، مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات (٢٠١٥): تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.

٢- تتباين الزيادة المضطردة بين محافظات الشريط الساحليّ للبحر الأحمر بين تقديري عامي (٢٠١٠)، و(٢٠٢٥)، وفي إطار ذلك تأتي محافظة "جدة" في المرتبة (الأولى) وذلك بزيادة حجمية من المقدر أن تبلغ (١,٣٨٢,٠٥٨) نسمة خلال فترة زمنيّة لا تتجاوز (١٥) عامًا، في حين تأتي محافظة "ينبع" في المرتبة (الثانية) وذلك في ظل زيادة حجمية من المقدر أن تبلغ (١٠٨,٩٧٠) نسمة. وفي إطار جملة مراتب المحافظات الأخرى فهي بالترتيب تبدأ من محافظة "القنفذة" حيث المرتبة (الثالثة)، مرورًا بمحافظات "جازان"، و"رابغ"، و"الليث"، و"أملج"، و"ضبا"، وانتهاءً بمحافظة "الوجه" حيث المرتبة (التاسعة).

٣- وفيما يتعلق بالمحافظات الثلاثة الأخيرة تحديدًا من حيث المراتب الحجمية؛ فمن المتوقع أن تتجاوز أحجام سكانهم الزيادة المقدرة في عام (٢٠٢٥)؛ وذلك كونهم يمثلون الجزء الحيويّ في العديد من المشروعات التنموية التي ترتبط برؤية المملكة (٢٠٣٠). وفي إطار العلاقات المكانيّة بين هذه المحافظات من ناحية، وبين محافظة "ينبع" من ناحية أخرى، فمن المتوقع -كذلك- أن تلقي زيادة أحجام السكان في المحافظات الثلاثة ظلالها الواضحة على محافظة "ينبع"؛ ولاسيما في ظل القرب المكانيّ وارتباطهم جميعًا بطريق ساحليّ واحد.

٤- تأتي محافظة "جدة" في المرتبة (الأولى) بين مراتب حجم السكان في عام (٢٠١٥) على مستوى محافظات الساحل الغربيّ للمملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تتجاوز الملايين الأربعة في عام (٢٠٢٥).

٥- تأتي محافظة "ينبع" في المرتبة (الثانية) بين مراتب حجم السكان في عام (٢٠١٥) على مستوى الساحل الغربيّ للمملكة، ومن المتوقع أن يصل حجم سكانها إلى (٤١٢٢٨٠) نسمة في تقدير عام ٢٠٢٥.

٦- تأتي محافظة "الوجه" في المرتبة (التاسعة) والأخيرة، بين مراتب حجم السكان في عام (٢٠١٥) على مستوى محافظات الساحل الغربيّ في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن يصل حجمها إلى (٦٠٦٤٤) نسمة في تقدير عام (٢٠٢٥).

٧- تمثل محافظة "جدة" قطب الاستحواذ من حيث حجم السكان على مستوى محافظات الساحل الغربيّ في "المملكة العربية السعودية"، ومن المتوقع أن تظل هذه القطبية هي الصفة الغالبة حتى تقدير عام (٢٠٢٥)، وذلك بنسبة (٧٦,٣٦%) من جملة حجم سكان محافظات الساحل الغربيّ.

٨- وبدون محافظة "جدة"، فإنه يمكن القول: إن جميع محافظات الساحل الغربيّ في المملكة العربية السعودية تشكل فيما بينها نوعًا من التدرج الحجميّ أقرب إلى الهرم المتدرج. وتتمثل قاعدته في محافظة "ينبع" في حين تمثل رأسه محافظة "الوجه"، وبين القاعدة والرأس تأتي محافظات "القنفذة"، و"جازان"، و"الليث"،"ورابغ"، و"أملج"، و"ضبا"، لتتوسط بنية الهرم الحجميّ للسكان.

٩- وعلى الرغم من كونها المحافظة الثانية من حيث المرتبة الحجمية، فإن حجم سكان محافظة "ينبع"، لا يتجاوز نسبة (٦%) من جملة محافظات الساحل الغربيّ للمملكة في عام (٢٠١٥). ومن المتوقع ألا تزيد عن ذلك في تقدير عام (٢٠٢٥). بيد أن ما يجب

الانتباه إليه أن هذه الصفة لن تكون هي الغالبة بعد عام (٢٠٣٠) حيث من المتوقع إعادة توزيع السكان بصورة لا تخضع للتدرج البنائيّ بقدر خضوعها إلى بنية الطفرة، وذلك بفعل نتائج المشروعات التنموية المتوقعة. والحقيقة أن بنية هذه الطفرة إنما ستتكون –في جملتها– بدافعية جملة أخرى من الطموحات المأمولة في ظل الرؤية التنموية للمملكة.

والحصلة، **وعلى الرغم مما تحمله أحجام السكان على مستوى محافظات الساحل الغربيّ للمملكة من تباينات فإنها تدور في فلك الحجم السكانيّ لمحافظتي "جدة"، و"ينبع" وإن كانت الغلبة لمحافظة "جدة". بيد أن تلك الغلبة تنتقل إلى صالح محافظة "ينبع" وذلك عندما يتعلق الأمر بالتوسط المكانيّ على مستوى محافظات الساحل الغربيّ للمملكة. ويحمل هذا التوسط بين طياته العديد من الرؤى التنموية التي لا يقتصر مداها على الساحل الغربيّ للمملكة وحسب، بل يتجاوز مداها نحو الداخل ليبلغ مدينة "المدينة المنورة"، ومن بعدها "مكة المكرمة". وأيًا كان الأمر فإن الواقعية السكانيّة على مستوى توزيع حجم سكان محافظات الساحل الغربيّ تحمل بين طياتها إمكانات تنموية من شأنها أن تسهم في رؤية غد "المملكة العربية السعودية".**

ثانيًا- الخصائص السكانيّة على مستوى مراكز محافظة ينبع .

وبناءً على معطيات الجدول رقم (٣) **يتضح ما يأتي**[١]:

[١] بدون مدينة "ينبع الهيئة الملكية" حيث تخضع المدينة إلى إدارة الهيئة الملكية مباشرة.

جدول رقم (٣): توزيع السكان وكثافتهم في مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	المساحة الكلية (كم٢)	النسبة المئوية (الكلية) (%)	عدد القرى	حجم السكان (نسمة)	نسبة المركز من سكان المحافظة (%)	بعد المركز عن الحاضرة كم	الكثافة العامة شخص/ كم٢
المراكز من فئة (أ)								
١	ينبع البحر	٩٨٠	٥,٤٢	-	٢٣٣٢٣٦	٧٨,٠٩	-	٢٣٨٠
٢	العيص	٢٨٦٣	١٥,٨٥	٦	١٨٠٤٣	٦,٠٤	١٥٠	٢,٨٠
٣	ينبع النخل	٢٢٨٧	١٢,٦٦	٩	٧٧٦٠	٢,٥٩	٦٠	٣,٣٩
٤	سليلة جهينة	٥٤٩	٣,٢٨	٣	٢٣٢٧	٠,٧٧	٢٢٠	٤.٢٣
٥	الجابرية	٩١٧	٥,٠٧	١٦	٩١٠٤	٣,٠٤	٤٥	٩,٩٢
٦	المربع	٦٢٣	٣,٤٤	٢	٢٤٦٠	٠,٨٢	٢٠٠	٣,٩٤
المجموع		٨٢١٩	٤٥,٥٢	٣٦	٢٧٢٩٣٠	٩١,٣٨	-	٣٣,٢٠
المراكز من فئة (ب)								
١	تلعة نزة	١٢٦٥	٧,٠٠	١	٣٥٥٧	١,١٩	٤٨	٢,٨١
٢	رخو	١٣٢٧	٧,٣٤	٥	٥٣٦٦	١,٧٩	١٤٥	٤,٠٤
٣	جراجر	١٩٠١	١٠,٥٢	١	٢٣٣٣	٠,٧٨	١٥٠	١,٢٢
٤	المرامية	١٣٤١	٧,٤٢	٢	٢٥٢٥	٠,٨٤	٢٤٠	١,٨٨
٥	أميرا	٦٢٩	٣,٤٨	١	٦٥٥	٠,٢٢	٢٢٠	١,٠٤
٦	نبط	١٥٧٧	٨,٧٣	٣	٥٤١٨	١,٨١	١٠٥	٣,٤٣
٧	خمال	١١٣١	٦,٢٦	١	٢٣١٧	٠,٧٧	٥٢	٢,٠٤
٨	سليم	٦٦٨	٣,٦٩	٤	٣٥٧٤	٣,٦٢	٦٠	٥,٣٥
المجموع		٩٨٣٩	٥٤,٤٨	١٨	٢٥٧٤٥	٨,٦٢	-	٢,٦١
المجموع الكليّ		١٨٠٥٨	١٠٠	٥٤	٢٩٨٦٧٥	١٠٠	-	١٦,٥٣

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الاقتصاد، مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات (٢٠١٥): تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، بيانات منشورة، المملكة العربية السعودية.

١- تتمثل مراكز المجموعة الأولى الإدارية في الفئة (أ) في مركز "ينبع البحر"، و"العيص"، و"ينبع النخل"، و"سليلة جهينة"، و"الجابرية"، و"المربع" بمساحة تبلغ (٨٢١٩) كم٢ وهو ما يساوي نسبة (٤٥,٥٢%)، وهي نسبة تقترب قليلًا من نصف مساحة المحافظة. وعندما يتعلق الأمر بالسكان فنسبتهم تتجاوز النصف بكثير، حيث بلغت (٩١,٣٨%) من جملة سكان محافظة "ينبع" في تقدير عام (٢٠١٥). وبذلك فمساحة مراكز هذه الفئة كادت تقترب من نصف مساحة المحافظة، في حين كادت نسبة حجم سكانها تقترب من جملة سكان المحافظة ذاتها. وبصدد التنمية فهذا يعني أن سكان محافظة "ينبع" يكادون يعيشون في إطار مراكز الفئة (أ).

٢- وبصدد النقطة سالفة الذكر تحديدًا؛ فما يجب الانتباه إليه أن مراكز الفئة (أ) إن كانت في جملة مظهرها تنتمي لفئة واحدة إلا أن حقيقة جوهرها لا تعني ذلك، بل تعني أن مدينة "ينبع البحر" بمعزل عن مراكز هذه الفئة من ناحية حجم السكان، حيث بلغت نسبتها (٨٥,٤٥%) من جملة نسبة حجم سكان هذه الفئة الذي بلغ (٢٧٢,٩٣٠) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥) وذلك على نحو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال الشكل رقم (٢٥)؛ الأمر الذي يعني أن جملة مراكز هذه الفئة لا تتجاوز نسبة سكانها (١٥%) من جملة السكان.

٣- وبصدد النقطة سالفة الذكر، فإن هذا التفاوت إنما يعني في جوهره أن ثمة تباينات واضحة بين حجم سكان المراكز، تصل إلى حد الانقطاع المكانيّ بكل ما يحمله هذا المفهوم من خصوصية ذاتية، من شأنها أن تعرقل الأخذ بأسباب التنمية أيًا كانت مدخلاتها، لا لشيء إلا لأن مدينة "ينبع البحر" ستكون في إطار ذلك كله بمنزلة

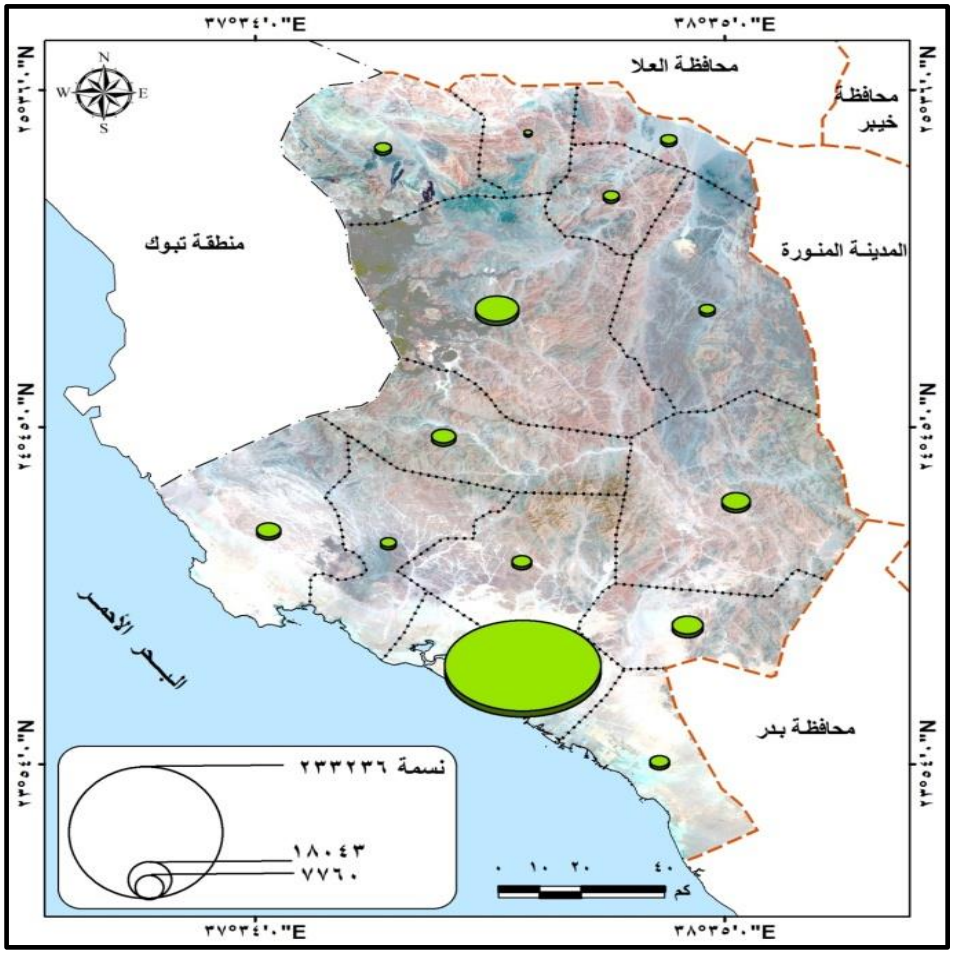

الشكل رقم (٢٥): توزيع حجم السكان على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

القطب المستحوذ على المدخلات التنموية كافة، أما الاعتماد الانتفاعيّ الذي يعتمد على هذا المركز، وذلك على نحو ما يتبين من الشكل رقم (٢٦). فيجب أن تسعى للحصول عليها لا فى ظل إطار التكامل، إنما فى ظل الاعتمادية والتحميل التعايشى.

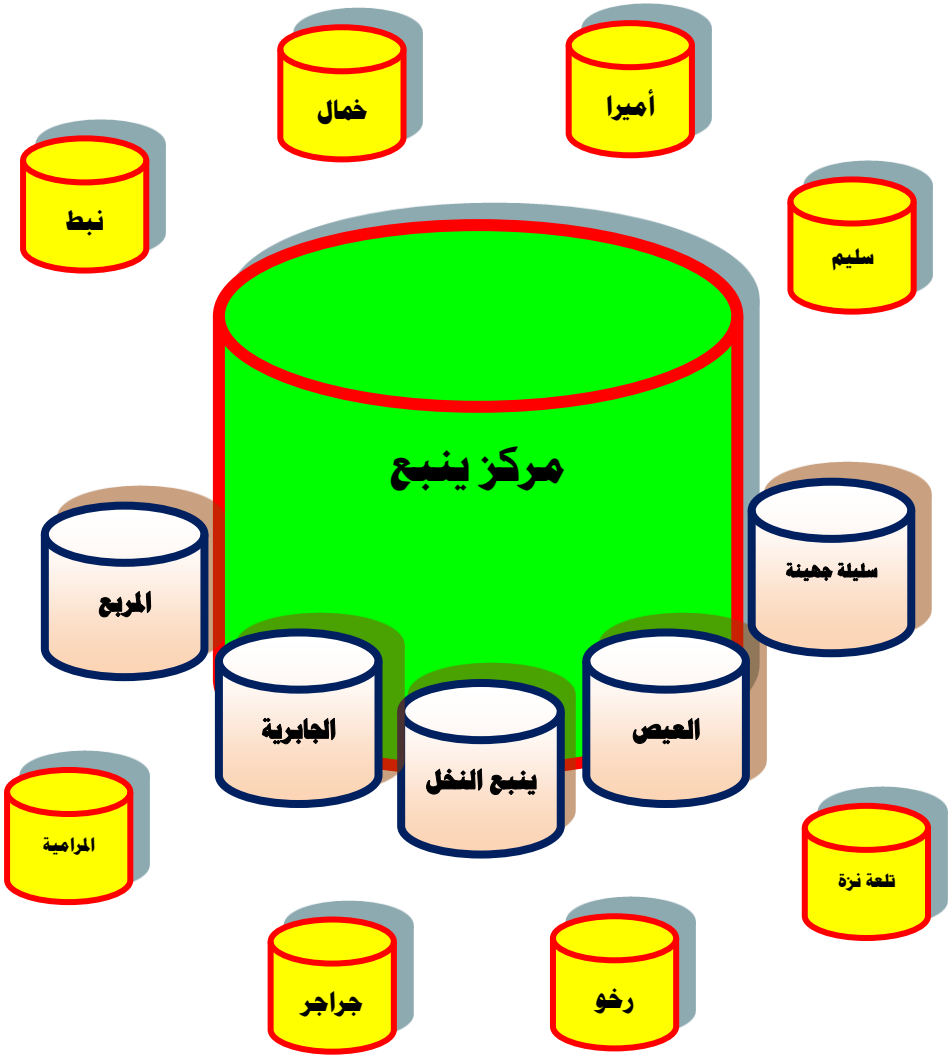

المصدر: من عمل الباحث.

الشكل رقم (٢٦): مدارات الاعتماد التعايشيّ
على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

٤- وبناءً على ما سلف، فإن مركز "ينبع البحر" يستأثر بنسبة (٨٥,٤٥%) من جملة سكان الفئة وبنسبة (٧٨,٠٩%) من جملة سكان المحافظة، وبصدد التنمية فإن سكان مراكز الفئة (أ) يعيشون في ظل مركز "ينبع البحر"، بل إن سكان جملة مراكز محافظة "ينبع" يتعايشون في إطار مجموعة من مدارات مخرجاتها، فعلى جملة المراكز الأخرى سواء أكانت في الفئة (أ) أو الفئة (ب) فيجب أن تسعى إلى الحصول عليها لا في ظل إطار التكامل، إنما في ظل الاعتماديّة والتحميل التعايشيّ.

٥- وفي إطار مراكز الفئة (أ) وبصدد التنمية؛ فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جملة قرى مراكزها الريفية تعيش في إطار حول مركز "ينبع البحر" بخصائصه الحضرية؛ الأمر الذي يعني أن "**التحميل التعايشيّ**" لا يقع بين حضرية احتياجية وحضرية استجابية، بل يقع بين ريفية احتياجية (تتمثل في جملة قرى مراكز المجموعة الأولى وتبلغ ٣٦ قرية)، وحضرية استجابية تتمثل في مركز "ينبع البحر"، وشتان الفرق بين ما يعنيه الاحتياج الريفيّ وبين ما يمكن أن تلبيه الاستجابة الحضرية.

٦- تتمثل مراكز المجموعة الثانية الفئة **(ب)** في "تلعة نزة"، ومركز "رخو"، و"جراجر"، و"المرامية"، وأميرا"، و"نبط"، ومركز "خمال"، و"سليم" بمساحة تبلغ (٩٨٣٩) كم٢ وهو ما يمثل نسبة (٥٤,٤٨%) من جملة مساحة المحافظة، غير أنها نسبة غير ذات بال من الناحية السكانيّة؛ كونها تستحوذ على (٨,٦٢%) من جملة سكان المحافظة.

٧- وفي إطار مراكز المجموعة الثانية **(ب)**؛ وبصدد التنمية فالقول: إنهم جميعًا يتعايشون في أطر ظلال مراكز المجموعة الأول (أ)، ولا مبالغة في القول: إنهم جميعًا

يتعايشون في أطر ظلال مدارية لمركز "ينبع البحر" سواء اقتربوا منه من ناحية المسافة أو حتى ابتعدوا عنه، سواء أكان ذلك على مستوى مركز "المرامية" الذي يبتعد عن مركز "ينبع" بنحو (٢٤٠) كم، أو حتى مركز "تلعة نزة" الذي يبتعد عنه بنحو (٤٨) كم.

٨- وفي إطار مراكز الفئة (ب)؛ فيمكن القول: إن جميع قراها البالغ عددها (١٨) قرية تقع في إطار ذات التحميل التعايشيّ الذي يُحمل به مركز "ينبع البحر.

ولأنه التغيير، ولأنها جملة من التطلعات دُفعت بجملة من الطموحات التي تجاوزت حد المحلية، والإقليميّة، ووصلت إلى العالمية؛ فإن عملية تخليق مدينة "ينبع الهيئة الملكية" في إطار من البنية المتكاملة التي يغلب على جغرافيّاتها المستقبل الافتراضيّ سيؤدي إلى -حد كبير- إلى تغيير مدارات الاعتماد التعايشيّ على مستوى محافظة "ينبع" من المدارات التي عليها حتى عام (٢٠١٥) التي بدورها تدور في فلك مدينة "ينبع البحر" إلى مدارات جديدة ستدور في فلك مدينة "ينبع الهيئة الملكية". والحقيقة أن تغيير مدارات الاعتماد الانتفاعيّ ليس بغريب في إطار ما يُعرف-الآن- بمحافظة "ينبع"، وليست جغرافيّات "ينبع النخل" التاريخية ببعيدة عن ذلك، بيد أن جوهر قيمة الفهم الذي من شأنه أن يدفع إلى التنمية لا يكمن في الانتقال بقدر ما يكمن في سببية الانتقال. فالمستقبل الافتراضيّ المتوقع لمدينة "ينبع الهيئة الملكية" وما سيصاحبه من تغيير في اتجاه مدارات الاعتماد التعايشيّ على مستوى محافظة "ينبع" لن تكمن دافعيته في زيادة حجم سكان مدينة "ينبع الهيئة الملكية"، أو حتى تجاوزها

بقدر ما يكمن في تخليق ثقافة استهلاكية جديدة من شأنها أن تجذب إليها تدفقات حركة المراكز الإدارية من الاحتياجات؛ عوضًا عن مدينة "ينبع البحر". وعلى الرغم من أن هذا أمرٌ لا ترغب فيه مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بعدّها مدينة ذات خصوصية مجتمعية، واقتصاديّة، تتجاوز من خلالهما زمنيّة المراكز الإدارية كافة على مستوى محافظة "ينبع"، فإن هذا ما سيكون عليه واقع **التحميل التعايشيّ** في فترة لن تتجاوز عام (٢٠٢٥)، وذلك في إطار شواهد تعايشية يُستدل من خلالها على ذلك.

والحصلة، **وفي إطار ما سبق يمكن القول: إنه لا توجد علاقات مكانيّة بين مراكز المحافظة، ولكنها تتصل مباشرة بمدينة "ينبع البحر" من ناحية ومدينة "ينبع الهيئة الملكية" من ناحية أخرى، وذلك على أساس أن هذه المراكز ليست مؤهلة إلى الحد الذي يجعل منها أسواقًا من شأنها أن تبرر وجود الخدمات.**

ثانيًا- الواقعية التنموية والمؤشرات الخدمية على مستوى مراكز محافظة ينبع[١].

وبصدد المؤشرات الخدمية في محافظة "ينبع" فإنها جميعًا تقود إلى نتيجة واحدة تختزلها الجداول أرقام (٤)، و(٥)، و(٦) ومضمونها: **أن جميع مراكز المحافظة تعيش في إطار من الثنائية التفاعلية التي تجمع بين هيمنة القطب الواحد الذي يتمثل في مركز "ينبع البحر" من ناحية، وجملة أخرى من الأقطاب الصغرى تتمثل في "مصبات المراكز" أو الأطراف، أو ما يُطلق عليها القرى الرئيسة أو حتى المركزية من ناحية أخرى.**

[١] تعد مدينة "ينبع الهيئة الملكية" مدينة ذات كيان مستقل، ولذلك لم يتم معالجة واقعيتها التنموية في هذ العنصر.

جدول رقم (٤) :مؤشرات التنمية في مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	المساحة الكلية (كم٢)	حجم السكان (نسمة)	عدد القرى	المؤشرات التعليمية			
					جملة المدارس	جملة الفصول	جملة الطلاب	جملة المعلمين
	المراكز من فئة (أ)							
١	**ينبع البحر**	٩٨٠	٢٣٣٢٣٦	٠	١١٣	١٥٥٧	٣٩٤٧٥	٣٣٨٨
٢	**العيص**	٢٨٦٣	١٨٠٤٣	٦	٣٨	٢١٩	٤٠٠١	٣٧٤
٣	**ينبع النخل**	٢٢٨٧	٧٧٦٠	٩	٢٥	١١٦	١٢٣٥	٢٣٧
٤	**سليلة جهينة**	٥٤٩	٢٣٢٧	٣	١١	٥١	٧٣٢	٨٦
٥	**الجابرية**	٩١٧	٩١٠٤	١٦	١٢	٨١	١٦٤٨	١٧٨
٦	**المربع**	٦٢٣	٢٤٦٠	٢	٦	٢٤	٤٧٢	٥٨
	المجموع	٨٢١٩	٢٧٢٩٣٠	٣٦	٢٠٥	٢٠٤٨	٤٧٥٦٣	٤٣٢١
	المراكز من فئة (ب)							
١	**تلعة نزة**	١٢٦٥	٣٥٥٧	١	٦	٤٩	١٢٦٧	١٠٦
٢	**رخو**	١٣٢٧	٥٣٦٦	٥	١٥	٧٨	١٦٨٧	١٥٩
٣	**جراجر**	١٩٠١	٢٣٣٣	١	٦	٢٩	٧٩٤	٦٥
٤	**المرامية**	١٣٤١	٢٥٢٥	٢	٦	٣٦	١٠٦٦	٧٣
٥	**أميرا**	٦٢٩	٦٥٥	١	٣	١٤	٤٥	١٩
٦	**نبط**	١٥٧٧	٥٤١٨	٣	١٥	٦٣	٩١٨	١٣٢
٧	**خمال**	١١٣١	٢٣١٧	١	٦	٢٨	٦٢٣	٥٠
٨	**سليم**	٦٦٨	٣٥٧٤	٤	١٦	٧٧	**١٥٣١**	١٦٥
	المجموع	٩٨٣٩	٢٥٧٤٥	١٨	٧٣	٣٧٣	٧٩٣١	٧٩٦
	المجموع الكليّ	١٨٠٥٨	٢٩٨٦٧٥	٥٤	٢٧٨	٢٤٢٢	٥٥٤٩٤	٥١١٧

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الاقتصاد، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٥): مؤشرات التنمية في مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	المساحة الكلية (كم٢)	حجم السكان (نسمة)	عدد القرى	مراكز الرعاية الصحية		
					حكومية	أهلية	جملة الأطباء
	المراكز من فئة (أ)						
١	**ينبع**	٩٨٠	٢٣٣٢٣٦	٠	١٣	١٦	١٥٦
٢	**العيص**	٢٨٦٣	١٨٠٤٣	٦	٢	٠	٤
٣	**ينبع النخل**	٢٢٨٧	٧٧٦٠	٩	١	١	٦
٤	**سليلة جهينة**	٥٤٩	٢٣٢٧	٣	١	٠	٣
٥	**الجابرية**	٩١٧	٩١٠٤	١٦	١	٠	٣
٦	**المربع**	٦٢٣	٢٤٦٠	٢	١	٠	٢
	المجموع	٨٢١٩	٢٧٢٩٣٠	٣٦	١٩	١٧	١٧٤
	المراكز من فئة (ب)						
١	**تلعة نزة**	١٢٦٥	٣٥٥٧	١	١	٠	١
٢	**رخو**	١٣٢٧	٥٣٦٦	٥	١	٠	١
٣	**جراجر**	١٩٠١	٢٣٣٣	١	١	٠	١
٤	**المرامية**	١٣٤١	٢٥٢٥	٢	١	٠	٢
٥	**أميرا**	٦٢٩	٦٥٥	١	٠	٠	٠
٦	**نبط**	١٥٧٧	٥٤١٨	٣	١	١	٣
٧	**خمال**	١١٣١	٢٣١٧	١	١	٠	١
٨	**سليم**	٦٦٨	٣٥٧٤	٤	١	٠	١
	المجموع	٩٨٣٩	٢٥٧٤٥	١٨	٧	١	٩
	المجموع الكليّ	١٨٠٥٨	٢٩٨٦٧٥	٥٤	٢٦	١٨	١٨٣

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الاقتصاد، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٦): مؤشرات التنمية في مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

م	اسم المركز	المساحة الكلية (كم٢)	حجم السكان (نسمة)	عدد القرى	الخدمات			
					الخدمات الزراعية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الإدارية	الخدمات الأهلية
المراكز من فئة (أ)								
١	**ينبع**	٩٨٠	٢٣٣٢٣٦	٠	٢	٩	١٢	١٨
٢	**العيص**	٢٨٦٣	١٨٠٤٣	٦	٠	٤	٦	٣٣
٣	**ينبع النخل**	٢٢٨٧	٧٧٦٠	٩	٠	١	٤	٣٢
٤	**سليلة جهينة**	٥٤٩	٢٣٢٧	٣	٠	٠	٣	١٣
٥	**الجابرية**	٩١٧	٩١٠٤	١٦	٠	٠	٢	٤٨
٦	**المربع**	٦٢٣	٢٤٦٠	٢	٠	٠	٢	٤
	المجموع	٨٢١٩	٢٧٢٩٣٠	٣٦	٢	١٤	٢٩	١٤٨
المراكز من فئة (ب)								
١	**تلعة نزة**	١٢٦٥	٣٥٥٧	١	٠	٠	١	١٢
٢	**رخو**	١٣٢٧	٥٣٦٦	٥	١	٠	١	٣٣
٣	**جراجر**	١٩٠١	٢٣٣٣	١	٠	٠	١	١٣
٤	**المرامية**	١٣٤١	٢٥٢٥	٢	٠	٠	١	٢
٥	**أميرا**	٦٢٩	٦٥٥	١	٠	٠	١	٤
٦	**نبط**	١٥٧٧	٥٤١٨	٣	٠	٠	٢	١٢
٧	**خمال**	١١٣١	٢٣١٧	١	٠	٠	١	٧
٨	**سليم**	٦٦٨	٣٥٧٤	٤	٠	٠	١	٠
	المجموع	٩٨٣٩	٢٥٧٤٥	١٨	١	٠	٩	٨٣
	المجموع الكلى	١٨٠٥٨	٢٩٨٦٧٥	٥٤	٣	١٤	٣٨	٢٣١

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على وزارة الاقتصاد، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٥): دليل الخدمات منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، تقرير منشور، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ذلك يمكن القول: إنه لا توجد علاقة بين مراكز محافظة "ينبع" وبعضها بعضًا بقدر ما تتركز العلاقة بين مركز "ينبع البحر" من ناحية، وجميع مراكز المحافظة من ناحية أخرى وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٧)

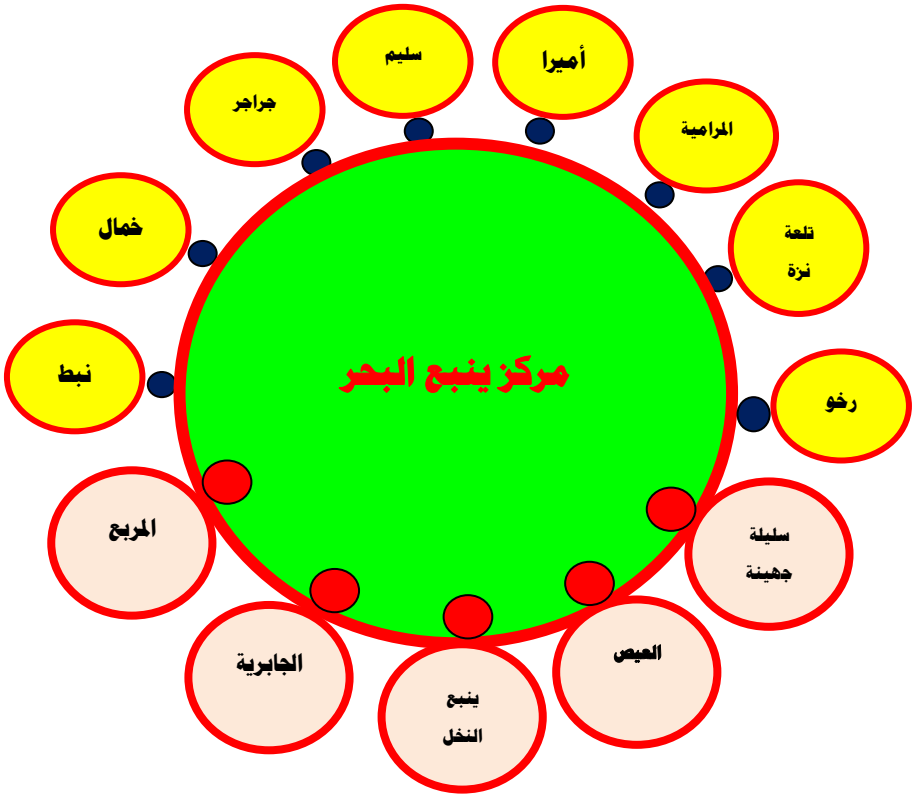

المصدر: من عمل الباحث .

الشكل رقم (٢٧): مستويات الأقطاب على مستوى مراكز محافظة ينبع

عبر مجموعة من العلاقات يمكن أن يُطلق عليها "المسارات الخدمية التمريرية للأطراف". وبصدد مؤشرات التنمية ومدى كفاءتها الخدمية سواء أكانت التعليمية، أم

كانت الصحية، أم كانت الزراعية، أم كانت الاجتماعيّة، أم كانت الأهلية؛ وبناءً على ما جاء بالجدول رقم (٤)، و(٥)، و(٦) **يتضح ما يأتي:**

١- تعزز بيانات الجداول واقعية ثنائية توزيع الخدمات على مستوى مراكز محافظة "ينبع"؛ كونها تدور حول فئتين، للأولى فيها أنصبة وللثانية نصيب. ومما يجدر الانتباه إليه والتدقيق فيه أن جملة المساحة الكلية لمراكز الفئة (أ)، ذات الأنصبة الوافرة أقل من جملة المساحة الكلية لمراكز الفئة الثانية (ب) ذات النصيب المحدود؛ ومن ثمّ فالمساحة في حد ذاتها لا تمثل قيمة تنموية (على مستوى مراكز محافظة ينبع)، بقدر ما تمثل قيمة مكانيّة. ولعل ذلك يعضد مساحة نسبة المعمور التي في الأغلب الأعم لا تتجاوز نسبة (١%) من جملة مساحة المراكز على مستوى محافظة "ينبع" .

٢- وبصدد التفاوت، وكما يتضح من الجدول رقم (٤)، فإن حجم سكان الفئة (أ)، بلغ (٢٧٢٩٣٠) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)؛ الأمر الذي يعني أن (٦) مراكز تستحوذ على نسبة (٩١,٠٠%) من جملة حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة، كما يعني أن بقية المراكز (وعددها ٨)، تستحوذ على (٩%) من جملة حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة.

٣- وبصدد التفاوت، وبعد التدقيق في توزيع حجم السكان على مستوى مراكز الفئة (أ)، يلاحظ تفرد مركز "ينبع البحر" بصدارة جميع المراكز بحجم سكانيّ بلغ (٢٣٣٢٣٦) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، وهذا يعني أنه يستحوذ على نسبة

(٨٥,٠٠%) من جملة حجم السكان على جملة مراكز الفئة (أ)، وبنسبة (٧٨,٠٠%) من جملة حجم السكان على مستوى جميع مراكز محافظة "ينبع".

٤- وبصدد التفاوتين السابقين، فالقول: إن مراكز محافظة "ينبع" تنقسم فيما بينها إلى ثنائيتين حجميتين واضحتين، تستأثر الأولى فيهما بنسبة (٩١%) من جملة حجم السكان على مستوى المحافظة، أما الثانية فإنها تدور في نسبة لا تتجاوز (٩%) من جملة حجم السكان. وعندما يتعلق الأمر بالتنمية فإن جهودها سوف تندفع إلى النسبة الأكبر دون شروط تبريرية. بيد أن الأمر يجب أن يختلف تمامًا عندما يتعلق الأمر بحجم السكان في إطار ذاتية الفئة (أ) التي يتفرد في صدارتها مركز "ينبع البحر" بنسبة (٨٥,٠٠%) من جملة حجم السكان؛ فاندفاع التنمية إليه (؛اعتمادًا على حجم سكانه) لن يعني في المستقبل سوى تعضيد الفوارق الحجمية والإبقاء عليها. ليس هذا وحسب بل سيعضد ما من شأنه أن يعيق هذا كله، ولا شيء سوى المزيد من التحميل الذي يعني اعتماد جميع مراكز محافظة "ينبع" على عوائد جهود التنمية التي سوف تُبذل لمركز "ينبع البحر".

٥- وفي إطار الجدول رقم (٤)، وفيما عدا مركز "ينبع البحر"، فإن محافظة "ينبع" محافظة ريفية تضم (٥٤) قرية موزعة على مستوى جملة مراكزها، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٢٨). ويأتي مركز "الجابرية" في مقدمة مراكز المحافظة من حيث عدد القرى، وذلك بنصيب (١٦) قرية ومن بعده مركز "ينبع النخل" بنصيب (٩) قرى. وعن ذلك تُسأل الجغرافيات التاريخية والعلاقات الارتباطية بينهما من ناحية وبين

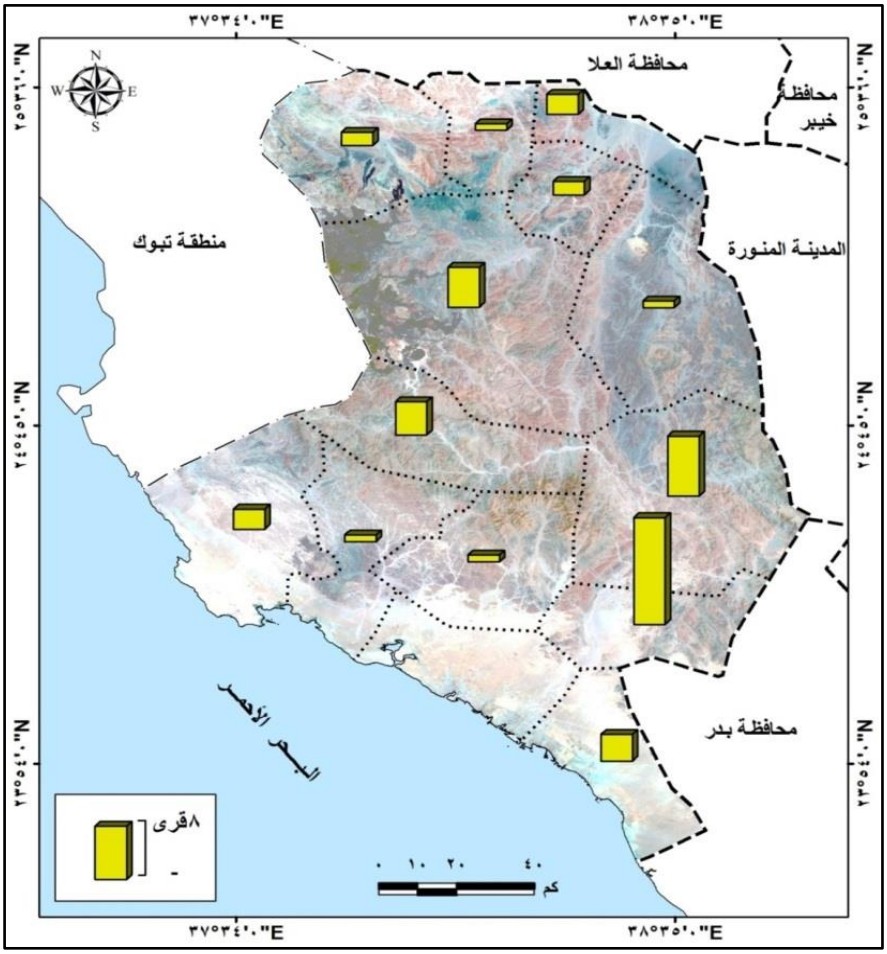

شكل رقم (٢٨): توزيع القرى على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

مركز "ينبع البحر" من ناحية أخرى. وبصدد التنمية تحديدًا فإن عدد القرى بالمحافظة لا يعني تحديدًا أنها في حاجة إلى العديد من الرؤى التنموية التي تعين على سد احتياجاتها بقدر ما يعني الاحتياج إلى إدراك ما يعنيه التحميل التنمويّ من تَبَعيّة إعاقة التنمية بصفة عامة.

٦- وبصدد النقطة سالفة الذكر تحديدًا، فالحقيقة أن أمر إعاقة التنمية لا يعتمد على عدد القرى بقدر ما يعتمد على حجم السكان في هذه القرى. وبشأن الحجم فجملته تبلغ نحو (٦٥٤٣٩) نسمة، أي: ما يمثل نسبة (٢١,٠٠%) من جملة حجم السكان في محافظة "ينبع" في تقدير عام (٢٠١٥). أي: **أنها نسبة لا تتجاوز ربع سكان المحافظة. وهنا يكمن تفسير نقطة غاية في الأهمية؛ كونها الحقيقة الواقعية الخفية، وتتمثل في أنه لم تظهر حتى-الآن- آثار التحميل التنمويّ وتبعاته لجملة عدد القرى على مستوى محافظة "ينبع" على مركز "ينبع البحر" وذلك بسبب قلة سكانها مقارنة بمركز "ينبع البحر" الذي يستقطب عمليات التنمية، ويقع عليه العِبْءُ الأكبر من تصدير عوائد هذه التنمية إلى جملة القرى على مستوى جملة مراكز المحافظة.**

٧- وبصدد النقطة سالفة الذكر، فإن جملة حجم سكان قرى المحافظة لا تمثل سببًا من شأنه إعاقة التنمية بقدر ما تشكل عبئًا يثقل من التنمية والاستفادة من عوائدها. وإذا كانت تلك الحقيقة الواقعية فالأمر برمته إلى حين، وذلك عندما يتحول العِبْءُ إلى إعاقة في ظل حجم سكان القرى المتوقع زيادته.

٨- وبصدد المؤشرات التعليمية، وفيها تحديدًا عدد المدارس، فبلا منافسة، يأتي مركز "ينبع البحر" في مقدمة المراكز على مستوى محافظة "ينبع" بنصيب (١١٣) مدرسة من جملة (٢٧٨) مدرسة، ويليه في ذلك كل من مركز "العيص" بنصيب (٣٨) مدرسة، ومركز "ينبع النخل" بنصيب (٢٥) مدرسة إلى أن ينتهي الأمر بمراكز "تلعة نزه"، و"جراجر"، و"أميرا"، و"خمال" بنصيب مدرسة واحدة لكل منها.

٩- وبصدد المؤشرات التعليمية ودروها في التنمية، ولمزيد من وضوح الرؤية في صورتها المجردة؛ كان من الأهمية الوقوف على نصيب المدرسة الواحدة من الفصول، والطلاب، والمعلمين في بنية شمولية على مستوى مراكز المحافظة؛ واعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤)، فإنه يتضح أن ثمة توافقًا عدديًا **(بين المكون العدديّ لجملة المدارس، وجملة عدد الفصول، ومتوسط عدد الفصول في المدارس، وجملة عدد الطلاب، ومتوسط نصيب المدارس من الطلاب، ومتوسط نصيب الفصول من الطلاب، وجملة عدد المعلمين، ومتوسط نصيب المدارس من المعلمين، ومتوسط نصيب الفصول من المعلمين)**، على مستوى مراكز محافظة "ينبع" لا تعضده التنمية في هيئتها الباطنية؛ وذلك لأن هذا التوافق من شأنه أن يؤدي إلى تأصيل التفاوت في مستوى الخدمات ومن بعده الاحتياجات على مستوى مراكز المحافظة.

١٠- وبصدد تأصيل التفاوت؛ كادت الخدمات الصحية على مستوى مراكز المحافظة تؤكد نتيجة النقطة السابقة سواء أكان ذلك في صورته الظاهرية، أم كان في هيئته التنموية الباطنية. ففي حين بلغ نصيب مركز "ينبع البحر" (١٣) وحدة صحية حكومية من جملة (٢٦) وحدة، فإن نصيب جملة المراكز الأخرى على مستوى المحافظة لا يتجاوز وحدة صحية واحدة فيما عدا مركز "العيص" فوحدتان، وذلك على نحو ما يُستدل عليه من الشكل رقم (٢٩).

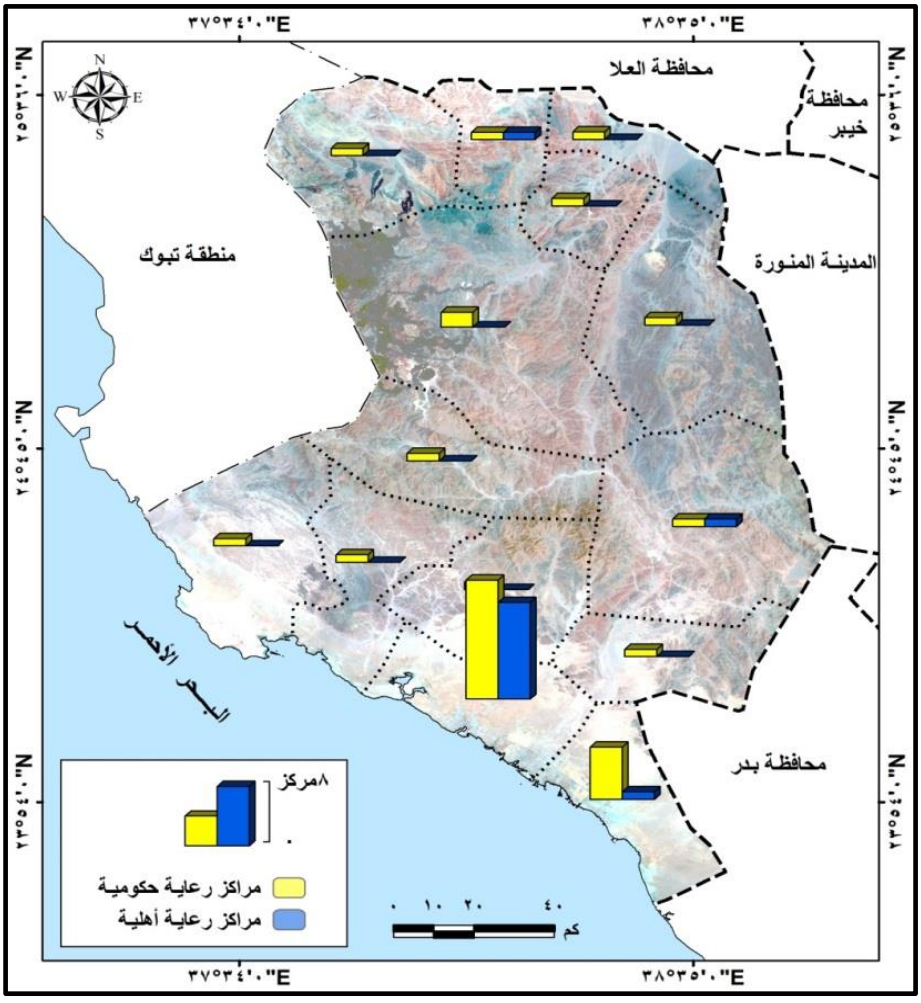

شكل رقم (٢٩): توزيع مراكز الرعاية الصحية الحكومية والأهلية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة ينبع

١١- وبصدد تأصيل التفاوت، وفيما يتعلق بالوحدات الصحية الأهلية، وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فحالها أقل من ذلك، حيث يبلغ نصيب مركز "ينبع" نحو (١٦) وحدة من جملة (١٥) وحدة صحية أهلية؛ الأمر الذي يعني خلو جميع مراكز محافظة

"ينبع" من الوحدات الصحية الأهلية فيما عدا مركزي "ينبع النخل"، و"نبط". وفيما يتعلق بتوزيع الأطباء فكادوا يتركزون في مركز "ينبع البحر" وفيما عدا ذلك فهي الندرة.

١٢- وبصدد الخدمات الزراعية، وعلى الرغم من كونها محافظة ريفية المساحة بنسبة تصل إلى (٩٤,٠٠%) من جملة مساحة المحافظة؛ فإن جميع المراكز تخلو تمامًا من الوحدات الزراعية. فيما عدا مركز "رخو" ونصيبه وحدة واحدة من جملة (٣)، أما الاثنتان الأخريان فهما من نصيب مركز "ينبع البحر" الحضريّ.

١٣- وبصدد الخدمات الاجتماعيّة، ووفق بيانات الجدول رقم (٦)، وكما يُستدل من الشكل رقم (٣٠) فهي تتوزع على (٣) مراكز تتمثل في مركز "ينبع البحر" بنصيب (٩) وحدات، ومركز "العيص" بنصيب (٤) وحدات، ومركز "ينبع النخل" بنصيب وحدة واحدة؛ الأمر الذي يعني أن جملة الخدمات الاجتماعيّة على مستوى مراكز المحافظة يبلغ عددها (١٤) وحدة اجتماعيّة تتوزع في (٣) مراكز إدارية، ويختزلها مركز "ينبع البحر".

١٤- وفيما يتعلق بالخدمات الإدارية فلا يكاد مركز يخلو من وجودها الخدميّ وفق أنصبة تتسم بالتفاوت تنتهي لغلبة واحدة يمثلها مركز "ينبع البحر" بنصيب (١٢) وحدة إدارية من جملة (٣٨) وحدة على مستوى مراكز المحافظة الإدارية.

١٥- وبصدد الخدمات الأهلية، فأمر غلبتها يختلف عما سبق؛ كونه ينتهي لمركز "الجابرية" بنصيب (٤٨) وحدة أهلية، ومن بعده مركز "العيص" بنصيب (٣٣) وحدة

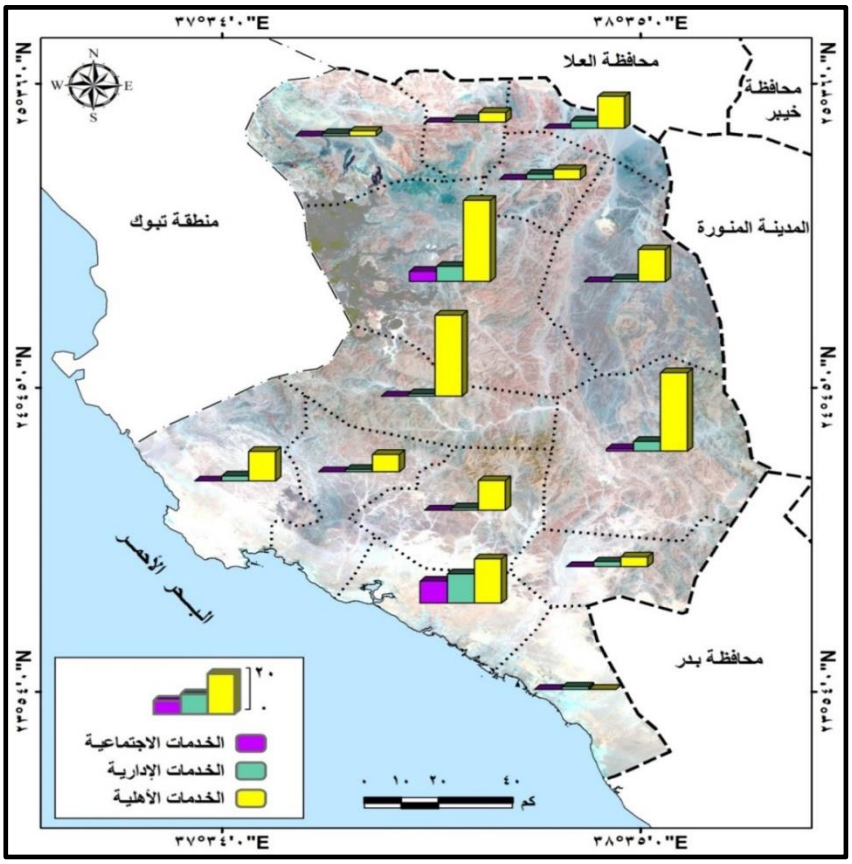

شكل رقم (٣٠): توزيع الخدمات الاجتماعيّة والإدارية والأهلية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة ينبع

إدارية. أما مركز "ينبع البحر" فيأتي في المرتبة الرابعة بنصيب (١٨) وحدة أهلية. وفيما عدا ذلك فجملة المراكز على مستوى المحافظة تتفاوت فيما بينها.

والمحصلة، وبناءً على معطيات الجداول أرقام (٤)، و(٥)، و(٦) فإنها جميعًا تقود إلى نتيجة واحدة، مضمونها: أن ثمة مركزًا إداريًا واحدًا كاد يختزل المحافظة من الناحية الخدمية في إطار من الهيمنة المدعومة بغلبة السكان. وفيما يتعلق بالتنمية؛ فإن هذا الاختزال لن يُمكن جملة مراكز محافظة "ينبع" من بناء قواعد تأهيلية من شأنها أن تدعم القرار الوظيفيّ؛ ولذلك، وما يجب الانتباه إليه أن الخدمات في حد ذاتها يسهل الحصول عليها؛ ولاسيما في ظل عمومية امتلاك السيارة، بيد أن ما لا يمكن الحصول عليه هو دعم البنية الوظيفيّة التي تُؤد في ظل قلة الخدمات على مستوى عمومية المراكز الإدارية فيما عدا مركز "ينبع البحر".

ثالثًا-العلاقات التأثيرية بين مؤشرات التنمية على مستوى مراكز محافظة ينبع.

وبصدد التعرف إلى اتجاه العلاقات التأثيرية بين مؤشرات التنمية على مستوى مراكز محافظة "ينبع"؛ فإنه اعتمادًا على مدخلات بيانات الجداول رقم (٤)، و(٥)، و(٦) وكذلك نتائج المصفوفة التأثيرية التي يوضحها الجدول رقم (٧)

يتضح ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين حجم السكان على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المراكز على مستوى المحافظة (بوصفها متغيرًا تابعًا) (٠,٧٩-)، أي: أن العلاقة التأثيرية بينهما (**عكسية قوية جدًا**)؛ الأمر

الذي يعني: أن زيادة حجم السكان على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة انخفاض تأثيرية قوية

جدول رقم (٧): المصفوفة التأثيرية بين مؤشرات التنمية على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

المتغير	المساحة	حجم السكان (نسمة)	عدد القرى	جملة المدارس	جملة الفصول	جملة الطلاب	جملة المعلمين	حكومية	أهلية	جملة الأطباء	الخدمات الزراعية	الخدمات الاجتماعيّة	الخدمات الإدارية	الخدمات الأهلية
المساحة	١.٠٠													
حجم السكان (نسمة)	-٠.٧٩	١.٠٠												
عدد القرى	٠.١٩٥	-٠.٢٢٠	١.٠٠											
جملة المدارس	٠.١١٥	٠.٩٦٣	-٠.١٠٥	١.٠٠										
جملة الفصول	-٠.٠٣٦	٠.٩٩٨	-٠.١٩٨	٠.٩٧٨	١.٠٠									
جملة الطلاب	-٠.٠٧١	٠.٩٩٩	-٠.٢٢٤	٠.٩٦٦	٠.٩٩٨	١.٠٠								
جملة المعلمين	-٠.٠٥٦	٠.٩٩٩	-٠.٢٠٢	٠.٩٧٣	١.٠٠	٠.٩٩٩	١.٠٠							
حكومية	-٠.٠٥٢	٠.٩٩٧	-٠.٢٣١	٠.٩٦٧	٠.٩٩٦	٠.٩٩٨	٠.٩٩٧	١.٠٠						
أهلية	-٠.٠٩٨	٠.٩٩٥	-٠.٢٤٤	٠.٩٥٠	٠.٩٩٠	٠.٩٩٢	٠.٩٩٣	٠.٩٨٩	١.٠٠					
جملة الأطباء	-٠.١٣١	٠.٩٩٧	-٠.٢٦٠	٠.٩٤٤	٠.٩٩٢	٠.٩٩٦	٠.٩٩٥	٠.٩٩٣	٠.٩٩٦	١.٠٠				
الخدمات الزراعية	-٠.١١٤	٠.٨٨٦	-٠.٢٠٥	٠.٨٤٩	٠.٨٨٤	٠.٨٩٠	٠.٨٨٧	٠.٨٨١	٠.٨٨٠	٠.٨٨٨	١.٠٠			
الخدمات الاجتماعيّة	٠.٢٠	٠.٩٣١	٠.١٤٩	٠.٩٧٦	٠.٩٤٨	٠.٩٣٥	٠.٩٣٨	٠.٩٣٧	٠.٩٠٤	٠.٩٠٦	٠.٧٨٤	١.٠٠		
الخدمات الإدارية	٠.١٩٤	٠.٩٠٣	-٠.٠٥١	٠.٩٦٥	٠.٩٢٢	٠.٩٠٣	٠.٩١٣	٠.٩٠٩	٠.٨٨٥	٠.٨٧٧	٠.٧٣٥	٠.٩٧٣	١.٠٠	
الخدمات الأهلية	٠.٤٤٣	٠.٠٨١	٠.٨١٢	٠.٢١٢	٠.١٠٩	٠.٠٨١	٠.٠٩٩	٠.٠٧٧	٠.٠٤٤	٠.٠٣٠	٠.١٧٩	٠.١٩٨	٠.٢٦٦	١.٠٠

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجداول رقم (٤)، و(٥)، و(٦) ومصادرها.

جدًا في مساحة المراكز على مستوى المحافظة. وبناءً على ذلك، وفي سبيل التنمية، فقيمة المركز الإداريّ هنا لا تكمن في مساحته بقدر ما تكمن فيما تستطيع هذه المساحة أن توفره من معطيات تنموية من شأنها أن تُسهم في زيادة حجم السكان. والحقيقة أن هذا الأمر سيستدعي البحث عن إمكانات تلك المعطيات في ذاتية كل مركز؛ بغية الوصول إلى القرار التوظيفيّ الأنسب.

٢- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المراكز على مستوى المحافظة (بوصفها متغيرًا تابعًا) (٠,١٩٥)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**طردية ضعيفة جدًا**)؛ الأمر الذي يعني أن زيادة عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة ارتفاع ضعيفة جدًا في مساحة المراكز على مستوى المحافظة. وفي حقيقة الأمر فإن هذا لا يتمثل إلا في مركزين فقط من جملة مراكز المحافظة الريفية. ولعل معامل تلك العلاقة تؤكد ما جاء بالنقطة سالفة الذكر وتحديدًا ما يتعلق فيها بالقيمة.

٣- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة (بوصفه متغيرًا تابعًا) نحو (٠,٢٢٠-)، أي أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة جدًا**)؛ الأمر الذي يعني أن زيادة عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة انخفاض ضعيفة جدًا في حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة.

والحقيقة أن قيمة معامل تلك العلاقة إنما يُستدل من خلالها على أن القرية هنا ليست بالضرورة أن تعني الوظيفة الزراعية بقدر ما تعني مجموعة من السكان يرتبطون بأمكنة محددة لاعتبارات تاريخية في المقام الأول أو معيشية في المقام الثاني؛ ومن ثمّ فجوهر وظيفة القرية هنا لا يرتبط بأي ثوابت بقدر ارتباطه بمدى إمكانيّة الحصول على احتياجاتها؛ ومن ثمّ فإن عدم التدخل لاستنهاض غلبة المراكز الإدارية الحاوية لوتيرة تلك القرى إنما يعني ثباتها الجموديّ دون تغيير، وبصدد

التنمية وتبعاتها الوظيفيّة؛ فيجب قطع حبل الجمود السُريّ الذي يربط بين الاحتياجات المتنامية من جملة قرى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية، وبين إمكانيّة تلبية تلك الاحتياجات من مركز "ينبع البحر" من ناحية أخرى، وذلك باستنهاض جملة من الوظائف الداعمة، وبدون ذلك سيعضدد الحبل السُريّ الانقطاع المكانيّ بين المراكز، وسيزيد من الاعتماديّة على مركز "ينبع البحر".

٤- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين مساحة المراكز على مستوى المحافظة (بوصفها متغيرًا تابعًا) نحو (٠,١١٥)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(طردية ضعيفة جدًا)**؛ الأمر الذي يعني أن زيادة عدد المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة ارتفاع ضعيفة جدًا في مساحة المراكز على مستوى المحافظة. والحقيقة فإن هذا لا يتمثل إلا في مركزين فقط من جملة مراكز المحافظة الريفية. وهذا الأمر يعد نتيجة طبيعيّة نظرًا لتركز المدارس في مراكز معينة دون غيرها، وذلك على نحو ما اتضح من الجدول (٧).

٥- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين حجم سكان المراكز على مستوى المحافظة (بوصفه متغيرًا تابعًا) نحو (٠,٩٦٣)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة تأثيرية **(طردية قوية جدًا)**؛ الأمر الذي يعني أن زيادة جملة عدد المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة ارتفاع قوية جدًا في حجم سكان المراكز على مستوى

المحافظة. وقد يُظن أن ذلك يعد مؤشرًا دالًا، وهذا ظن حسن، بيد أن التنمية لا تنفذ بالظنون بقدر ما يُسعى إليها بالاجتهاد؛ وذلك لأن الحقيقة هنا تعني أن قيمة هذا المؤشر إنما تعد نتيجة طبيعيّة في ظل تركز المدارس في مركز "ينبع البحر"، ومن بعده مركز "العيص"، وفيما عدا ذلك فلا رباط تأثيريّ بين المتغيرين على مستوى جملة المراكز.

٦- بلغت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة عدد المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا)، وبين عدد القرى على مستوى مراكز المحافظة (بوصفه متغيرًا تابعًا) نحو (٠,١٠٥-)، أي: أن العلاقة بينهما علاقة **(عكسية ضعيفة جدًا)؛ الأمر الذي يعني** أن زيادة جملة عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة انخفاض ضعيفة جدًا في عدد المدارس على مستوى مراكز المحافظة، ويعني -أيضًا- تركز المدارس في بعض القرى دون الأخرى. ولعل قيمة معامل العلاقة التأثيرية هنا إنما تؤكد صحة ما جاء بالنقطة سالفة الذكر وتحديدًا ما يختص بتفسير أن قيمة معامل الارتباط التأثيرية بين جملة المدارس على مستوى مراكز محافظة "ينبع" (بوصفها متغيرًا مستقلًا) وبين حجم سكان المراكز على مستوى المحافظة (بوصفه متغيرًا تابعًا)، وعلى الرغم من أن ظاهرها يشير إلى وجود علاقة تأثيرية قوية جدًا طردية؛ فإن الجوهر عكس ذلك تمامًا والسبب أن ثمة فرقًا بين النتيجة الإحصائية من ناحية، والواقعية التعايشية من ناحية أخرى.

٧- وفي نظرة شمولية؛ تراوحت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين (جملة الفصول، وجملة الطلاب، وجملة المعلمين، وجملة المراكز الصحية الحكومية والأهلية، وجملة الأطباء، وجملة الخدمات الإدارية) (بوصفها متغيرات مستقلة على مستوى مراكز محافظة "ينبع"، وبين حجم سكان المراكز (بوصفه متغيرًا تابعًا) على مستوى محافظة "ينبع" بين (٠,٨٨٦) و(٠,٩٩٧)، أي: أنها علاقة تأثيرية **(طردية قوية جدًا)؛ الأمر الذي يعني** أن الزيادة في قيمة المتغيرات المستقلة سالفة الذكر على مستوى مراكز محافظة "ينبع" تقابله درجة ارتفاع قوية جدًا في حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة. وهذا أمرٌ لا يوصف بكونه طبيعيًا بقدر ما يوصف بأنه حيويّ؛ لكونه يعكس -في جملته- الاحتياجات المتنامية. **وبصدد التنمية، فالضرورة هنا تقتضي فهم مسارات هذه الحيوية؛ للتمكن من فهم مسارات تلبية احتياجاتها؛ ولاسيما في ظل حيوية أخرى يتصف بها حجم السكان المتزايد. والحقيقة أن ثمة فهمًا آخر لابد من الإلمام به يتمثل في أن قيمة معامل العلاقة التأثيرية على نحو ما سبق إنما تمثل الغلاف الظاهريّ الناجم عن خطوات إحصائية على ضوء بيانات مراكز إدارية محددة تتركز فيها الخدمات بسببية السكان، أما ما دون ذلك من مراكز فناتجها الإحصائيّ هامشيّ على غرار هامشيتها في الواقع التعايشيّ.**

٨- وفي نظرة شمولية؛ تراوحت قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين جملة الفصول، وجملة الطلاب، وجملة المعلمين، وجملة المراكز الصحية الحكومية والأهلية، وجملة الأطباء، وجملة الخدمات الزراعية، والإدارية والاجتماعيّة (بوصفها متغيرات تابعة)

على مستوى مراكز محافظة "ينبع"، وبين مساحة المراكز (بوصفها متغيرًا مستقلًا) على مستوى محافظة "ينبع" بين (٠,١١٤-) و(٠,٠٣٦-)، أي: أنها علاقة (**عكسية ضعيفة جدًا أو معدومة**)؛ الأمر الذي يعني أنه تكاد ألا توجد علاقة تأثيرية بين جملة المتغيرات المستقلة سالفة الذكر من ناحية، وبين مساحة المراكز (بوصفها متغيرًا تابعًا) على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية أخرى. ويعد ذلك أمرًا طبيعيًا يؤكد حقيقة استقطاب بعض المراكز للخدمات بصفة عامة دون غيرها، كما يعكس -أيضًا- أن ثمة مساحات شاسعة تكاد تكون غير مخدومة. وفي الحقيقة فإن أمر ذلك يعكس نقطة ثالثة مضمونها أن الخدمات بصفة عامة توجد في نقاط تركز بعينها داخل هذه المساحات.

٩- وفي نظرة أخرى، فالقول: إن قيمة معامل العلاقة التأثيرية بين (جملة الفصول، وجملة الطلاب، وجملة المعلمين، وجملة المراكز الصحية الحكومية والأهلية، وجملة الأطباء، وجملة الخدمات الزراعية والإدارية) (بوصفها متغيرات تابعة على مستوى مراكز محافظة ينبع)، وبين جملة عدد القرى (بوصفه متغيرًا مستقلًا) على مستوى مراكز المحافظة تراوحت بين (٠,٢٦٠-)، و(٠,٠٥١-)، أي: أنها علاقة تأثيرية (**عكسية ضعيفة جدًا أو حتى معدومة**)؛ الأمر الذي يعني أنه تكاد ألا توجد علاقة ارتباطية بين جملة المتغيرات التابعة سالفة الذكر على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية، وبين عدد القرى (بوصفه متغيرًا مستقلًا) على مستوى مراكز المحافظة. وفي حقيقة الأمر فهذا من شأنه أن يؤكد -أيضًا- تركز الخدمات واستقطابها في قرى

معينة دون غيرها من قرى على مستوى جملة مراكز المحافظة؛ الأمر الذي يعني أن الاستقطاب الخدميّ على مستوى مراكز محافظة "ينبع" بصفة عامة لا ينسحب على مركز "ينبع البحر" وحسب؛ بل تمارسه بعض القرى على مستوى المراكز ذاتها، والتي غالبًا ما تمثل القرى الرئيسة بصفة عامة؛ ومن ثمّ كان لزامًا على القرار التنمويّ إدراك ذلك وفهمه؛ حتى لا يتم تأصيل الذاتية الخدمية في بعض القرى على حساب التوزيعات المكانيّة لهذه القرى؛ وذلك لأنه لا شيء بعد ذلك سوى تأصيل الفوارق الخدمية والتباينات المكانيّة على مستوى قرى المراكز الإدارية من ناحية وبين المراكز الإدارية وبعضها بعضًا من ناحية أخرى.

المحور الرابع:

التحليل الاستدلاليّ المحُصل والفرضيّ

(محافظة ينبع ومدخلات الضوابط التنموية)

بمائيّة العيون نضجت "ينبع النخل" فأضحت قرية تمارس الوظيفة الزراعية، وبمائيّة البحر تكونت "ينبع البحر" فأضحت الميناء في ظل الوظيفة المكانيّة، وبالمائيّتين نشأت العلاقات المكانيّة. وبالمزيد رُسخت الوظائف، فمنها ما كانت ضوابطه زراعية، ومنها ما كانت ضوابطه تجارية. وبالتغييرات الإقليميّة أحيانًا والمحلية في أحيان أخرى بلغت هذه الوظائف الأوج، وبذات التغييرات بلغت الحضيض، وهذا أمرٌ تكفله الأحداث الزمنيّة في ظل المعرفة التاريخية. وفي ظل النضج، والتكوين، والنشأة، والعلاقات، والمزيد، والتغييرات؛ كانت الوظائف –في جملتها– تقتصر على الينبعين، وما دونهما من أمكنة فكانت وظائفها تُمارس بكفالة الينبعين في أطر تعايشية أكثر منها إنتاجية. وبجملة الميراث الوظيفيّ، تكونت محافظة "ينبع"، فتحددت، فشملت (١٤) مركزًا إداريًا ترجع أصولها إلى جملة من القرى كانت من فيض الينبعين يتعايشون. وبصدد الحاضر المعاصر، وبناءً على محصلات المحور الثالث، فإن (١٢) مركزًا إداريًا من جملة المراكز في محافظة "ينبع" في خصائصهم يتشابهون، وبفيوضات زمنيّة الماضي يتعايشون، وجميعهم في ذلك مرتضون. والحقيقة، إذا كان هذا الارتضاء أمرًا ذاتيًا فإن مقاصد التغيير أضحت مطلبًا وطنيًا (على مستوى المملكة العربية السعودية)، وهذا يعني: أنه لزامًا على المناطق الإدارية كافة بما تشتمل عليه

من محافظات، ومراكز، أن تسهم في بنية رؤية التنمية التي تسعى المملكة إلى بلوغ أهدافها. وفي إطار السعي، وبصدد هذه الدراسة، كان لزامًا على محافظة "ينبع" أن تتحرى لمراكزها الإدارية وظائف حيوية، ومشروعات تنموية؛ اعتمادًا على إمكاناتها الذاتية. وفي سبيل ذلك، وبعد البناء المعرفيّ الذي تمثل في المحاور الثلاثة السابقة في الدراسة؛ كان لابد من محاولة الإلمام بجملة المدخلات التي من شأنها أن تسهم في دعم اتخاذ القرار الوظيفيّ على مستوى محافظة "ينبع". وسواء أكان ذلك على مستوى الرؤية الكلية للمحافظة، أم على مستوى الرؤية الذاتية للمراكز الإدارية، فإن تحري دعم اتخاذ القرار الوظيفيّ سيعتمد –فيما يعتمد– على دراسة مجموعة من الضوابط هي الضوابط الطبيعيّة، والبيئية، والاقتصاديّة، والعلاقات المكانيّة، في إطار من التحليل الذي يستند إلى أسلوب **SWOT Analysis**[1] أو ما يسمى بالتحليل الرباعيّ، وذلك على ما تتضح مكوناته من الشكل رقم (٣١)

نقاط القوى **."Strengths"**	**نقاط الضعف** **."Weaknesses"**
مكامن الفرص **Opportunities"**	**مكامن التهديد** **."Threats"**

شكل رقم (٣١): مكونات التحليل الرباعيّ

[1] **كلمة SWOT اختصار لكلمات أربع، هي: "Strengths,Weaknesses,Opportunities and "Threats . وهو أسلوب يُستدل من خلاله على واقعية خصائص الأمكنة على ضوء البحث عن مكونات القوى، والضعف، والفرص، ومكامن الخطر. وقد تطلب البحث في هذه المحاور الأربعة عملًا ميدانيًا جامعًا، وعملًا مكتبيًا فاحصًا، وعندما تسنى ذلك تجسدت شخصية الأمكنة.**

وفيما يأتي ذلك ...

أولًا- الضوابط الطبيعيّة.

وتضم مجموعة من المتغيرات، تشتمل على خصائص مظاهر سطح الأرض، والانحدار العام، والجيولوجيا، والمياه الجوفية.

١- (التحليل المُحصل).

أ- نقاط القوى "Strengths".

وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالإمكانات المتاحة
١- في إطار مساحة محافظة "ينبع" التي تبلغ (١٨,٠٥٨) كم٢، تتصف مظاهر السطح بالتنوع في ظل توزيع يغلب على صفته التدرج. وعلى ضوء ما يجمله الشكل رقم (٣٢)، فإن المحافظة تجمع بين مظاهر أربعة هي السهول (سواء أكانت ساحلية أم كانت داخلية)، والتلال، والهضاب، والجبال. وبصدد السهول فهي الصفة السائدة في مركزي "ينبع البحر"، و"سليم" كما يمكن القول: إنها الصفة الغالبة في كل من مركز "الجابرية"، و"تلعة نزة"، و"خمال"، و"نبط". وبصفة عامة يمكن القول: إن جملة السهول تتدرج في الارتفاع من اتجاه الغرب بصفة عامة إلى اتجاه الشمال والشمال الشرقيّ في ظل ارتفاع يتراوح من (صفر) حيث منسوب سطح البحر إلى (٢٥٠) مترًا حيث

مقدمات التلال والهضاب في مركز "الجابرية"، و"تلعة نزة"، و"خمال"، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٣).

٢- وفي إطار مظاهر السطح، يمكن القول: إن المناطق التلالية تنتشر في صورة أقرب إلى التوزيع المتناثر على مستوى مراكز محافظة "ينبع" الإدارية، حيث توجد في كل من مركز "نبط"، و"خمال"، و"تلعة نزة"، و"الجابرية"، و"أميرا"، و"ورخو"، و"سليلة جهينة. ويغلب على وجودها القلة. كما تنتشر في مركز "ينبع النخل"، و"العيص"، و"جراجر"، و"المربع"، و"المرامية"، ويغلب على وجودها الكثرة. وبصفة عامة تتدرج في الارتفاع ليصل أقصاها إلى (٤٥٠) مترًا في مركزي "العيص"، و"المربع". وفيما يختص بالانحدار، فهي تتصل –مباشرة– مع المناطق الجبلية دون تدرج أو مرورًا بالهضاب في العديد من مراكز المحافظة، وتحديدًا في مركز "العيص"، و" جراجر"، و"المرامية". والحقيقة وبصورة تناغمية، فلقد كان لهذا الاتصال دور مباشر في بلوغ هذه المراكز أقصى استفادة ممكنة من كمية الأمطار الساقطة على الجبال، وتحديدًا في مركز "العيص"، و"جراجر"، و"المرامية" والتي ينتهي مآلها إلى هذه المراكز تحديدًا؛ ولذلك فلا شيء بعد ذلك سوى الزراعة المطرية بقوة ومن بعدها الزراعة القائمة بمائيّة العيون.

٣- وفي إطار مظاهر السطح، فإن الهضاب تعد المظهر الغالب في مركز "سليلة

جهينة"، و"أميرا"، و"المرامية"، ومن بعدهم مركز "ينبع النخل". والحقيقة، فلهذه الهضاب دور بالغ الأهمية في تحديد مسار مياه الأمطار؛ ولاسيما في مركز "ينبع النخل" صاحب الميراث التاريخيّ الذي اعتمد في نشأته على مائيّة عيون في جملتها تكونت بمائيّة أمطار منقولة بدافعية انحدار الهضاب وتوجيهها نحو السهول الداخلية مباشرة دون المرور أو الاتصال بأي تلال بينية؛ ومن ثمّ فإذا كانت تاريخية محافظة "ينبع" تدين بالتكوين إلى هذه العيون؛ فإن هذه العيون تدين بوجوديتها إلى الهضاب في مركز "ينبع النخل" تحديدًا، حيث كانت بمنزلة ممرات لتمرير المياه إلى السهول شريطة عدم الاحتفاظ بها، والأمر كله مكفول بانحدار عام تتراوح درجته من (١٨ْ) إلى (٣٠ْ) وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٣٤). وفيما يرتبط بهذا الانحدار؛ فإنه في حالة زيادة درجته؛ فإن ذلك كان سيؤدي إلى تكوين السيول التي كان سيصعب في ظل قوتها الاحتفاظ بمائيّتها في منطقة السهول الداخلية.

٤- وفي إطار مظاهر السطح، تعد الجبال المظهر التضاريسيّ السائد في مركز "العيص"، و"جراجر"، "ورخو" في ظل ارتفاع يبلغ أقصاه (١٨١٤) مترًا وتحديدًا حيث جبال "رضوى"، و"ترعة"، و"المقراة"، و"القراصة"، وذلك على نحو ما هو معروف من أسماء محلية في مركز "العيص تحديدًا. وبصفة عامة يتراوح انحدارها من(٣٠ْ) إلى

(٤٥). والحقيقة أن هذا الانحدار كفل تجمع مياه الأمطار في مظهر مسيلات سرعان ما كانت تتجمع في جملة من الأودية في ظل آلية ينتهي فيها التجمع إلى الأعلى مرتبة، وذلك في ظل دافعية تجسد أبعادها الأشكال رقم (٣٥)، و(٣٦)، و(٣٧)، و(٣٨).

٥- وبجملة خصائص السهول، والتلال، والهضاب، والجبال، وما ينتهي إليهم من أمطار؛ تكونت مجموعة من أحواض التصريف يجملها الشكل رقم (٣٩) وهي في جملتها يتجاوز عددها جملة عدد المراكز الإدارية في المحافظة. ومن خلال ذات الشكل يتضح أن حدود الأحواض المائيّة تتجاوز في كثير من الأحيان حدود المراكز الإدارية، كما يتضح أن الحوض الأكبر فيها هو ذاك الذي يضم مركز "ينبع النخل"، والجزء الأكبر من مساحة مركز "رخو"، وما يساوي نصف مساحة مركز "الجابرية"، و"جراجر" تقريبًا، والمعروف بحوض "ينبع النخل"، ويمر به الوادي الأشهر في محافظة "ينبع" ويُطلق عليه اسم وادي "بواط" الذي تنتهي مائيّته غربًا حيث ساحل "البحر الأحمر" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤٠)، وتحديدًا في شماليّ مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤١).

٦- وبجملة خصائص انحدار السهول، والتلال، والهضاب، والجبال، وما ينتهي إليهم

من أمطار، تكونت مجموعة من الأودية، ومن أهمها وادي "ثماء" الذي تتركز منابعه في جبل "رضوى" ويصب غربًا حيث ساحل "البحر الأحمر" بالقرب من مدينة "ينبع البحر"، ووادي "الصفراء" الذي تتركز منابعه في جبل "قصب" ويصب في ساحل "البحر الأحمر" جنوبيّ مدينة "ينبع البحر"، أما الأودية التي تصب بعيدًا عن الساحل؛ فأهمها: وادي "خمال" حيث ينتهي في شماليّ شرم "ينبع البحر"، ووادي "عويص"، ووادي "الأبطح" اللذان ينتهيان في شرقيّ شرم "ينبع البحر".

٧- وفي المجمل، وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إن مائيّة الأودية وجملة رواسبها كان لها دور واضح في تكوين منطقة شرم "ينبع البحر"، كما كان لها دور واضح في نمو العديد من أنواع النباتات كأشجار المانجروف.

٨- يتسم الساحل بوجود بعض الشروم (شرم ينبع) والثغور والألسنة والتي أصبحت بعضها مرافئ لصيد الأسماك، و الأنشطة الترفيهية، بالإضافة إلى أن الشاطئ يحف بصخور مرجانية بارزة فوق المياه، وبين هذه الصخور تنتشر مجموعة من الجزر الصغيرة، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤٢).

٩- يعدّ خليج "ينبع البحر" المرسى الطبيعيّ للمحافظة، وذلك على نحو ما يتضح من

الشكل رقم (٤٣)، على الرغم من وجود مواقع أخرى مثل شرم "ينبع البحر" الواقع في شماليّ المدينة بمسافة تقدر بنحو (١٥) كم.

١٠- تتركز الحرات البركانية في الجزء الأوسط من محافظة ينبع، وتحديدًا في مركز "العيص"، ويعتقد أن حممها قد تدفقت عبر عدد من الصدوع الموازية لاتجاه البحر الأحمر، وتقدر المساحة الإجماليّة لمناطقها بما يقرب من(٨٤٠) كم٢ حيث تمثل نحو (٤,٥%) من إجماليّ مساحة المحافظة، وتعدّ هذه الحرات مكمن مائيّ مهم لتخزين مياه الأمطار.

١١- تظهر المتداخلات النارية المتقدمة في العمر في القطاع الغربيّ من المحافظة بمساحة إجماليّة تقدر بنحو (٢١٨٤,٥) كم٢، وتتركز تلك المتداخلات في مركز "تلعة نزا"، و"وخمال"، و"رخو"، و"نبط" بمساحات تقدر بنحو (٧٢٨,٢) كم٢، و(٢٧٢٢,١) كم٢، و(٣٤٤,٨) كم٢، و(١٦٧,٣) كم٢ على الترتيب، بالإضافة إلى وجودها في شكل جيوب صغيرة بكل من مركز "العيص" و"المربع" و"المرامية" و"أميرا".

١٢- وبناءً على ما سبق، فإن محافظة "ينبع" تحتوي على العديد من الطبقات الحاملة للمياه، ويمكن القول: إن طبقة مركز "ينبع البحر" تمتد في متصل أرضيّ مع طبقة مركز "خمال"، و"سليم" و"الجابرية"، و"ينبع النخل"، و"تلعة نزة"، و"رخو" وذلك على نحو

ما يتضح من الشكل رقم (٤٤). وبالإضافة إلى المراكز سالفة الذكر، فإن ذات الطبقة توجد في إطار غير متصل وبمساحات محدودة في مركز "العيص"، و"جراجر"، و"المربع"، و"أميرا"، و"سليلة جهينة". وفي عموم القول، فإن المياه الجوفية توجد على عمق (١٥) مترًا تحت سطح الأرض، ويمكن الحصول عليها بإنتاجية تتراوح بين (١٥) إلى (٥٥) لتر/ثانية.

١٣- تشتمل العديد من المراكز الإدارية على طبقة ثانوية بازلتية حاملة للمياه الجوفية. ويمكن القول: إنه يوجد (٤) مراكز إدارية تشتمل على طبقة ثانوية رسوبية حاملة للمياه الجوفية. ويأتي مركز "سليم" في مقدمة تلك المراكز، في حين يأتي مركز "سليلة جهينة" في المرتبة (الثانية)، ويليه كل من مركز "المربع"، و"أميرا". ويمكن القول: إن مياه هذه الطبقة توجد على عمق (١٠) أمتار تحت سطح الأرض، وهي بذلك قريبة بمقارنتها بمستوى الطبقة الثانوية البازلتية. وفي إطار العموم فإن إنتاجية المياه من هذه الطبقة تعد أعلى من إنتاجية المياه حيث الطبقة الثانوية البازلتية.

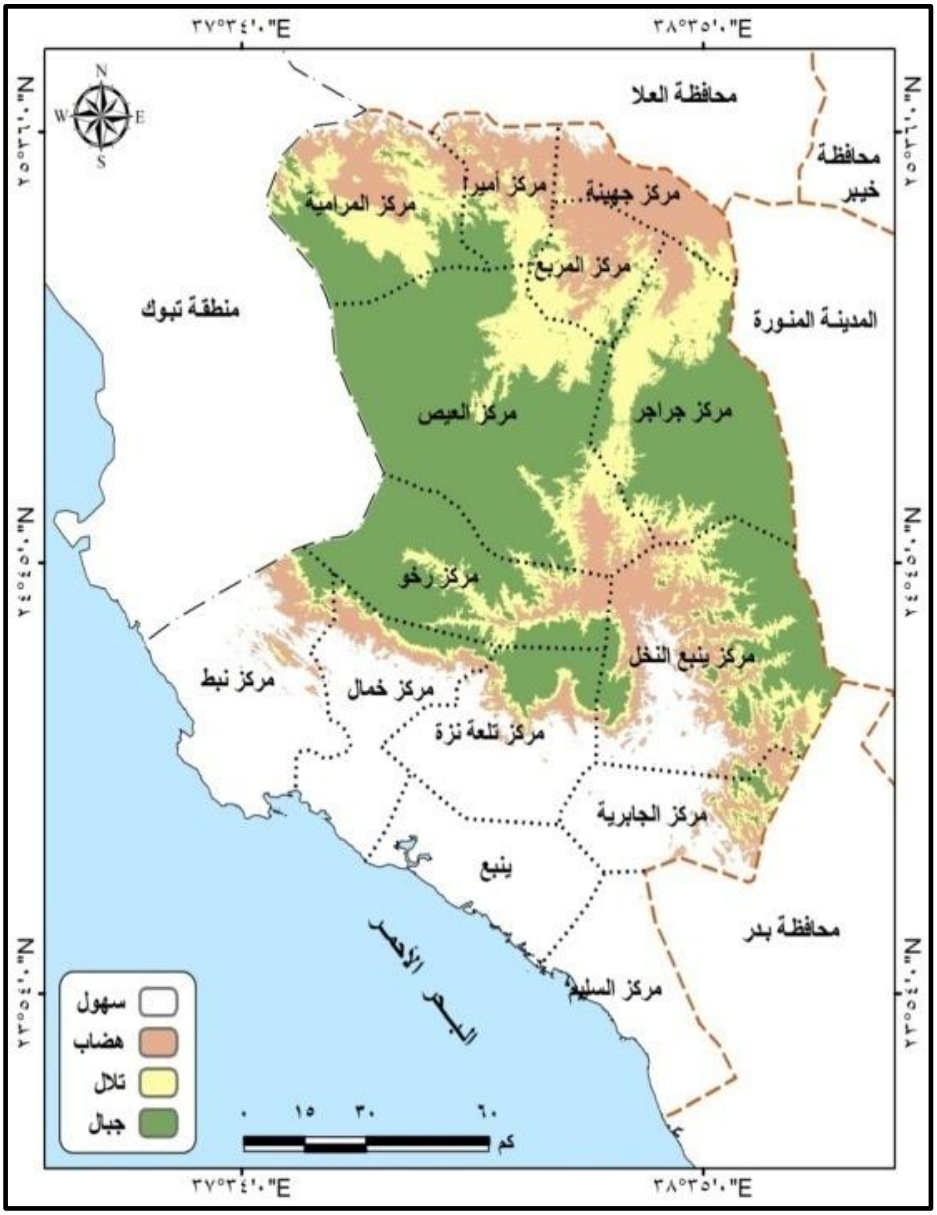

شكل رقم (٣٢): مظاهر السطح بمستوى محافظة ينبع

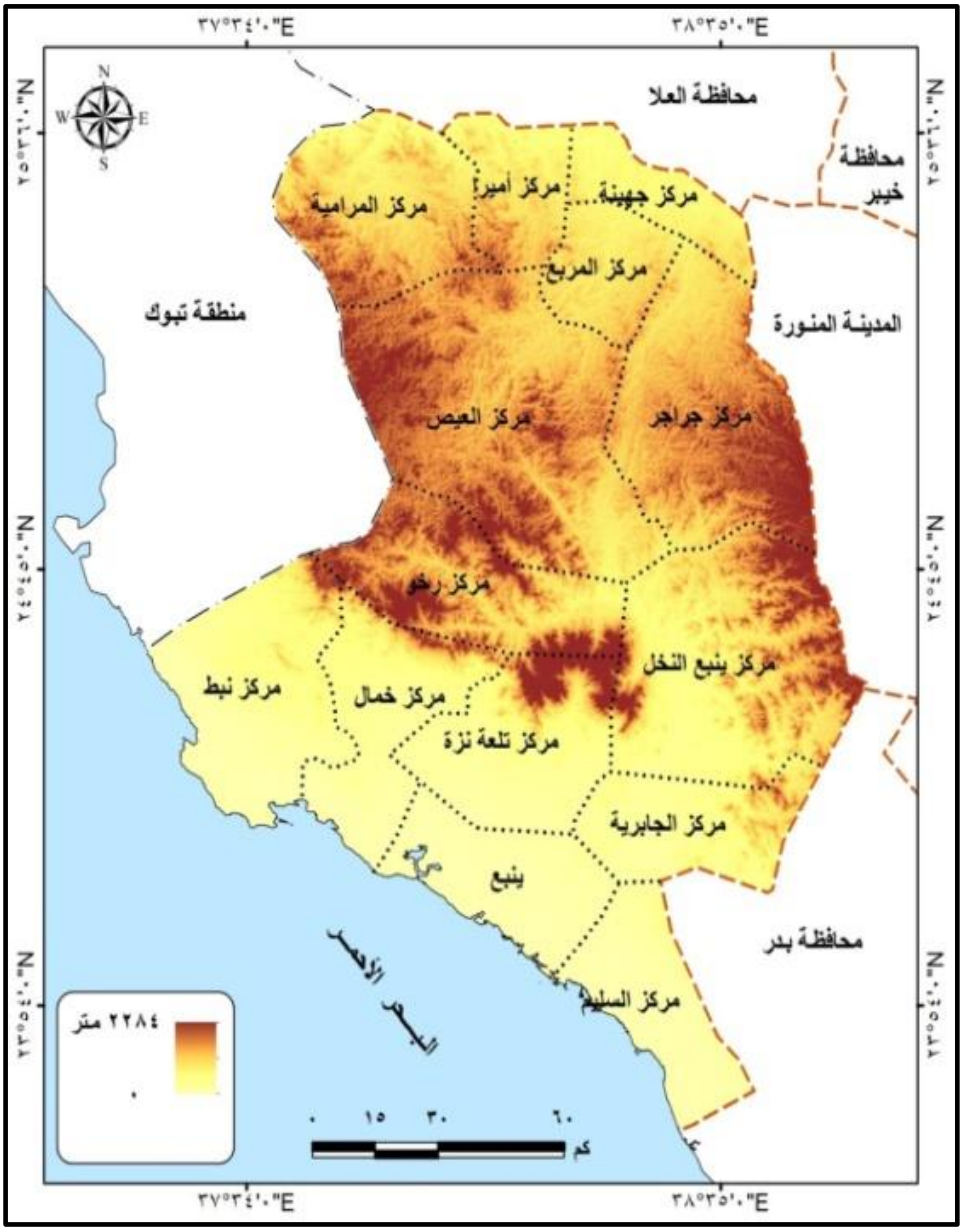

شكل رقم (٣٣): نموذج الارتفاع الرقميّ DEM على مستوى محافظة ينبع

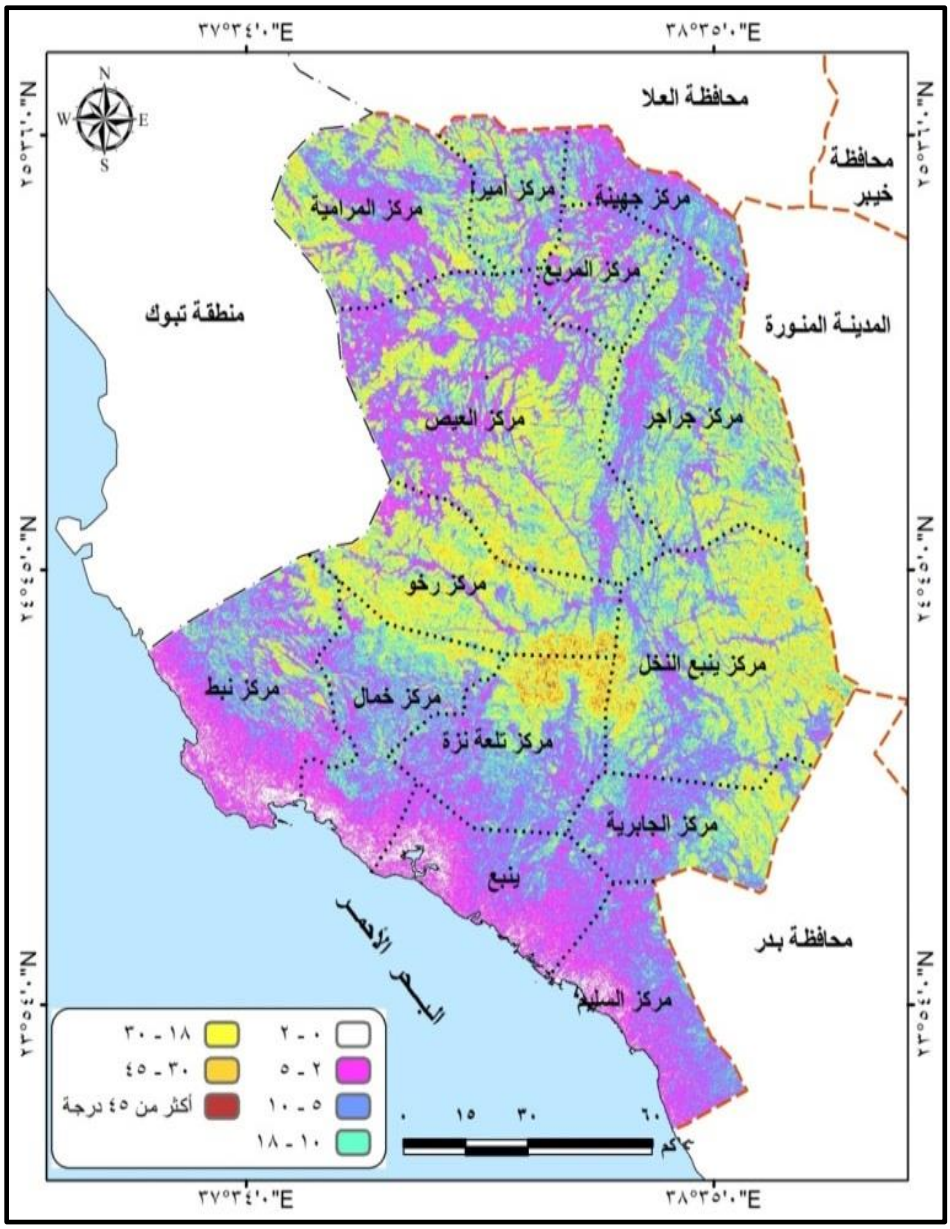

شكل رقم (٣٤): توزيع درجات الانحدار على مستوى محافظة ينبع

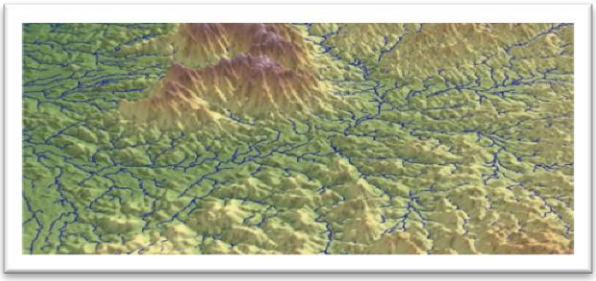	**شكل رقم (٣٥): نموذج رقميّ ثلاثيّ الأبعاد**
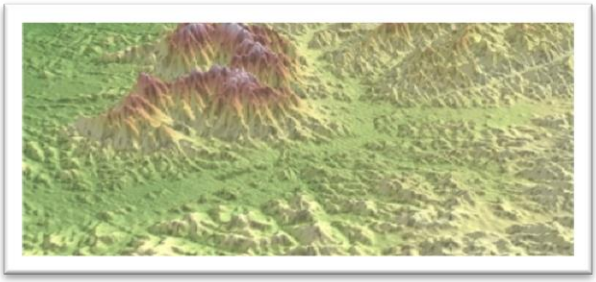	**شكل رقم (٣٦): نموذج رقميّ ثلاثيّ الأبعاد**
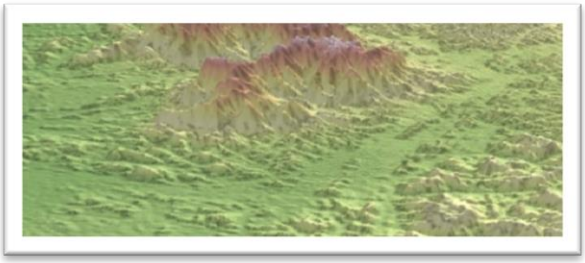	**شكل رقم (٣٧): نموذج رقميّ ثلاثيّ الأبعاد**
	شكل رقم (٣٨): نموذج رقميّ ثلاثيّ الأبعاد

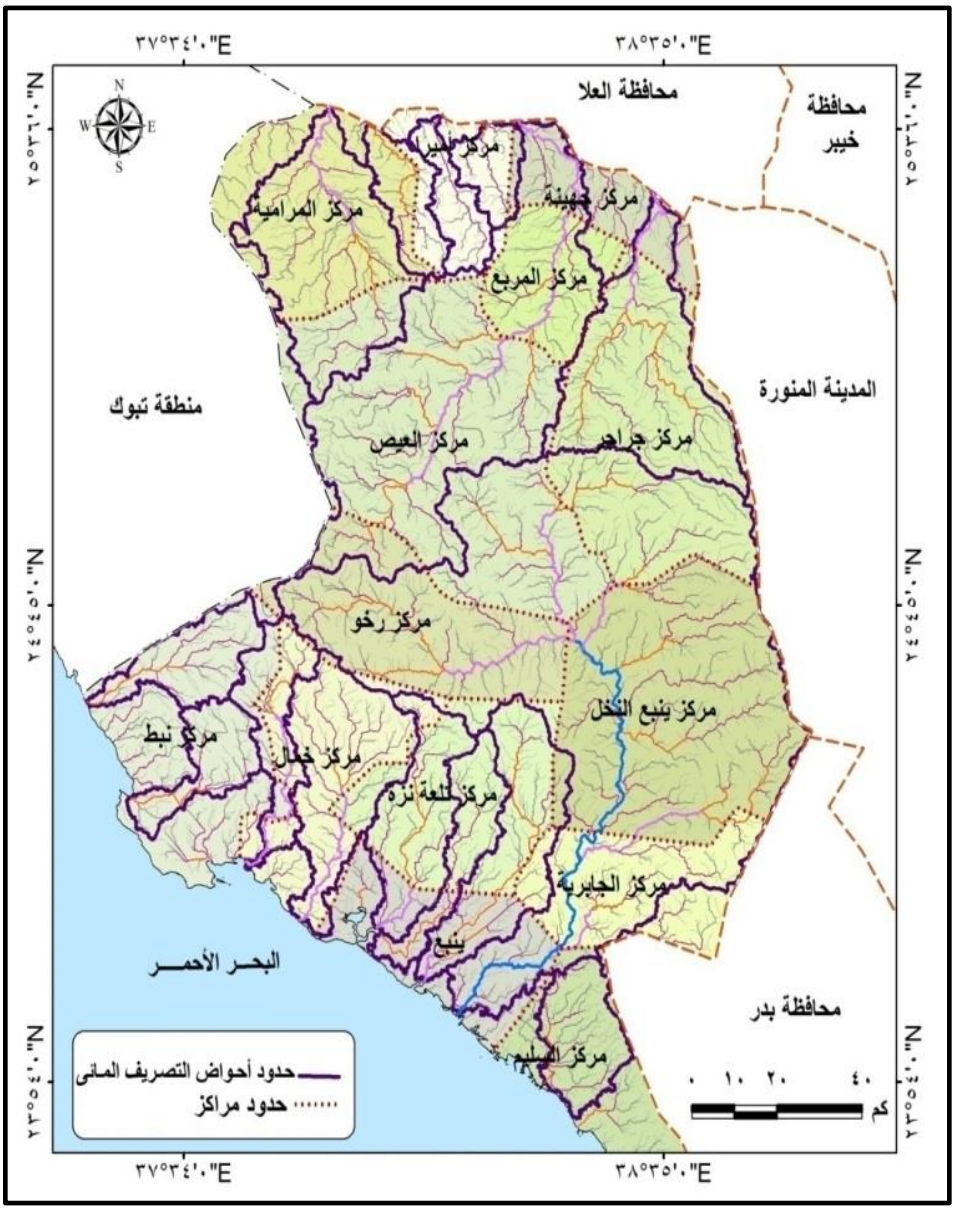

شكل رقم (٣٩): توزيع الأحواض المائيّة على مستوى محافظة ينبع

شكل رقم (٤٠): مسار اتجاه وادي بواط

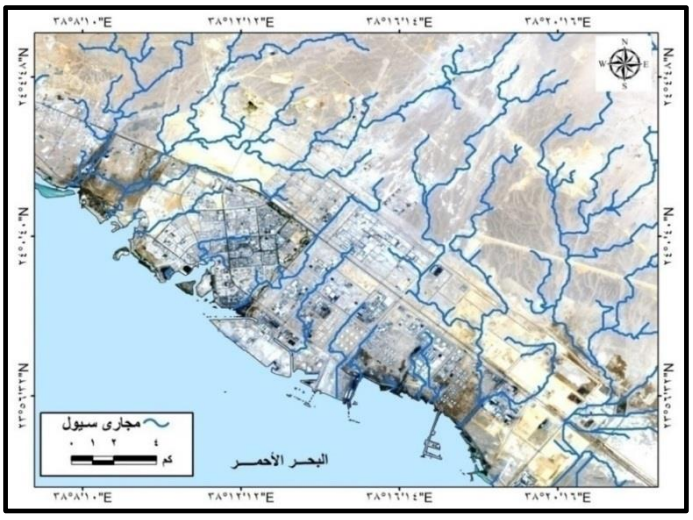

شكل رقم (٤١): مخرج وادي بواط في شماليّ مدينة ينبع الهيئة الملكية

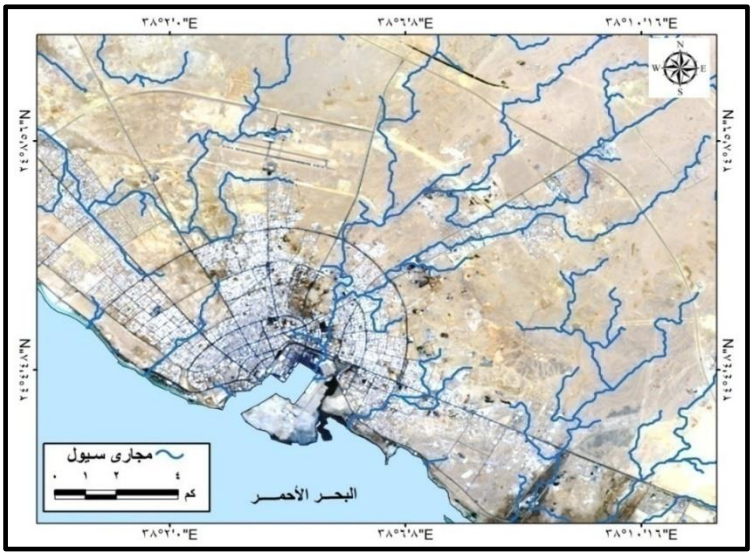

شكل رقم (٤٢): شرم ينبع

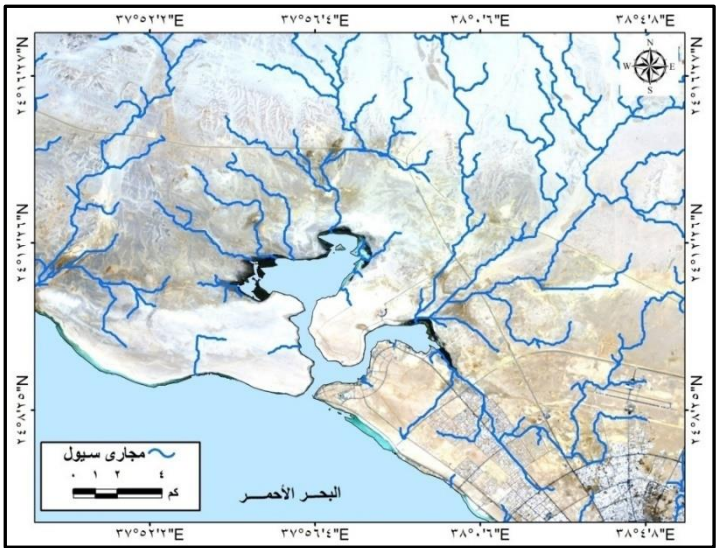

شكل رقم (٤٣): خليج ينبع

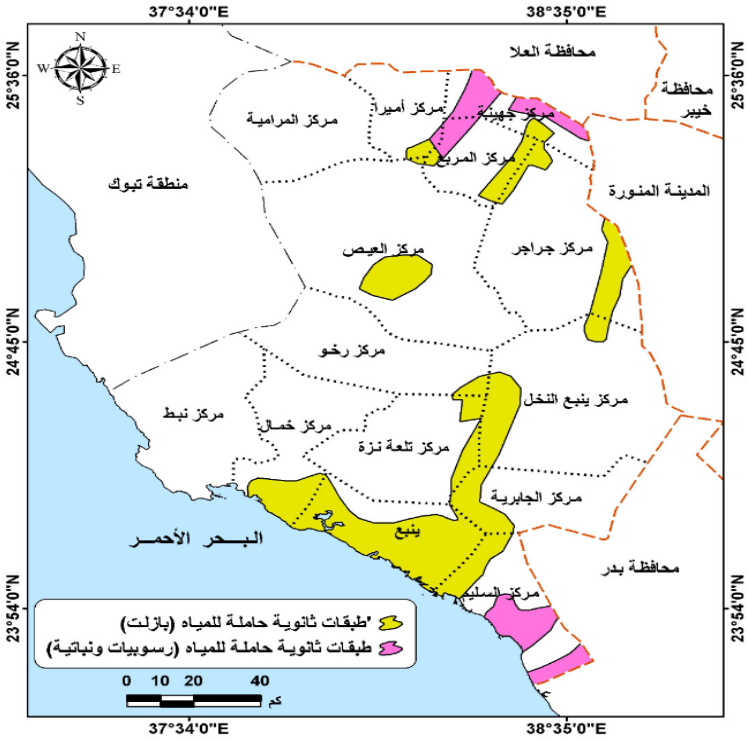

شكل رقم (٤٤): الطبقات الحاملة للمياه على مستوى محافظة ينبع

ب- نقاط الضعف "Weaknesses".

وهو ما يمكن التعبير عنه بمعوقات الأداء
١- يمكن القول: إن التوزيع المكانيّ للجبال والهضاب على مستوى المراكز الإدارية من شأنه أن يمثل عائقًا أمام اتصال المراكز ببعضها بعضًا في إطار شبكة من الطرق متعددة الأغراض. ويتضح ذلك بجلاء في المراكز الإدارية التي تقع في شماليّ المحافظة؛ وخاصة مركز "المرامية" و"سليلة جهينة"، و"أميرا"، ومن بعدهم مركز

"المربع"، و"رخو"، و"جراجر"[١].

٢- وبصدد التنمية فإن العائق سالف الذكر كانت له العديد من النتائج التي ارتبطت بعلاقات المراكز الإدارية وبعضها بعضًا من ناحية، وعلاقات هذه المراكز بمدينة "ينبع البحر" تحديدًا من ناحية أخرى.

٣- وفي المجمل العام تتصف كمية الأمطار الساقطة على محافظة "ينبع" بقلتها، حيث يتراوح المتوسط السنويّ للتساقط من (٣٥) إلى (١٢٠) ملم. وعلى الرغم من هذه القلة فإنها تتصف بتذبذبها من مكان إلى آخر على مستوى المحافظة. ففي حين تسقط الأمطار (في ظل القلة) أعلى ما يكون في مركز "العيص" والجزء الغربيّ من مركز "جراجر"، والجزء الشماليّ الغربيّ من مركز "ينبع البحر"، والجزء الشرقيّ من مركز "رخو" في إطار من التركز الذي لا تتجاوز زمنيّته بضع ساعات على مدار العام؛ ولاسيما في فصلي الخريف والشتاء، فإنها تسقط بأقل ما يكون على مستوى المراكز الإدارية الأخرى في المحافظة؛ ولاسيما "ينبع البحر"، و"سليم"، و"نبط" الذين يطلون على الساحل من جهة الغرب. وفي ظل التباين فإن مجمل نتيجة التساقط المطريّ لا تؤدي إلى جريان دائم في الأودية إنما هو جريان مؤقت مرهون بكمية الأمطار، وبناءً على ذلك فالعيون المائيّة على مستوى المحافظة إنما أمرها مرهون بما ينتهي إليها من

[١] في إحدى الزيارات الميدانية لمركز "العيص" الذي يبعد عن مدينة "ينبع البحر" مسافة (١٥٠) كم (عن طريق "ينبع النخل تميزيًا له بمقارنته بطريق أملج)، كان الطريق يتكون من حارة مرورية واحدة منوطة باستيعاب حركة الذهاب وحركة الإياب.

مائيّه تتصف مصادرها بقلتها وكذلك تذبذبها.

٤-يتصف الجزء الأوسط في محافظة "ينبع" بتاريخية حديثة من النشاط البركانيّ، ويُستدل من خلال الحرات الناجمة عنه أن تدفقاته تنتشر آثارها في مناطق متعددة على مستوى محافظة "ينبع"؛ وخاصة في مركز "العيص". وفي ظل تاريخية ذلك النشاط فإن العديد من مناطق المحافظة من المتوقع أن تشهد هزات زلزالية متفاوتة. وليس مركز العيص"[١]، و"سليلة جهينة"، و"أميرا" عن ذلك ببعيد، فلقد شهدت هذه المراكز في عام (٢٠٠٩) العديد من الهزات الأرضية، وعلى ضوء شدتها؛ اتخذت إمارة "المدينة المنورة" العديد من التدابير وكان منها التهجير الإلزاميّ لكل سكان هذه المراكز، ونقلهم إلى مركز مدينة "ينبع البحر" تحديدًا. وبصدد الحرات، فإن مجمل خصائصها تمثل عائقًا أمام الأخذ بأسباب التنمية في ظل تضرسها الذي يختلف من منطقة إلى أخرى.

٥-وبصفة عامة يمكن القول: إن المتداخلات النارية الحامضية حديثة التكوين تتركز بمساحات كبيرة في مركز "العيص"، و"المربع"، و"المرامية" كما توجد -أيضًا- في جيوب صغيرة المساحة في مركز "نبط"، و"تلعة نزة"، و"خمال"، و"رخو". وتتصف هذه المتداخلات بقدرتها الإشعاعية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في بواعث التنمية، وكذلك اتجاهاتها.

---

[١] في حديث مع أحد شهود العيان الذين عاصروا هذه الهزات، أوضح الشيخ "باخت الرفاعيّ" أن أهالي "العيص" جاءتهم رجفة شديدة من توالي الهزات الأرضية، وسرعان ما انتقلوا جميعًا إلى "ينبع البحر" بعد أن وفرت الإمارة الأتوبيسات اللازمة لذلك، وأيضًا بعد أن أصبح لكل أسرة شقة فندقية في مدينة "ينبع البحر". ولقد استمرت إقامتهم ثلاثة أشهر متصلة؛ إلى أن استقرت الأرض وعادوا مرة أخرى إلى مساكنهم بالعيص.

٢- التحليل الفرضيّ.

أ-مكامن الفرص "Opportunities" .

وهو ما يمكن التعبير عنه بأشكال الإفادة
١- تمثل مناطق السهول سواء أكانت الساحلية أم كانت الداخلية في كل من مركز "نبط"، و"خمال"، و"تلعة نزة"، و"ينبع البحر"، و"ينبع النخل"، و"الجابرية"، و"سليم" مجالًا حيويًا لتوطيد الارتباطات المكانيّة. وبصدد التنمية فثمة رباط مكانيّ بين مراكز النصف الجنوبيّ من محافظة "ينبع" من شأنه أن يدعم الارتباط الوظيفيّ في حالة تنوع مجالاته ومشروعاته. وبصدد مراكز النصف الشماليّ من المحافظة التي تتمثل في مركز "رخو"، و"جراجر"، و"العيص"، و"المربع"، و"سليلة جهينة"، و"أميرا"، و"المرامية" فإن ارتفاعات تلالها ودرجات انحدارها لا تقف حائلًا أمام إمكانيّة توطيد علاقاتها المكانيّة وما يمكن أن ينجم عن ذلك من ارتباطات وظيفيّة. وفي المجمل، فإن سهول محافظة "ينبع" وتلالها لديها إمكانيّة تجاوز عوائق جبالها وهضابها، وبناءً على ذلك فالتنوع الوظيفيّ على مستوى مراكز المحافظة الإدارية أمر تكفله الارتباطات المكانيّة إذا استطاعت المراكز الإدارية أن تتحرى الوظيفة الأنسب؛ اعتمادًا على إمكاناتها الذاتية. ٢- يمكن الاستفادة من مائيّة السيول بناءً على وجود السدود المؤهلة للتخزين السنويّ؛ ولاسيما في مائيّة التساقط المطريّ التي تتصف بتذبذبها. وبصدد السدود القائمة بالفعل وذلك على نحو ما يتضح من شكل رقم (٤٥)، وبعد مراجعة خصائصها مع المختصين

في إمارة "ينبع"، أفادوا بأن السدود القائمة بالفعل تتصف بمحدودية تخزينها المائيّ والذي غالبًا ما يستمر لمدة زمنيّة لا تتجاوز الشهر؛ سعيًا إلى الحفاظ على جسد السد من كمية المياه المتجمعة أمامه، كما أنها تحتاج إلى عمليات تطهير مستمرة لنقل الرواسب التي تتجمع أمام السدود؛ وخاصة أمام سد "العيص" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحات رقم (٨)، و(٩)، و(١٠). كما أن أحد السدود وتحديدًا سد "القراصة" يعتمد في تخزينه المائيّ على جدار بازلتيّ مغلف بالإسمنت، وهو –في مجمله– يتصف بقدرة تخزينية محدودة وذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (١١).

٣- يتصف خليج "ينبع" في مركز "ينبع البحر" بإمكانيّة توفير الحماية للسفن في حالة وجود عواصف قد تمثل تهديدًا لاستقرارها؛ ومن ثمّ فميناء ينبع يتسم باستقرار وظيفته التجارية طوال العام، وهذا أمر تتجاوز قيمته المستوى المحليّ الذي تتمثل أبعاده في محافظة "ينبع"، وكذلك المستوى الإقليميّ الذي تتمثل أبعاده في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية لتبلغ قيمته المستوى العالميّ؛ كونه أحد منافذ تصدير البترول.

٤– وفي ظل التساقط المطريّ، وفي ظل ما ينتهي إلى الطبقات الرسوبية البازلتية من مائيّة، وفي ظل الانحدار العام للطبقات الأرضية، تتدفق مجموعة من العيون المائيّة في ظل آلية تتناسب زمنيّتها مع كمية الأمطار. ولقد شهدت الفترة من عام (٢٠١٣) إلى عام (٢٠١٥) سقوط كميات كبيرة من الأمطار كان لها أبلغ الأثر في إعادة تدفق مياه العيون بعد توقفها لمدة عقد، فكان لذلك أثره المباشر في استنهاض الزراعة في العديد من المراكز الإدارية؛ ولاسيما "الجابرية"، و"ينبع النخل"، و"العيص"، وذلك على

نحو ما يتضح من اللوحات رقم (١٢)، و(١٣)، و(١٤)، و(١٥). وفي المجمل تنتشر العيون المائيّة وكذلك الآبار الجوفية في العديد من مراكز محافظة "ينبع"، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤٦).

٥- صخور الحرات في منطقة "العيص" تعدّ مكامن جيدة للمياه الأرضية؛ وخاصة حينما يتصل مخزون الماء فيها بمكامن أسفل منها أو تعلوها، كما أنها تعد مجالًا خصبًا لممارسة أنماط معينة من السياحة.

ب-مكامن التهديد "Threats".

هو ما يمكن التعبير عنه بقوى التصادم
١- تتصف السدود المائيّة على مستوى محافظة "ينبع" بقدرات تخزينية محدودة، وفي حالة زيادة المياه المتجمعة أمامها دون تصريف؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تصدعات ستقود إلى إضعاف قدرة السدود الاحتمالية. ولما كانت المياه تتجمع وفق معطيات سيول معلومة الكمية، فإن التخزين المائيّ إلى الحد الذي يمكن من خلاله الاستفادة بالمياه؛ إنما يمثل خطورة قائمة. وفي إطار ذلك تمت ملاحظة أن بوابات تصريف المياه أمام السد لا توصد حتى في ظل قلة المياه المتجمعة أمام السد. ٢- تعتمد العيون المائيّة على مستوى محافظة "ينبع" على ما ينتهي إليها من المياه الناجمة عن الأمطار، وبذلك فهي تتصف بقدرات مائيّة غير مستقرة لا تساعد على الأخذ ببرامج تنموية زراعية تتصف بالاستدامة. وبناءً على ذلك فالتوسع الزراعيّ

مكفول دائمًا بالحذر[١].

٣-تمثل الآبار الجوفية أحد ضمانات الاستقرار، ومن خلال العمل الميدانيّ، اتضح أن الآبار الجوفية المستخدمة حاليًا هي آبار ذات تاريخية حفرية، وبصدد الحاضر فإن حفر الجديد لم يعد من الأمور المجدية من الناحية الاقتصاديّة. وفي المجمل فمائيّة العيون والآبار لا يمكن الاعتماد عليها في استحداث برامج زراعية مستدامة وليس أدل على ذلك من قرى "ينبع النخل" التاريخية التي يُبست في ظل قلة المياه[١].

٤-تمثل مناطق الحرات في محافظة "ينبع" مناطق غير مستقرة من الناحية الجيولوجية؛ وعليه فإن مدخلات البنية الأساسية تحت السطحية خاصة يجب تصميمها في ظل آلية لديها إمكانيّة امتصاص أي هزات أرضية؛ ولاسيما في ظل وجود العديد من خطوط البترول التي ينتهي تجمعيها في القطاع الصناعيّ بمدينة "ينبع الهيئة الملكية"؛ بهدف التكرير ومن بعده التصدير أو في ميناء "ينبع الصناعيّ" بهدف التصدير.

٥-في ظل الزيادة السكانيّة المتوقعة على مستوى محافظة "ينبع" عامة ومدينة "ينبع البحر" خاصة، فإن هذا الأمر يتطلب توفير العديد من مدخلات البنية الأساسية تحت السطحية؛ ولاسيما الصرف الصحيّ الذي يتم التخلص منه عن طريق الشفط من

[١] خلال إحدى المقابلات الشخصية في مركز "العيص"، تمت ملاحظة أن الحديث السائد بين أهالي بعض من قاطني مركز "العيص" بعد انتهاء صلاة العشاء كان يدور حول مائية السد وارتفاعها نتيجة السيول، وكذلك التدابير التي يجب اتخاذها؛ خشية ارتفاع المزيد الذي قد يؤدي إلى ما لا يؤمن عقباه.

[١] في إحدى الزيارات الشخصية التي أُجريت على مستوى محافظة "ينبع"، أوضح العديد من المزارعين في مركز "ينبع النخل" أن المطر يتصف بالشح وندعو الله في صلاتنا بنزوله على أراضي حلالنا (المقصود بالحلال هنا الأغنام تحديدًا، فالمزارع توجد بها الآبار، أما المراعي فتعتمد على ما يسقط من أمطار).

البيارات. وفي إطار المقابلات الشخصية أوضح العديد من سكان مدينة "ينبع البحر" أنه طوال العقدين السابقين كان الصرف لا يتم التخلص منه عن طريق الشفط بل كانت البيارات بدون أرضيات إسمنتية؛ ولذلك كان الصرف يتم عن طريق التسريب الأرضيّ. والحقيقة أن ذلك من شأنه أن يعيق الجهود التي تُبذل في سبيل وجود عمومية من الصرف الآمن.

شكل رقم (٤٥): توزيع السدود على مستوى مراكز محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

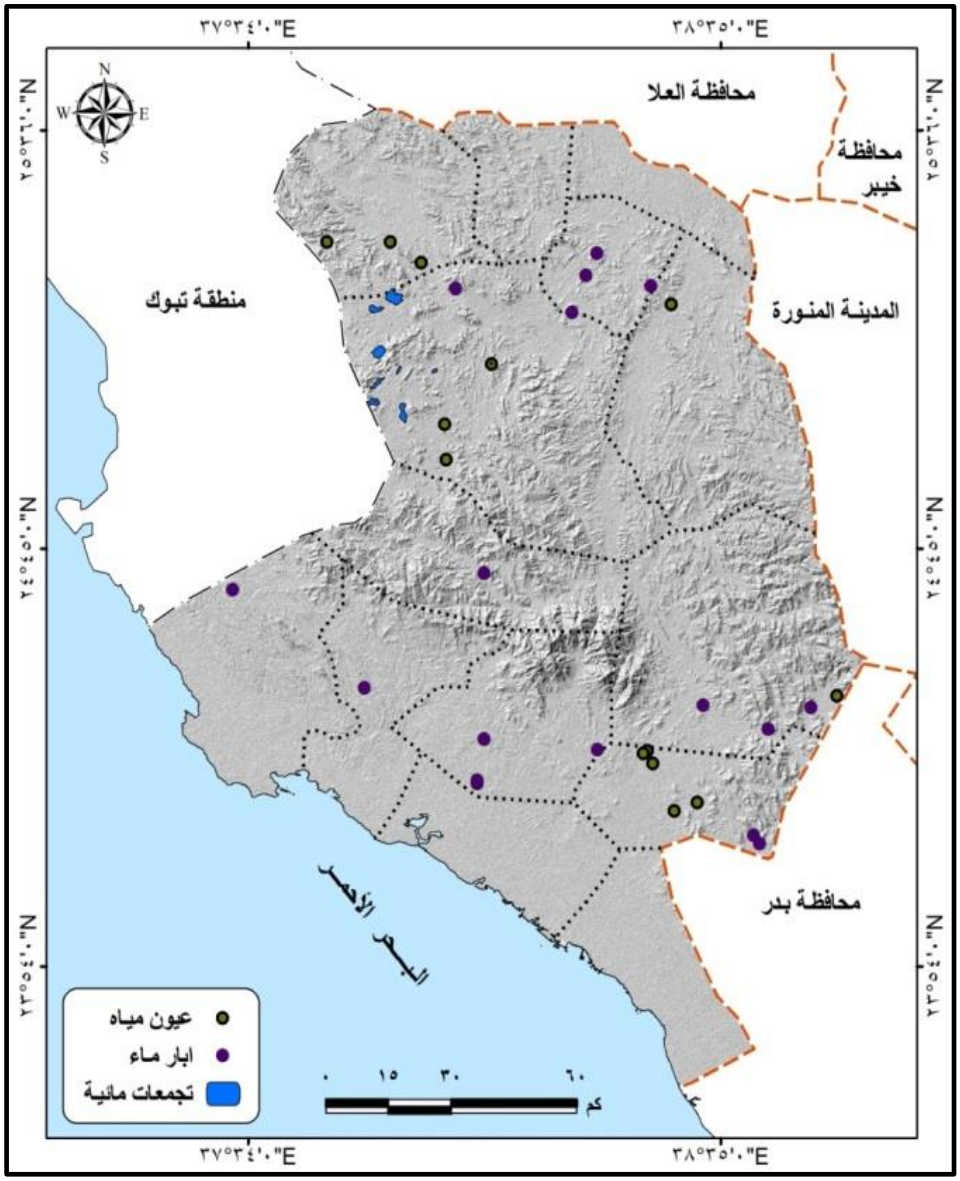

شكل رقم (٤٦): توزيع العيون والآبار المائيّة على مستوى محافظة ينبع في عام (٢٠١٥)

اللوحة رقم (٨)	**اللوحة رقم (٩)**
اللوحة رقم (١٠)	**اللوحة رقم (١١)**
اللوحة رقم (١٢)	**اللوحة رقم (١٣)**
اللوحة رقم (١٤)	**اللوحة رقم (١٥)**

ثانياً- الضوابط البيئية.

وتضم مجموعة من المتغيرات تشتمل على خصائص الغطاء النباتيّ، وغطاء التربة، والحياة الحيوانية، والتدخلات البشرية.

١- (التحليل المُحصل).

أ-نقاط القوى "Strengths".

وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالإمكانات المتاحة
١- سقوط الأمطار، وعلى الرغم من قلتها وسقوطها في أماكن يمكن تحديدها بدقة، فإنها تُنقل إلى أماكن أخرى في ظل انحدارات تخرج من تباياناتها السيول. وبالسيول تتحرك المياه من أماكن مطرية إلى أماكن لم تشهد سقوطها. وبفوائض المياه تخرج العيون، وبمحصلة هذا كله تنمو النباتات بوصفها مراعي طبيعيّة حُددت خصائصها في ظل كفالة الأمطار. ومن أهم النباتات التي تنمو في ظل الكفالة ما يُعرف بـ "الطلح"، حيث يوجد في ظل توزيعات توصف بتبعثرها في مناطق السهول الداخلية على مستوى مركز "الجابرية"، و"ينبع النخل"، و"تلعة نزة". وفي ظل زيادة كمية الأمطار فـ "الطلح" ينمو -كذلك- في شماليّ مركز "المرامية"، و"أميرا"، و"سليلة جهينة". أما النوع الثاني من النباتات فيُعرف بـ "الثمام" وينمو بصفة عامة في مناطق السهول الساحلية، وتحديدًا في ظل توزيعات توصف بأنها الأقل تبعثرًا بمقارنتها بتوزيعات نبات "الطلح". وبصفة عامة فإن نبات الثمام" في إطار شبه متصل في مركز

"سليم"، و"ينبع البحر"، ونبط"، "و"خمال".

٢- تتنوع الحياة الفطرية على مستوى محافظة "ينبع" برًا وبحرًا، وفيما يتعلق بالبر، فتنتشر الحيوانات البريّة كـ "الوعول"، و"النمور العربية"، والضباء"، و"الوبران"، و"الذئاب في نطاق منطقة جبل "رضوى"، و"كلاب"، و"رأس بريدى". كما تنتشر العديد من الطيور المهاجرة في فصلي الربيع والخريف؛ ولاسيما في المناطق الساحلية، حيث تنتشر –آنذاك– طيور "الفلامنجو"، و"النورس"، و"القطقاط"، و"السنونو". وفيما يتعلق بالبحر فتنتشر العديد من المستعمرات التي تتكاثر فيها الشعاب المرجانية في ظل تنوع يكسبها قيمة أكثر من غيرها من المستعمرات المرجانية الأخرى على ساحل البحر الأحمر. وسعيًا إلى الحفاظ على مدخلات الحياة الفطرية بصفة عامة أعلنت إمارة المحافظة عن وجود ثلاث مناطق سيتم تخصيصها بوصفها محميات طبيعيّة، وتتمثل في "شعيب القيرين" و"رأس المخرف"، و"شرم ينبع" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٤٧).

٣- يتغير فعل المجتمع، فتتدفق الأحداث متلاشية، وتبقى آثارها في رباط الزمن دليلًا على وجودية الفعل الذي كان. وفي إطار ذلك تضم محافظة "ينبع" العديد من المظاهر الأثرية التي يمكن إحياؤها بما ينتهي صالحه لدعم القرار الوظيفيّ. ومن هذه المظاهر "عيون السبيل" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (١٦)، "قصر السويق" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (١٧)، وقصر "الحلة" في قرية السويق بمركز "ينبع النخل"، و"الغرف المائيّة" في أعلى جبل "لؤلؤة" بمركز "ينبع النخل"، وقصر "رجا" في

جبل "عرعور" ونقوش "وادي بواط" في مركز "ينبع النخل" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (١٨)، وكذلك كل من "خيف برمة"، و"سوق القوافل"، و"درب الحج" في ذات المركز. وإلى جانب ذلك توجد قلعة "القصبة" في قرية "الفرع" بمركز "العيص" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (١٩). وفي مركز "ينبع البحر" يوجد "قرن الشرم" و"الشونة" بوصفهما مظهرين أثريين. وعلى ضوء ما سبق يتبين أن لمركز "ينبع النخل" النصيب الأوفر من المظاهر الأثرية، والحقيقة أن هذا أمرٌ يُسأل عن سببيته التاريخية التي مر بها هذا المركز تحديدًا.

٤- يخلو الجزء الغالب على مستوى مساحة محافظة "ينبع" من التربة، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٤٨). والحقيقة فهذا أمرٌ يتسق –تمامًا– مع توزيعات المناطق الجبلية وصخورها النارية على مستوى المحافظة. وعلى الرغم من مساحة هذا الجزء فإن كمية التساقط المطريّ من ناحية، وأثرها التحاتى في المناطق الجبلية تحديدًا من ناحية أخرى، كان لها دور في تكوين التربة في مناطق عديدة على مستوى المحافظة، وما تربة الصلصال الرمليّ، والطفل الرمليّ إلا قرائن ذلك؛ ومن ثمّ يمكن القول: إن السيول كان لها (وما زال) دور واضح في تكوين التربة أو حتى نقل المفتتات من مناطق النحت إلى مناطق الإرساب؛ ومن ثمّ فتوزيعات التربة على مستوى المحافظة ما هي إلا نوع من التناغم بين سقوط الأمطار وفعل مائيّتها في ظل الانحدار من ناحية، ونقل نتيجة الفعل إلى مناطق لم تشهد الفعل من ناحية أخرى.

٥- وبالديناميكية سالفة الذكر يمكن القول: إنه يسود في محافظة "ينبع" ثلاثة أنواع

من التربات يتمثل النوع الأول في التربة الصلصالية الرملية، وتتصف بخصوبتها وصالحيتها للزراعة. وينتشر هذا النوع بصفة عامة في مركز "نبط"، و"خمال"، و"ينبع البحر"، و"الجابرية"، و"ينبع النخل"، و"المرامية"، وتتصف عمومية توزيعاتها باتصالها غير المتقطع بين مراكز محددة على مستوى المحافظة. وفيما يتعلق بالمراكز الأخرى فهي لا تخلو من ذات نوع التربة، بيد أن عمومية توزيعاتها تتصف بالتبعثر، وذلك على نحو ما يتضح في مراكز "رخو"، و"العيص"، و"جراجر"، و"المربع"، و"سليلة جهينة"، و"أميرا". أما النوع الثاني: من التربات فُيعرف بتربة "الرمل الطفليّ"، وهو –في مجمله– يتصف بأنه الأقل خصوبة بمقارنته بالنوعين الآخرين من التربة، وتكاد تتفق توزيعات هذا النوع تمامًا مع خصائص توزيعات التربة الصلصالية الرملية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة "ينبع". أما النوع الثالث: من التربات فُيعرف بتربة الطفل الرمليّ، ويتصف –في جملته– بالخصوبة المتوسطة؛ ومن ثمّ فهو يأتي في المرتبة (الثانية) بين مراتب الخصوبة على مستوى أنواع التربات بالمحافظة. وبصدد توزيعات هذا النوع فإنه ينتشر في صورة جيوب بينية تتخلل توزيعات النوعين السابقين، في ظل مساحات توصف بأنها الأقل على مستوى أنواع التربات.

٦- تنمو نباتات "الشورة" (القرم) في منطاق المد والجزر على مستوى الشريط الساحليّ في محافظة "ينبع"، وتتركز في تجمعات شبه غابية عند نهاية وادي "بواط" الذي ينتهي في الشريط الساحليّ شماليّ مدينة "ينبع الهيئة الملكية". وتعد توزيعات نمو هذه النباتات بمنزلة حضانات طبيعيّة تنمو فيها صغار الأسماك لتقتات، وتحتمي من

أي عوارض قد تكون سببًا في فنائها. وإلى جانب نباتات "الشورة" تنمو نباتات "المانجروف" في وسط يجمع بين المائيّة المالحة حيث مياه البحر من ناحية، وبين المائيّة العذبة حيث فيوضات تجمع السيول من ناحية أخرى، وبهذا الالتقاء تتكون منظومة نباتيّة بحرية برية غابية وشبه غابية قلما نجدها في أماكن ساحلية أخرى. ويمثل هذا الوسط –في مجمله– منظومه تعايشية تجمع بين الأسماك، والطيور.

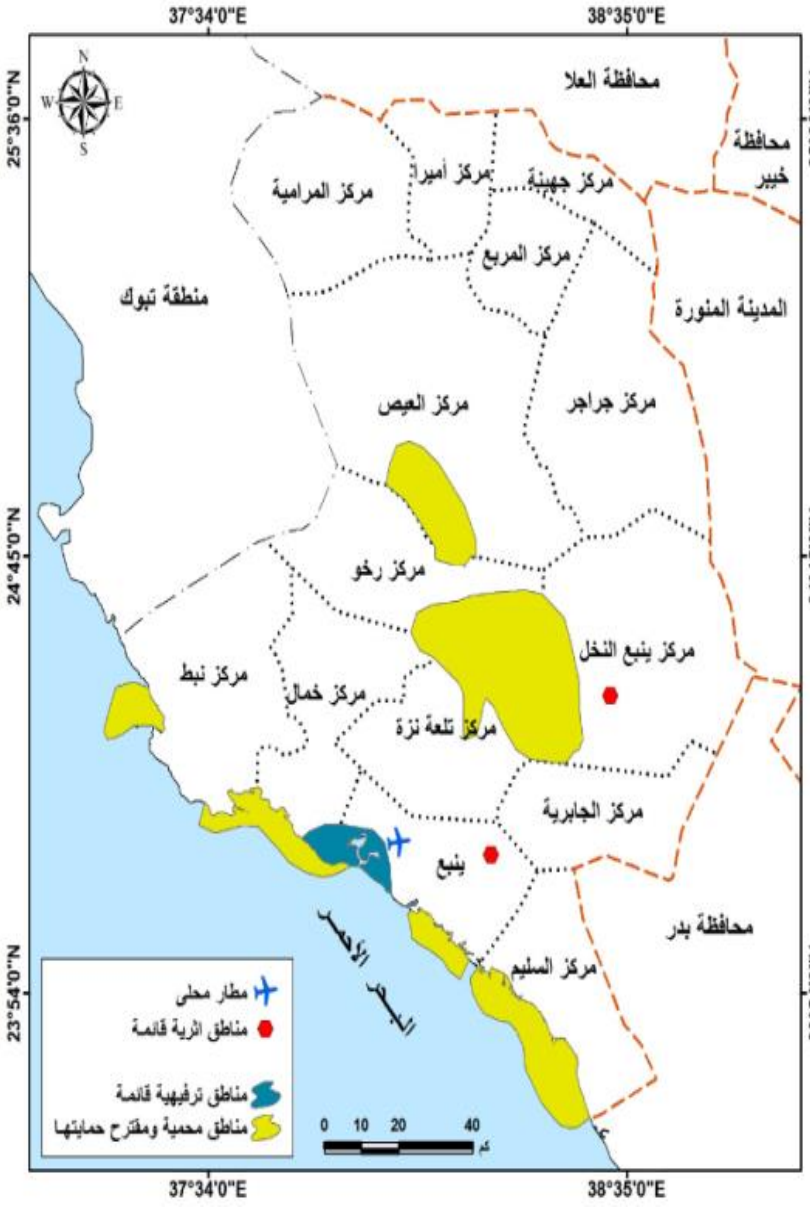

شكل رقم (٤٧): توزيع مناطق المحميات المقترحة

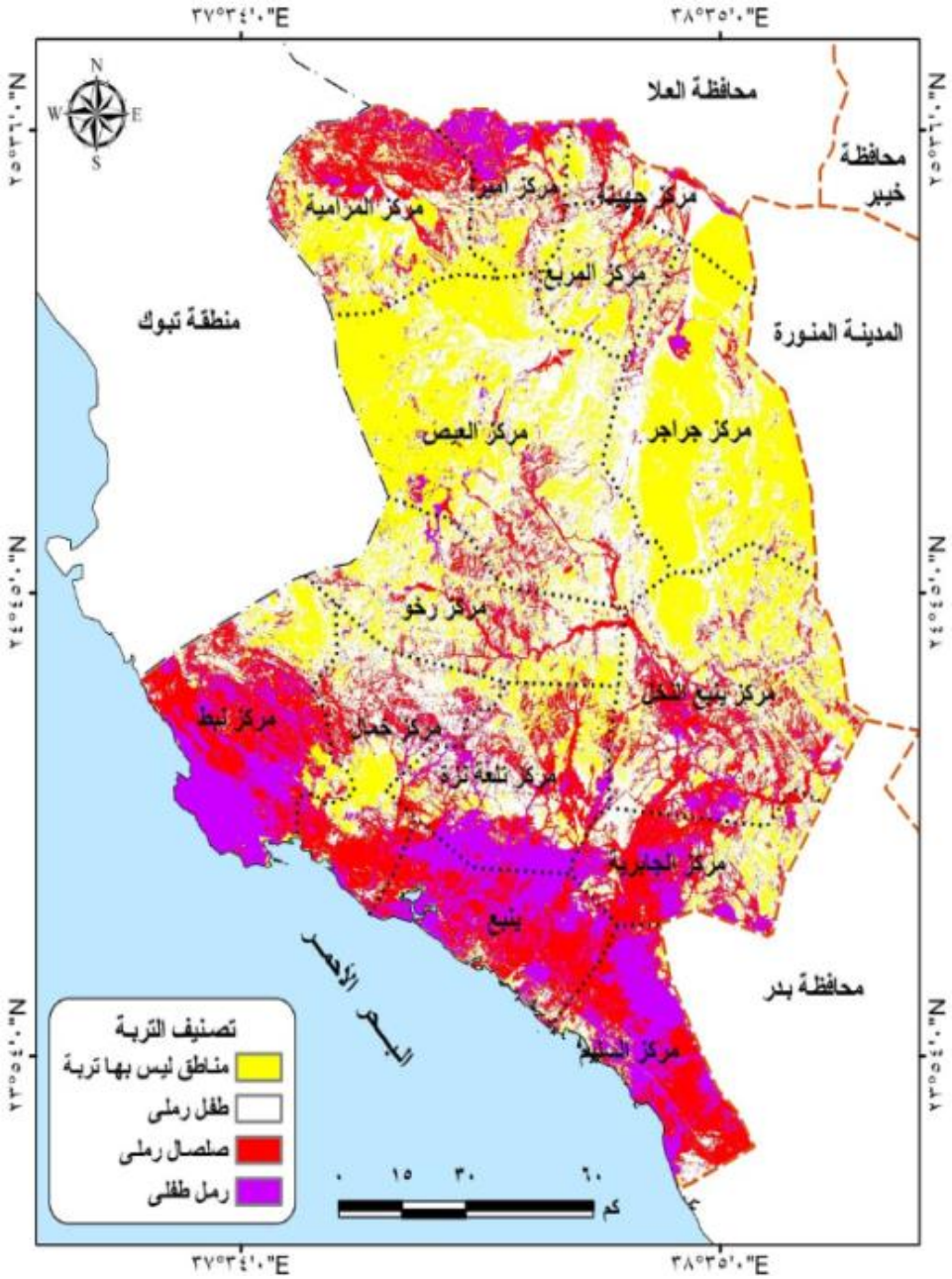

شكل رقم (٤٨): التوزيع العام لغطاء التربة على مستوى محافظة ينبع

اللوحة رقم (١٦): **سبيل بقرية السويقة**	**اللوحة رقم (١٧): إحدى الغرف** **المتهدمة في قصر السويقة**
اللوحة رقم (١٨): بعض النقوش الأثرية	**اللوحة رقم (١٩): قلعة القصبة**

ب-نقاط الضعف "Weaknesses".

وهو ما يمكن التعبير عنه بمعوقات الأداء
١- ضعف الاستفادة من مياه الأمطار، والسيول بالطريقة الأنسب التي يمكن من خلالها تعظيم أثر فعل التساقط المائيّ عامة.
٢- كثرة عمليات الصيد البريّ غير المنظم من شأنه أن يؤدي إلى اختفاء الحيوانات

البريّة. وبصدد الطيور تحديدًا فالغالب عليها هي الطيور المهاجرة التي تستقبلها محافظة "ينبع" في مواسم فصلية معينة، وفي ظل عمليات الصيد غير المنظم فإن ذلك سيؤدي إلى اختفاء العديد من أنواع الطيور.

٣- لا تخضع العديد من المظاهر الأثرية إلى أعمال الصيانة والمتابعة، إنما الصفة الغالبة عليها أنها بالفعل رُصدت بوصفها معرفة.

٤- في ظل خصائص تكوين التربة، فإن الاستفادة منها في مجال الزراعة أو الرعي يجب أن يتصف بدقة نظامية لا يجوز فيها التعدي بالاستغلال الجائر. فالضعف التكوينيّ للتربة بصفة عامة (حتى وإن اتصفت بالخصوبة) من شأنه في ظل التعدي أن يُعرض غطاء التربة إلى مناطق متصحرة، وليس أدل على ذلك من اختفاء أنواع كثيرة من النباتات المعمرة، واستبدالها بأنواع محلية من الحشائش تتصف بفصلية نموها.

٥- قد يؤدي عدم تطهير الممرات الملاحية التي تتخذها السفن للخروج من ميناء ينبع والولوج إليه إلى إعاقة الحركة؛ ولاسيما في أوقات العواصف التي غالبًا ما تؤدي إلى صعوبة الالتزام بالممرات المحددة لها داخل هذه الممرات.

٦- تُمثل السبخات المنتشرة على الشريط الساحليّ لمحافظة "ينبع" بصفة عامة نوعًا من التحدي في سبيل الأخذ بأنماط معينة من التنمية من ناحية، وقد تؤدي ضرورة استغلالها إلى رفع قيمة التكاليف من ناحية أخرى، ويتضح ذلك بصفة خاصة في

الشريط الساحليّ بمركز "سليم"، وبصفة عامة في الشريط الساحليّ بمركزي "خمال"، و"نبط".

٢- التحليل الفرضيّ.

أ-مكامن الفرص "Opportunities" .

وهو ما يمكن التعبير عنه بأشكال الإفادة

١- إمكانيّة تعظيم الاستفادة من المظاهر الأثرية في مجال السياحة، وليست أدل على ذلك من المظاهر الأثرية في مدينة "ينبع البحر". فلقد تحولت العديد من المنازل القديمة المطلة على الميناء البحريّ إلى واجهة سياحيّة مرموقة وذلك على نحو ما يتضح من اللوحتين رقم (٢٠)، و(٢١)، ويُستدل على نجاحها من خلال أعداد زائريها شهريًا. تتصف بعض المناطق على مستوى المحافظة بخصائص طبيعيّة جديرة بأن تُخضع للحماية؛ وذلك للاستفادة منها، والمحافظة عليها. وبناءً على ذلك، وعلى ضوء ما يوضحه الشكل رقم (٤٩) فهناك أماكن جديرة بالحماية، وتتمثل في الأراضي السبخية والنباتيّة في ساحل مركز "سليم" حيث السهول الساحلية وهناك –أيضًا– أماكن جديرة بالحماية في السهول الداخلية، وتتركز في الجزء الجنوبيّ من مركز "العيص" والجزء الغربيّ من مركز "ينبع النخل"، والجزء الجنوبيّ الشرقيّ من مركز "رخو"، والجزء الشماليّ الغربيّ من مركز "تلعة نزة". وإلى جانب ما سبق فهناك أماكن أخرى من المقترح حمايتها وتتمثل في كامل الشريط الساحليّ من مركز "خمال" والعديد من

أماكن الشريط الساحليّ في مركز "نبط".

٢- إمكانيّة تعظيم الاستفادة من مياه السدود؛ ولاسيما سد "العيص"، وسد ""ينبع النخل". ففي ظل محاولة الحفاظ على جسد السد يُسمح للمياه بالمرور عن طريق التسريب المستمر في ظل غياب رؤية واضحة للاستفادة منها في مجال الزراعة؛ ومن ثمّ فثمة احتياج إلى خزانات مائيّة أو توجيه الفائض من المياه نحو مسارات ومناطق لتتشربها وتُخزنها إلى حين يمكن الاستفادة منها.

٣- في ظل انتشار المراعي الطبيعيّة التي تُقدر مساحتها بنحو (٣٦٤٢) كم٢ فثمة إمكانيّة لتعظيم تربية الأغنام في ظل آليات من شأنها أن تزيد من العملية الإنتاجية؛ ولاسيما أن المملكة تستورد أعدادًا كبيرة منها.

٤- إمكانيّة تعظيم الاستفادة من الحضانات الطبيعيّة النباتيّة التي تتخذها الأسماك بوصفها مأوى لها، وذلك باتخاذ تدابير جديدة وخطوات تنفيذيّة لتربية هذه الأسماك بما يُسمح بإنتاجية يُعاد توزيعها على المحافظات غير الساحلية.

٥- إمكانيّة الاستفادة من موسم صيد الحيوانات البريّة عن طريق تحري مجموعة من البرامج السياحيّة التي من شأنها الإسهام في تعظيم صناعة السياحة بما يتناسب مع إمكانات محافظة "ينبع".

٦- إمكانيّة الاستفادة من التربة الخصبة في مجال الزراعة؛ ولاسيما في زراعة الخضروات التي يزداد عليها الطلب في ظل نمو سكانيّ يتصف بالحيوية، وليس مركز "ينبع النخل" عن ذلك ببعيد من الناحية الإنتاجية، وليس مركز "ينبع البحر" عن ذلك

ببعيد من الناحية الاستهلاكية.

اللوحة رقم (٢٠)	
اللوحة رقم (٢١)	

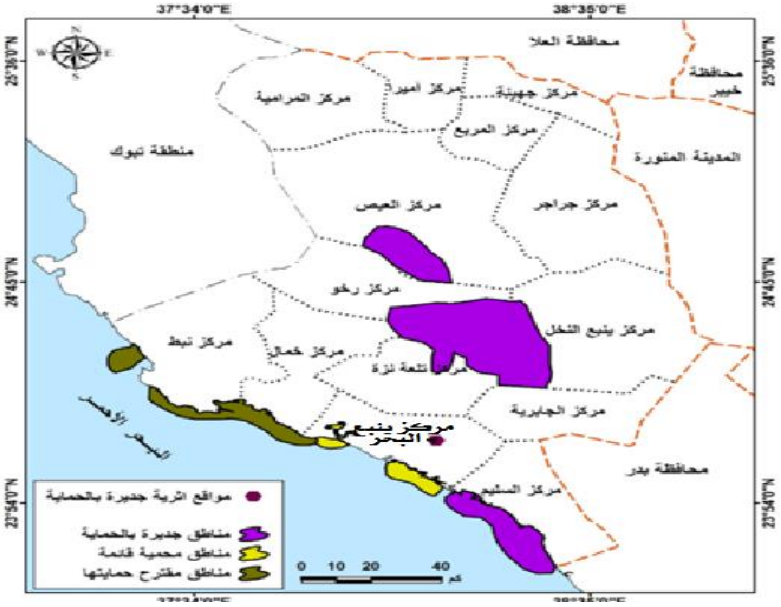

شكل رقم (٤٩): توزيع المناطق الأثرية على مستوى محافظة ينبع

ب-مكامن التهديد "Threats".

هو ما يمكن التعبير عنه بقوى التصادم
١- تمثل التربة الوعاء لضمان نمو المراعي الطبيعيّة وممارسة حرفة الزراعة في أماكن محددة. وفي ظل الرعي الجائر، وعدم استخدام المياه بطرق مناسبة يُراعى فيها قلتها على العموم، فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف إنتاجية الثروة الحيوانية على مستوى المحافظة، وكذلك عدم توافر الخضروات لمركز "ينبع البحر" خاصة وجملة المراكز الأخرى على مستوى المحافظة عامة.
٢- عدم اتخاذ التدابير العاجلة لصيانة المظاهر الأثرية المتنوعة على مستوى مراكز المحافظة من شأنه أن يؤدي إلى فقدانها؛ حيث ستصبح نسيًا متلاشيًا بدلًا من نسيًا منسيًا.
٣- ستعني استمرارية الاعتماد على البيارات بوصفها إحدى السبل الرئيسة في التخلص من مخرجات الصرف الصحيّ، مزيدًا من التسريب الجوفيّ؛ الأمر الذي سيؤدي قطعًا إلى التأثير في المخزون المائيّ من المياه الجوفية في الأماكن التي يتوافر فيها ذلك، أو حتى إضعاف قطاع التربة في أماكن محددة.
٤- ستؤدي التدخلات البشرية المستمرة بوصفها محاولة للاستفادة من الشريط الساحليّ في المراكز المطلة على ساحل البحر الأحمر إلى نوع من التعدي على منظومة التوزان الأحيائيّ في البحر. ليس هذا فحسب بل إن اقتطاع الشريط

الساحليّ بوصفه واجهة للاستثمار بمعزل عن متطلبات المراكز الإدارية وتطلعاتها من شأنه تعطيل خريطة الاستثمار على مستوى المحافظة (أي: عكس ما يُظن) وذلك بإعلاء شأن الاستثمار في قطاع محدد فصليّ على شأن الاستثمار في قطاعات أخرى تتصف بديموميتها من ناحية والاحتياج إليها من ناحية أخرى.

ثالثاً- الضوابط الاجتماعيّة.

وتضم مجموعة من المتغيرات تشتمل على خصائص التركز العمرانيّ، والخصائص الاجتماعيّة، ومستوى الخدمات، واستخدامات الأرض، ومستويات التنمية المكانيّة.

١- (التحليل المُحصل).

أ-نقاط القوى "Strengths".

وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالإمكانات المتاحة
١- تعد محافظة "ينبع" إحدى المحافظات في منطقة "المدينة المنورة" الإدارية التي تنتمي للفئة (أ)، وهذا يعني أنها تنتمي لفئة المحافظات الأكثر أهمية على مستوى المنطقة الإدارية.
٢- تحتوي المحافظة على مدينتين رئيستين: الأولى أصلية النشأة وتتمثل في مدينة "ينبع البحر"، والثانية اصطناعية الوجود وتتمثل في مدينة "ينبع الهيئة الملكية". وفي ظل ذلك فإن هاتين المدينتين لديهما إمكانيّة الدفع بأسباب التنمية على مستوى

المحافظة.

٣- يعتمد مركز "ينبع البحر" في المقام الأول ومن بعده جملة مراكز المحافظة على محطة تحلية المياه الرئيسة في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" في توفير مياه الشرب في إطار من الديمومية. وسواء أكان ذلك عن طريق شبكة المياه أم "الوايت" من "الشيب" فإن إمكانيّة الحصول على مياه التحلية أضحت من الأمور الميسرة للمناطق العمرانيّة كافة على اختلاف خصائصها على مستوى مراكز المحافظة.

٤- يتصف ميناء "ينبع" التجاريّ بوجود محطة لاستقبال الحجاج والمعتمرين عن طريق البحر، وبذلك يستطيع أن يُسهم في استقبال الراغبين لأداء شعائر الحج والعمرة من دول حوض البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وجنوبيّ آسيا، وجنوبيّ شرقيّ آسيا ؛ ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى رفع كفاءة ميناء "جدة" .

٥- يتصف ميناء "ينبع" التجاريّ بتعدد استخدامات أرصفته الإسمنتية، وبذلك فهو مؤهل لاستقبال السفن متعددة الأغراض.

٦- يتصف ميناء "ينبع" بتعدد سعة مخازنه الكلية؛ الأمر الذي يزيد من كفاءة وظيفته التجارية؛ ومن ثمّ تستطيع منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة وإمارة "المدينة المنورة" فيها خاصة أن تُؤّمن احتياجاتها من السلع باختلاف أنواعها للحجاج والمعتمرين الذين يقصدون زيارة الحرم المدنيّ.

٧- يعدّ معدل الأمية بمحافظة ينبع منخفضًا مقارنة ببقية محافظات المنطقة، حيث

يبلغ بين الذكور والإناث نحو (٢٠,٥% و٤٤,٢%) على التوالي، ويجب توجيه جهود التنمية لتخفيض معدلات الأمية؛ وخاصة بين النساء بالمناطق القروية والرفع من مستوى قدراتهم بوجه عام.

٨- وجود مدينة صناعية مستقلة، تلازمت مع وجوديتها مدينة سكنية تخضع لمعايير ذاتية، وكلاهما يمثلان الغاية الطموحية لمراكز المحافظة المختلفة.

٩- تأتي محافظة "ينبع" من حيث حجم السكان في المرتبة الثانية على مستوى مراتب المحافظات المطلة على البحر الأحمر غربيّ المملكة، وعلى الرغم من حجم سكانها الذي لم يتجاوز (٦%) من جملة سكان المحافظات المطلة على البحر الأحمر في تقدير عام (٢٠١٥)؛ فإنه من المتوقع أن تزيد هذه النسبة في عام (٢٠٣٠) بفعل إعادة توزيع السكان المتوقع حدوثه في ظل الأخذ بتنفيذ مدخلات المشروعات التنموية المتوقعة التي سيشهدها الشريط الساحليّ للبحر الأحمر.

ب-نقاط الضعف "Weaknesses".

وهو ما يمكن التعبير عنه بمعوقات الأداء

١- يتسم النمط العمرانيّ بالمحافظة بوجود التجمعات العمرانيّة المنتشرة في صورة قرى موزعة على الطرق الرئيسة وساحل البحر الأحمر والأودية، كما تتسم تلك القرى بصغر الحجم السكانيّ لها، حيث يبلغ المتوسط العام لعدد السكان على مستوى القطاع القرويّ بالمحافظة نحو (٢٣٣) نسمة لكل قرية؛ مما يعكس صغر الأحجام السكانيّة السائدة،

ومن ثمّ يؤثر في اقتصاديّات البنية الأساسية والخدمات كما يقلل من كفاءتها.

٢- تتكون المحافظة من (١٤) مركزًا إداريًا يمكن تقسيمها إلى فئتين غير متساويتين عدديًا. وعلى الرغم من كون الفئتين تمثلان الإطار العام لمحافظة "ينبع" فإن الواقع يحمل وجود العديد من الاختلافات الجغرافيّة بينهما، وهذا من شأنه أن يعرقل وجود رؤية تنموية موحدة على مستوى المحافظة.

٣- يتمثل الوزن التأثيريّ (سواء أكان اجتماعيًا، أم كان سكانيًا، أم كان اقتصاديًا) على مستوى محافظة "ينبع" في مدينة "ينبع البحر"، وهذا أمرٌ يتطلب إعادة توزيع مدخلات التنمية على مستوى مراكز المحافظة بدلًا من تركزها في مركز واحد وفي مدينة واحدة.

٤- تنتشر التجمعات العمرانيّة القروية في صورة تجمعات صغيرة على محاور الحركة الإقليميّة أو على جوانب مجاري الأودية؛ مما يعرض بعضها إلى أخطار السيول، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إمداد هذه التجمعات بالمرافق العامة.

٥- وفيما عدا مدينتي "ينبع البحر"، و"الهيئة الملكية" في مركز "ينبع البحر"؛ فإنه يمكن القول: إن جميع الخدمات على مستوى جملة المراكز الإدارية الأخرى في محافظة "ينبع" إنما تحيا مددًا بظلال خدمات مدينة "ينبع البحر" تحديدًا. وبناءً على ذلك يمكن القول: إن جملة مراكز محافظة "ينبع" تكاد تعيش في إطار من مدارات الانتفاع الخدميّ التي تعتمد –في جملتها– على مدينة "ينبع البحر" دون غيرها.

٦- يتوزع سكان محافظة "ينبع" في مراكز إدارية معينة تنتمي إلى الفئة (أ) وتتمثل في

مركز "ينبع البحر"، و"العيص"، و"ينبع النخل"، و"سليلة جهينة"، و"الجابرية"، و"المربع"، وذلك بنسبة تلبغ (٩١,٣٨%) من جملة حجم سكان المحافظة في تقدير عام (٢٠١٥). وهذا يعني أن ثمة ضرورة تقتضي فهم متطلبات التنمية وإدراكها على مستوى المراكز الإدارية كافة وفق مدخلات أحجامها السكانيّة.

٧- يتركز حجم سكان محافظة "ينبع" في مركز إداريّ واحد، وتحديدًا في مدينة واحدة هي "ينبع البحر"، حيث بلغ حجم سكانها (٢٧٢,٩٣٠) نسمة في تقدير عام (٢٠١٥)، وهذا يعني نسبة تبلغ (٧٨,٠٩%) من جملة حجم السكان.

٨- فيما عدا مركز "ينبع البحر"؛ فإن التوزيع العمرانيّ على مستوى مراكز محافظة "ينبع" يتصف بالتبعثر في ظل مسافات متفاوتة وإن كان يغلب عليها البعد. وهذا أمرٌ من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة صياغة رؤية تنموية واحدة يُراعى من خلالها دقائق خصائص هذه التوزيعات.

٩- لا توجد علاقات خدمية تكاملية أو تشاركية بين مراكز محافظة "ينبع"، إنما تتكثف العلاقات بين مركز "ينبع البحر" من ناحية، وجملة مراكز المحافظة من ناحية أخرى عبر مجموعة من العلاقات يغلب عليها الاتجاه الأحاديّ، ويمكن أن يُطلق عليها المسارات الخدمية التمريرية نحو الأطراف.

١٠- يعاني نظام الصرف باستخدام البيارات ذات القاع المفتوح في التخلص من المخلفات السائلة الخاصة بمدينة ينبع من عدة مشاكل، منها: طفح البيارات وزيادة

منسوب المياه الجوفية ووجود أعباء مالية على السكان؛ نتيجة تكاليف نزح البيارات.

١١- لا تغطي شبكة الطاقة الكهربائية جميع الأجزاء المأهولة بالسكان بالرغم من أن الطاقة الكهربائية تعد من العوامل الأساسية لاستقرار السكان في المناطق القروية؛ ولذلك فهناك حاجة إلى تعزيز توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وربطها بالشبكة العامة للدولة.

١٢- تعاني العديد من المراكز الإدارية من ضعف الخدمات التعليمية بجميع مستوياتها، كما أن صعوبة الوصول من القرى إلى التجمعات الرئيسة يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من وجود الخدمات بها. وفي إطار ذلك يمكن القول: إن أعداد المدارس تتركز في مراكز إدارية معينة هي "ينبع البحر"، و"العيص"، و"ينبع النخل" إلى أن ينتهي الأمر بمركز "تلعة نزا"، و"جراجر"، وأميرا"، و"خمال" بنصيب مدرسة واحدة.

١٣- تتركز الوحدات الصحية الحكومية في مركز "ينبع البحر"، وفيما عدا ذلك فجميع المراكز الإدارية على مستوى المحافظة (فيما عدا العيص حيث يوجد فيه وحدتان) لا يتجاوز نصيبها وحدة صحية واحدة.

١٤- أكثر من نصف مراكز الشرطة والدفاع المدنيّ – في حالة توافرها – تشغل مباني مستأجرة بالإضافة إلى ضعف إمكاناتها وصعوبة ربطها بشبكة الطرق الرئيسة.

١٥- على الرغم من كون محافظة "ينبع" ريفية المساحة بنسبة تصل إلى (٩٤%) من جملة مساحة المحافظة، فإن جميع المراكز الإدارية تخلو تمامًا من الوحدات الزراعية

فيما عدا مركز "رخو" ونصيبه وحدة واحدة من جملة (٣)، أما الاثنتان الأخريان فهما من نصيب مركز "ينبع البحر" الحضريّ.

١٦- يقتصر توزيع الخدمات الاجتماعيّة على ثلاثة مراكز فقط، هي: مركز "ينبع البحر"، و"العيص"، و"ينبع النخل"، وفيما عدا ذلك فجملة المراكز الأخرى على مستوى المحافظة تخلو تمامًا من أي مركز اجتماعيّ.

١٧- تتصف مساحة المراكز الإدارية على مستوى المحافظة بالتفاوت، وفي إطار أحجام سكانها فإن العلاقة الارتباطية بينها ضعيفة جدًا بل عكسية. وبصدد الأخذ بأسباب التنمية؛ فإن ذلك يحتاج إلى فهم دقيق لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه جغرافيّات المراكز؛ استعاضة عما ستكون عليه جغرافيّات المراكز.

١٨- لا رباط بين عدد القرى على مستوى مراكز محافظة "ينبع" الإدارية وبين حجم السكان على مستوى ذات المراكز؛ الأمر الذي يعني أن جغرافيّات هذه القرى إنما تخضع في وجوديتها التكوينية إلى أسباب ذاتية؛ عوضًا عن الأسباب الخارجية، وهذا يعني أنها ستستمر في إطار وجودها الانعزاليّ أكثر من استمراريتها في إطار من الوجودية التشاركية.

١٩- في ظل أعمال الصيانة المتكررة لشبكة مياه التحلية، فإن ذلك يؤدي إلى صعوبة حصول بعض "القرى" و"الهجر" على المياه الصالحة للشرب؛ ومن ثمّ يُستعاض عن الشبكة بنقل المياه عن طريق "الويتات"، وهذا بدوره مُكلف من الناحية الاقتصاديّة وقد

يُسبب عبئًا ماديًا على الكثير من الأسر.

٢- التحليل الفرضيّ.

أ- مكامن الفرص "Opportunities" .

وهو ما يمكن التعبير عنه بأشكال الإفادة

١- تتركز الخدمات الأساسية في بعض التجمعات القروية ذات الثقل السكانيّ النسبيّ؛ مما يجعلها أنوية جيدة للتنمية في المخططات شبه الإقليميّة في إطار شبكة العمران بالمحافظة، ومن أهم هذه التجمعات (العيص، وسليلة جهينة، والمربع) بالإضافة إلى التجمعات القريبة من مدينة ينبع في مركز "ينبع النخل" و"تلعة نزا" و"نبط" والتي تعدّ تجمعات شبه حضرية بتأثير قربها النسبيّ من مدينة "ينبع البحر".

٢- تضم المحافظة مشروع توسعة شبكة المياه بينبع البحر، وتغطي هذه الشبكة وتؤمن وصول مياه الشرب إلى العديد من أحياء المدينة.

٣- يتوافر بالمحافظة شبكات التغذية بالطاقة الكهربائية بوصفها أحد العوامل الداعمة لعملية التنمية ويجري حاليًا استكمال هذه الشبكة؛ لتغطي بقية المناطق.

٤- التركيب العمريّ للسكان السعوديين على مستوى محافظة "ينبع" يسمح في المستقبل بقوة عاملة في سن العمل تستطيع أن تشكل رصيدًا مجتمعيًا يضمن نجاح سياسة توطين الوظائف بشرط أن يتم ذلك في إطار تخطيط شامل يأخذ في اعتباره مخرجات منظومة التعليم واحتياجات سوق العمل، كما سيكون من الأهمية التوسع في

التدريب؛ بغرض إعادة التأهيل والتوجيه لتغيير اتجاه الشباب السعوديّ نحو قبول فرص عمل حتى وإن لم تتفق مع تطلعاتهم.

٥- هناك إقبال واضح في مجتمع محافظة "ينبع" على التعليم، حيث تمثل نسبة الطلبة والطالبات بمراحل التعليم الثلاثة نحو (٥٩,٥%)،(٣٨,٧%) على الترتيب من إجماليّ عدد الإناث والذكور بالمحافظة وهي نسبة قريبة من المعدل العالميّ.

٦- تشير البيانات إلى أن هناك إقبالًا بين الإناث على التعليم بمراحله المختلفة، حيث بلغت نسبة الإناث (٤٦,٧%) من إجماليّ عدد الإناث بالمحافظة وهو ما يمثل إمكانات جيدة للقوى العاملة لزيادة معدل إسهام الإناث في قوة العمل وتلبية الاحتياجات من العمالة النسائية.

ب-مكامن التهديد "Threats".

هو ما يمكن التعبير عنه بقوى التصادم
١-في ظل التفاوت الواضح في توزيع السكان على مستوى مراكز المحافظة فإن ذلك من شأنه أن يُعرقل الأخذ بأسباب التنمية في ظل رؤية كلية جامعة؛ وذلك لأن مدينة "ينبع البحر" ستكون في إطار ذلك القطب المستحوذ على المدخلات التنموية كافة.
٢- تعيش جملة قرى مراكز المحافظة في إطار عمومية الخصائص الحضرية لمركز "ينبع البحر"؛ الأمر الذي يعني أن التحميل التعايشيّ لا يقع بين حضرية احتياجية وحضرية استجابية، بل يقع بين ريفية احتياجية يبلغ عدد قراها (٥٤) قرية، وحضرية

استجابية تتمثل في مركز "ينبع البحر". وشتان الفرق بين ما يعنيه الاحتياج الريفيّ من احتياجات وما يمكن أن يلبيه الحضر من استجابات؛ ومن ثمّ فإن ذلك سيؤدي إلى تأصيل الهوة بين مركز "ينبع البحر" من ناحية، وبين مراكز محافظة "ينبع" من ناحية أخرى.

٣- في ظل تنامي الاعتماديّة الخدمية على مركز "ينبع البحر"؛ فإن جملة مراكز محافظة "ينبع" الأخرى ستفتقر إلى وجود أي دوافع من شأنها أن تساعد في استنهاض ما في المراكز من مدخلات تنموية.

٤- عدم التوازن في توزيع حجم السكان على مستوى مراكز المحافظة وتركزها في مركز إداريّ واحد من شأنه أن يخضع المراكز الأخرى كافة على مستوى محافظة "ينبع" إلى التأثر بمدخلات التغيير الخارجية التي قد لا تتناسب جغرافيّاتها مع معطيات ما هو قائم بوصفها واقعية تعايشية، وهذا أمرٌ طبيعيّ؛ كونها لا تمثل أوزانًا تأثيرية.

٥- تركز المدارس في مراكز معينة دون غيرها على مستوى المحافظة، من شأنه أن يؤدي إلى التسرب من التعليم في سنوات دراسية مبكرة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية على عموميتها.

٦- افتقار العديد من المراكز الإدارية للخدمات الاجتماعيّة من شأنه أن يؤثر في عدم استيعاب السكان للعديد من المعطيات التنموية التي بدورها تمثل الخطوة الأولى في سبيل الأخذ بمدخلات التنمية.

رابعاً- المحددات الاقتصاديّة.

وتضم مجموعة من المتغيرات تشتمل على خصائص الموارد الاقتصاديّة، و الأنشطة الاقتصاديّة، والمشروعات الاستثمارية، والتوطن الاقتصاديّ.

١- (التحليل المُحصل).

أ- نقاط القوى "Strengths".

وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالإمكانات المتاحة
١- تتصف مدينة "ينبع البحر" في مركز "ينبع البحر" بتركز وظيفيّ متعدد، فهي تجمع بين الوظيفة التجارية، والخدمية، والسكنية، والسياحيّة.
٢- تعد مدينة "ينبع الهيئة الملكية" (ذات الطابع الخاص) في مركز "ينبع البحر" مركز التوطن الصناعيّ لا على مستوى محافظة "ينبع" فحسب - على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥٠)- بل على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وكذلك جملة محافظات النطاق الغربيّ في المملكة.
٣- تنتشر العديد من المعادن على مستوى بعض المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، حيث توجد خامات القصدير، والتنجستين، والكروم، في مركز "المرامية"، والذهب، والفضة، في مركز "العيص"، والزنك، والرصاص" في مركز "تلعة نزا" وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٥١).

٤- تنتشر الصخور البركانية في العديد من مراكز المحافظة ومنها "العيص"، ورخو" وذلك على نحو ما يتضح من اللوحتين رقم (٢٢)، و(٢٣) والشكل رقم (٥٢).

٥- تنتشر حرفة الزراعة في العديد من مراكز محافظة "ينبع"، وتتمثل في مركز "أميرا"، و"المرامية"، "العيص"، و"جراجر"، و"ينبع النخل"، و"تلعة نزا"، و"خمال".

٦- تنتشر العديد من المناطق ذات الإمكانات الصالحة للزراعة في مراكز محافظة "ينبع" ومنها مركز "الجابرية"، و"ينبع النخل"، و"نبط"، و"ينبع البحر"، و"سليم" وذلك على نحو ما يتضح من الشكلين رقم (٥٣)، و(٥٤)

٧- تنتشر العديد من مناطق الرعي، والصالحة للرعي على مستوى العديد من مراكز محافظة "ينبع" وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٥٥).

٨- يوجد في محافظة "ينبع" ميناءان رئيسان، هما: ميناء "ينبع التجاريّ" الذي يوجد في مدينة "ينبع البحر" وكذلك ميناء "ينبع الصناعيّ" الذي يوجد في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥٦).

٩- يوجد في المحافظة المحطة الرئيسة لتحلية مياه البحر على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية، وهي تغذي بدورها إمارة "المدينة المنورة" والعديد من محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية .

١٠- يقع مركز "سليم" إلى الجنوب من مركز "ينبع البحر" بمدينتيه الرئيستين على مستوى محافظة "ينبع"، وهو –في جملته– يطل على شريط سهليّ ساحليّ على البحر

الأحمر، وفي إطار الخصائص السهلية والبحرية؛ فإنه يعد أحد الاتجاهات التوسعية لوظيفة مدينة "ينبع الهيئة الملكية"، كما أن خصائصه تؤهله للقيام بدور الوظيفة اللوجستيّة على مستوى محافظة "ينبع".

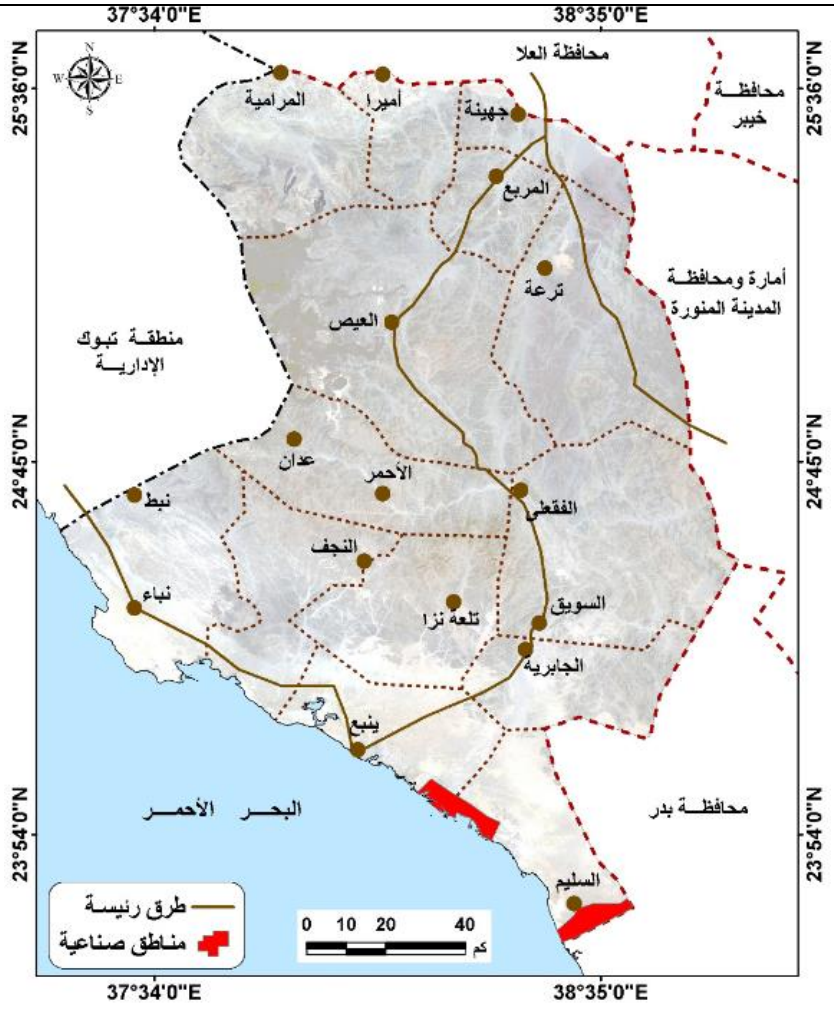

شكل رقم (٥٠): توزيع المناطق الصناعية

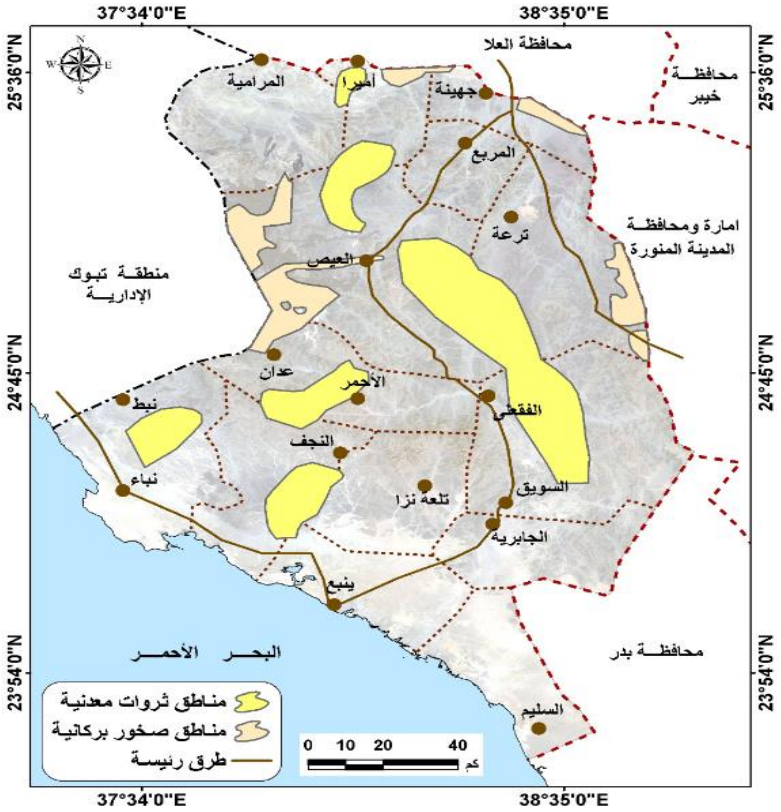

شكل رقم (٥١) نوزيع الثروات المعدنية

اللوحة رقم (٢٢)	**اللوحة رقم (٢٣)**

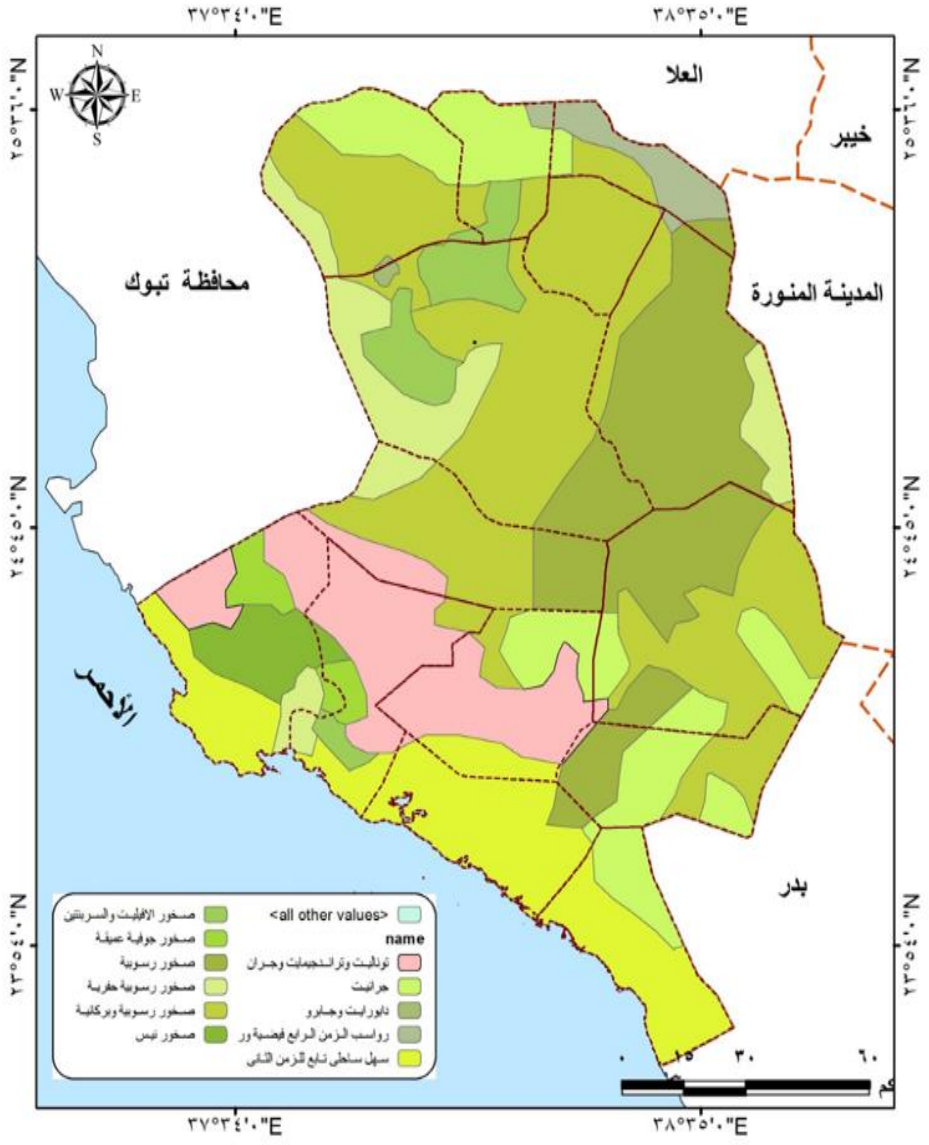

شكل رقم (٥٢): أنواع الصخور على مستوى محافظة ينبع

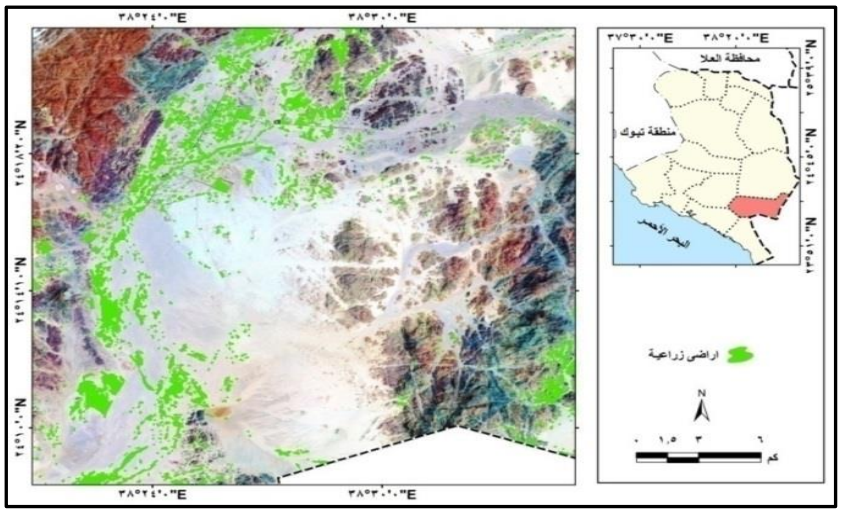

شكل رقم (٥٣): توزيع المناطق الزراعية في مركز الجابرية

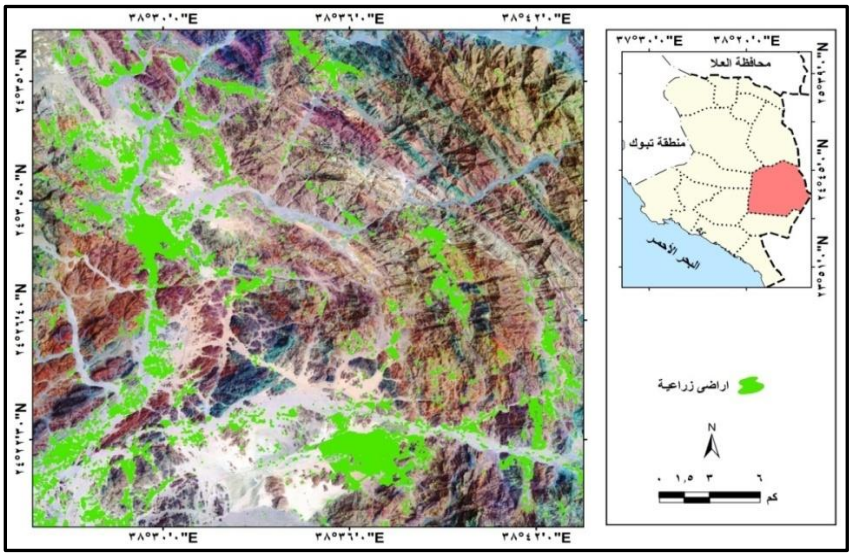

شكل رقم (٥٤): توزيع المناطق الزراعية في مركز ينبع النخل

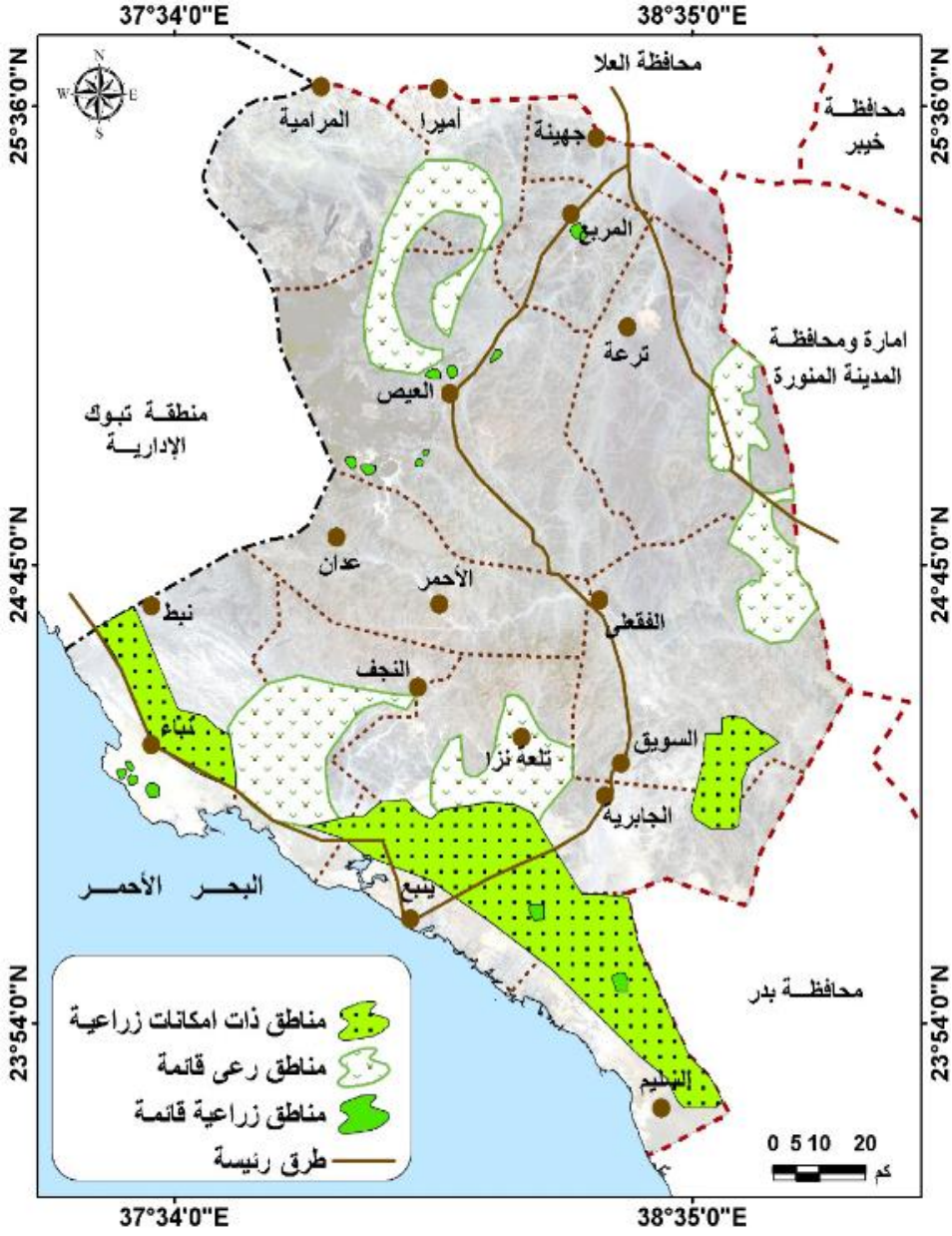

شكل رقم (٥٥): توزيع المناطق ذات الإمكانات الزراعية

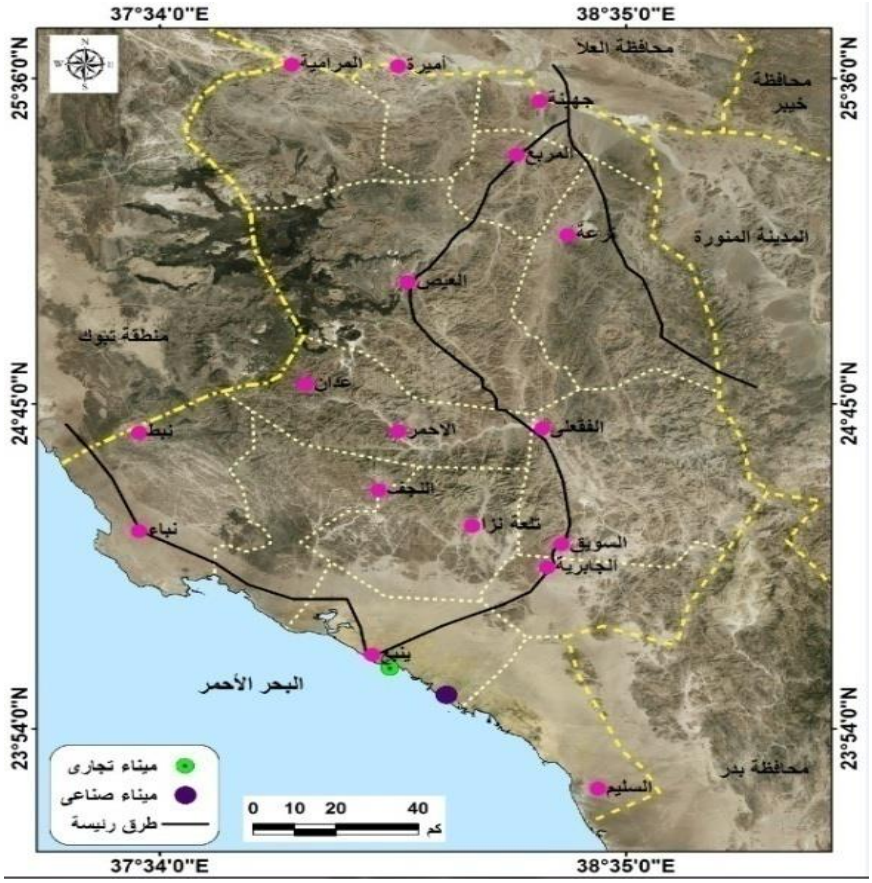

شكل رقم (٥٦): الميناء الصناعيّ في مركز ينبع البحر

ب- نقاط الضعف "Weaknesses".

وهو ما يمكن التعبير عنه بمعوقات الأداء
١- تقوم الزراعة في المراكز الإدارية التي تتوافر فيها إمكاناتها؛ اعتمادًا على ما ينتهي إليها من مائيّة مطر يتصف بفصليته السنوية، وبكميته المتذبذبة. وسواء أكان الحصول

على الماء من المطر مباشرة أم كان من خلال العيون التي يتسرب إليها المطر؛ فإن التوسع في الوظيفة الزراعية يتطلب العديد من المشروعات التي ترتبط بأشكال حصاد المطر وآليات تنفيذه.

٢- يعدّ تفتت الملكية الزراعية من المحددات الرئيسة نحو الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، حيث يؤدي هذا التفتت إلى سوء إدارة المزارع؛ ومن ثمّ انخفاض عوائدها الاقتصاديّة.

٣- تقوم مدينة "ينبع الهيئة الملكية" –في المقام الأول– على الوظيفة الصناعية، بل تكاد تكون الوظيفة الصناعية –الآن– الوظيفة الرئيسة الذي يُسعى لمحافظة "ينبع" أن تدور في فلكها على مستوى محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية. وفي إطار ذلك تتوطن الصناعة في الجزء الجنوبيّ من مركز "ينبع البحر" في شريط متصل من الشركات الصناعية واحدة بعد أخرى في هيئة لا تتكرر في كثير من مناطق التوطن الصناعيّ. والحقيقة أن ظاهر هذا أمرٌ إيجابيّ، بيد أن باطنه ينطوي على العديد من الأمور السلبية التي تتجاوز حد التلوث؛ لتصل إلى حد الأمن القوميّ.

٤- لا تتوزع المشروعات الاستثمارية بالتساوي على مستوى المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، وهذا أمرٌ طبيعيّ على ضوء اختلافات الجغرافيات في كل منها، بيد أن هذه الاختلافات لا يجب أن تكون الأسباب الداعمة؛ لخلو العديد من مراكز المحافظة من أي مشروعات استثمارية.

٥- تتصف المراعي الطبيعيّة على مستوى مراكز المحافظة الإدارية بعدم ديمومية وفرة

نباتاتها؛ ومن ثمّ فكثير من أصحاب رؤوس الأغنام والإبل يعتمدون على شراء العلف المستجلب من مناطق أخرى؛ ولاسيما منطقة "تبوك" في شماليّ "المملكة العربية السعودية"، وهذا أمرٌ قد يطيق تكاليفه بعضهم وبعضهم الآخر قد لا يطيقه؛ ومن ثمّ فحرفة الرعي تحتاج إلى إعادة النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها المحافظة على ديمومية المراعي الطبيعيّة؛ ولاسيما في ظل كثرة الطلب على الأغنام.

٦- محدودية الهيكل الاقتصاديّ في شماليّ المحافظة، حيث ينحصر في عدد محدود من الأنشطة الخدمية والحرفية والرعي؛ الأمر الذي يحتاج إلى ضرورة تنويع القاعدة الاقتصاديّة في هذه المناطق وفي محافظة "ينبع" بصفة عامة.

٢- التحليل الفرضيّ.

أ- مكامن الفرص "Opportunities" .

وهو ما يمكن التعبير عنه بأشكال الإفادة
١- يعد التركيب الوظيفيّ لمركز "ينبع البحر" أحد المدخلات الرئيسة التي تسهم في سد احتياجات مراكز المحافظات الأخرى، شريطة أن يكون ذلك في إطار من التشاركية التي تعين على الاستفادة من إمكانات المراكز كافة على مستوى المحافظة.
٢- يعد مركز "سليم" أحد المناطق التي يمكن استثمارها في مجال تكرير البترول الذي يتم نقله إلى المنطقة الغربيّة وتحديدًا "ينبع" عبر خط "التابلاين"، وسيؤدي ذلك إلى

الاستفادة من فرق السعر بين بيع البترول خامًا، وبين بيعه في صورة مشتقات متعددة.

٣- تحتوي العديد من المراكز الإدارية في محافظة "ينبع" على العديد من المعادن الفلزية وغير الفلزية، كما توجد بها العديد من المحاجر التي تُستخدم خاماتها في مجال البناء.

٤- تمثل المراكز الإدارية الساحلية في محافظة "ينبع" وتحديدًا مركز "نبط"، و"خمال"، و"ينبع البحر"، و"سليم"؛ بوابات الولوج إلى منطقة "المدينة المنورة" خاصة، وإلى منطقة "مكة المكرمة" عامة؛ ومن ثمّ يمكن لهذه المراكز أن تمارس وظائف تخصصية تكاملية ينتهي صالحها إلى جملة المناطق الإدارية في الجزء الغربيّ من المملكة.

٥- في ظل الأخذ بتنفيذ بعض المشروعات التي من شأنها أن تُسهم في حصاد المطر واستخدام مائيّته في إطار من الديمومية؛ فإن ذلك سيؤدي إلى ترسيخ مدخلات الوظيفة الزراعية في محافظة "ينبع"؛ الأمر الذي سيكون له مردود من الاكتفاء الذاتيّ من الخضروات والفاكهة. أما فائض ذلك فإن محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية يمكن أن تكون السوق الخصب لتلك الفوائض.

٦- في ظل الأخذ بتنفيذ بعض المشروعات التي من شأنها أن تُسهم في حصاد المطر واستخدام مائيّته في إطار من الديمومية؛ فإن ذلك سُيسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في إنماء حرفة الرعي وتوفير الرؤوس التي يزداد عليها الطلب طوال العام.

٧- يمثل الشريط الساحليّ للمحافظة قيمة استثمارية في مجال وظيفة السياحة طوال

فصول السنة الأربعة؛ اعتمادًا على مدخلات مجموعة من المقومات الطبيعيّة والثقافية.

٨- تتوفر المقومات كافة الطبيعيّة، والمكانيّة، والاقتصاديّة، ليصبح مركز "سليم" محطة لوجيستية تتجاوز الإقليميّة، وقد بدأ العمل في ذلك على نحو ما يتضح من اللوحة رقم (٢٤).

٩- درجة الحرارة العالية التي تسود المحافظة بوجه عام تجعل العام كله صالحًا للزراعة، وليس هناك خطورة من الصقيع إلا في أوقات محدودة من العام.

١٠- توفر المساحات غير المعمورة في محافظة ينبع والمقدر مساحتها بنسبة (٧٦,٣%) من جملة مساحة المحافظة إمكانات وموارد متعددة لمختلف الأنشطة العمرانيّة الممكن قيامها في المدى القريب والبعيد مع الأخذ في الاعتبار المحددات البيئية والطبيعيّة والتي تمثل قيودًا على التنمية المستقبلية وتوزيع الأنشطة والاستعمالات الإقليميّة بها.

١١- تمتلك محافظة ينبع في المناطق المطلة على ساحل البحر الأحمر، وفوق بعض الجبال المرتفعة إمكانات وفرصًا جيدة للتنمية العمرانيّة المرتبطة بالنشاط السياحيّ الترويحيّ.

١٢- إن انضمام المملكة لاتفاقية (الجات) سيساعد على إيجاد فرص تنافسية للمنتجات الوطنية، وفي تذليل كثير من العقبات التي تعترض الصادرات السعودية، وسيكون لذلك انعكاسات إيجابية على التنمية بالمحافظة، حيث سيساعد على تشجيع الكثير من

الأنشطة الاقتصاديّة التي تتمتع بمزايا نسبية.

١٣- ترتكز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في محافظة ينبع على القطاعات الرئيسة المدرة للدخل والإنتاج والمولدة لعوامل النمو في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى، وتمثل الزراعة والسياحة والأنشطة الخدمية والصناعة دورًا رئيسًا في إيجاد فرص العمل الجديدة واستيعاب فرض العمل المتزايد نتيجة نمو السكان.

١٤- تشهد تاريخية مركز "ينبع النخل" بأنه كان أحد المحطات الرئيسة في طريق الحج الشاميّ والمصريّ في ظل ما كان يتصف به من خصائص طبيعيّة، واقتصاديّة. بل تشهد تاريخته بأنه كان بمنزلة محطة ترانزيت؛ حيث كان الحجيج يتركون بعضًا من أغراضهم؛ للتزود بها في طريق عودتهم أو حتى بيعها؛ للاستفادة من أثمانها لاستكمال رحلتهم المباركة. وعلى ضوء ذلك وبناءً على وجود ميناء "ينبع البحريّ" ، وكذلك "مطار ينبع الدوليّ"؛ يمكن لهذا المركز أن يكون محطة للتفويج سواء أكان للحجيج أو حتى المعتمرين القادمين من بلاد الشام عامة أو حتى مصر والسودان خاصة.

اللوحة رقم (٢٤): **المنطقة اللوجيستية**	

ب- مكامن التهديد "Threats".

هو ما يمكن التعبير عنه بقوى التصادم
١- يجب غلق منطقة التوطن الصناعيّ المتنامية في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وكذلك امتدادها المتوقع في مركز "سليم" بإطار من الرقابة الدفاعية الجوية؛ كونها تمثل أحد المناطق المهمة على مستوى المملكة حاضرًا ومستقبلًا. ٢- عدم وجود خريطة استثمارية متوازنة من شأنه أن يؤدي إلى تغليب أحد المراكز الإدارية على المراكز الإدارية الأخرى كافة، وتحديدًا مركز "ينبع البحر"، على مستوى المحافظة، وهذا بدوره سيؤدي إلى اتساع الفجوة التنموية وتآكل المردود الاقتصاديّ؛ وذلك لأن عوائد مركز "ينبع البحر" سُيعاد توزيعها على المراكز كافة، وستنتهي المحصلة إلى لا انتفاع. ٣- عدم وجود مشروعات من شأنها أن تُسهم في حصاد المطر سيؤدي إلى إضعاف إمكانيّة التوسع زراعيًا أو رعويًا.

خامساً- محددات العلاقات المكانيّة.

وتضم هذه المحددات مجموعة من المتغيرات تشتمل على خصائص الطرق الفرعية، وخصائص الطرق الرئيسة، وإمكانات سهولة الوصول والاتصال.

١- (التحليل المُحصل).

أ- نقاط القوى "Strengths".

وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالإمكانات المتاحة

١- توجد العديد من الطرق الرئيسة على مستوى المحافظة، وذلك على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥٧). وبصفة عامة تربط هذه الطرق بين المحلات العمرانيّة على نحو ما يتضح فيما يأتي:

ينبع/السويق/الفقعلى/العيص/المربع/ ومنها إلى محافظة "العلا".

ينبع/سليم/ ومنها إلى محافظة بدر.

ينبع/السويق/الفقعلى/العيص/المربع/ ومنها إلى إمارة "المدينة المنورة".

سليم/ينبع/نباء/ ومنها إلى محافظة "أملج".

٢- يعد ميناء "ينبع التجاريّ" إحدى المحطات الرئيسة في طريق النقل البحريّ على مستوى حوض البحر الأحمر. وتشهد تاريخيته أنه كان يقع ضمن إحدى محطات الطرق التجارية البحرية والبريّة التي تربط بين الشرق حيث "مصر" من ناحية، ودول الغرب الأوروبيّ من ناحية أخرى (عمر الفاروق، ١٩٧٩: ٤٢). بل تشهد تاريخيته أنه كان ميناء المدينة المنورة الرئيس على البحر الأحمر خلال فترة الدولة العثمانية بعدّه مدخلًا للحجاج والمعتمرين.

ب- نقاط الضعف "Weaknesses".

وهو ما يمكن التعبير عنه بمعوقات الأداء
١- ترتبط بعض المراكز على مستوى المحافظة بعلاقات مكانيّة في إطار طرق غير مُعبدة، وخالية من أي خدمات. ٢- قلة أعداد المحطات الخدمية على الطرق الداخلية التي تربط العديد من المراكز الإدارية على مستوى المحافظة ٣- في ظل تباعد المسافات بين المراكز الإدارية على مستوى المحافظة، وفي ظل عدم وجود طرق تربط بينها؛ فإن ذلك من شأنه أن يُعرقل عدم الأخذ بأسباب التنمية ويُضعف التأثير التنمويّ بين المراكز الإدارية. ٤- تفتقر العديد من الطرق؛ ولاسيما طريق "العيص"/"ينبع البحر" إلى وجود الحواجز السلكية التي تحول دون مرور الإبل تحديدًا في أثناء بحثها عن الطعام.

٢- التحليل الفرضيّ.

أ- مكامن الفرص "Opportunities" .

وهو ما يمكن التعبير عنه بأشكال الإفادة
١- إمكانيّة إنشاء بعض الطرق الفرعية؛ سعيًا إلى تعزيز العلاقات المكانيّة على نحو ما يتضح من الشكل رقم (٥٨). وبصفة عامة ستربط هذه الطرق بين المحلات العمرانيّة على نحو ما يتضح فيما يأتي:

نبط/النجف/تلعة نزا/ السويق.

الفقعلى/ترعة نزا/المربع.

المربع/سليلة جهينة/أميرا/المرامية.

٢- يخدم المحافظة بعض محاور الطرق الإقليميّة ضمن شبكة الطرق على المستوى الوطنيّ، ويضاف إلى ذلك المحور العرضيّ السريع الجاري تنفيذه، حيث يربط بين مدينة الجبيل على الخليج العربيّ شرقًا وحتى "ينبع" على ساحل "البحر الأحمر" في غربيّ المملكة.

٣- يمثل مركز "سليم" الإداريّ قيمة تنموية مُضافة إلى موانئ محافظة "ينبع" في حالة إنشاء محطة لوجيستية، وبذلك ستتجاوز قيمة الموانئ في محافظة "ينبع" مستوى المحلية، والإقليميّة لتصل إلى حد العالمية.

ب- مكامن التهديد "Threats".

هو ما يمكن التعبير عنه بقوى التصادم
١- عدم وجود طرق مُعبدة تربط بين المراكز الإدارية على مستوى المحافظة من شأنه أن يعضد الانقطاع المكانيّ بين المراكز وبعضها بعضًا.
٢- في ظل تباعد المسافات بين المراكز الإدارية، وافتقار المحافظة للطرق الرابطة بينها فإن ذلك سيؤدي إلى تأصيل قطبية المركز الواحد الذي تتوافر فيه الخدمات كافة، كما سيؤدي إلى تأصيل ضعف البنية الخدمية على مستوى المراكز الإدارية كافة. وبهذا كله لن تخرج

المراكز الإدارية على مستوى محافظة "ينبع" من التبعية الانتفاعية التي تدور في فلك مركز "ينبع البحر" تحديدًا.

٣- قلة الحواجز السلكية التي تحد من حركة الإبل ستؤدي إلى زيادة عدد الحوادث، وفي ظل قلة الخدمات؛ فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكانيّة تقديم المساعدة للمصابين.

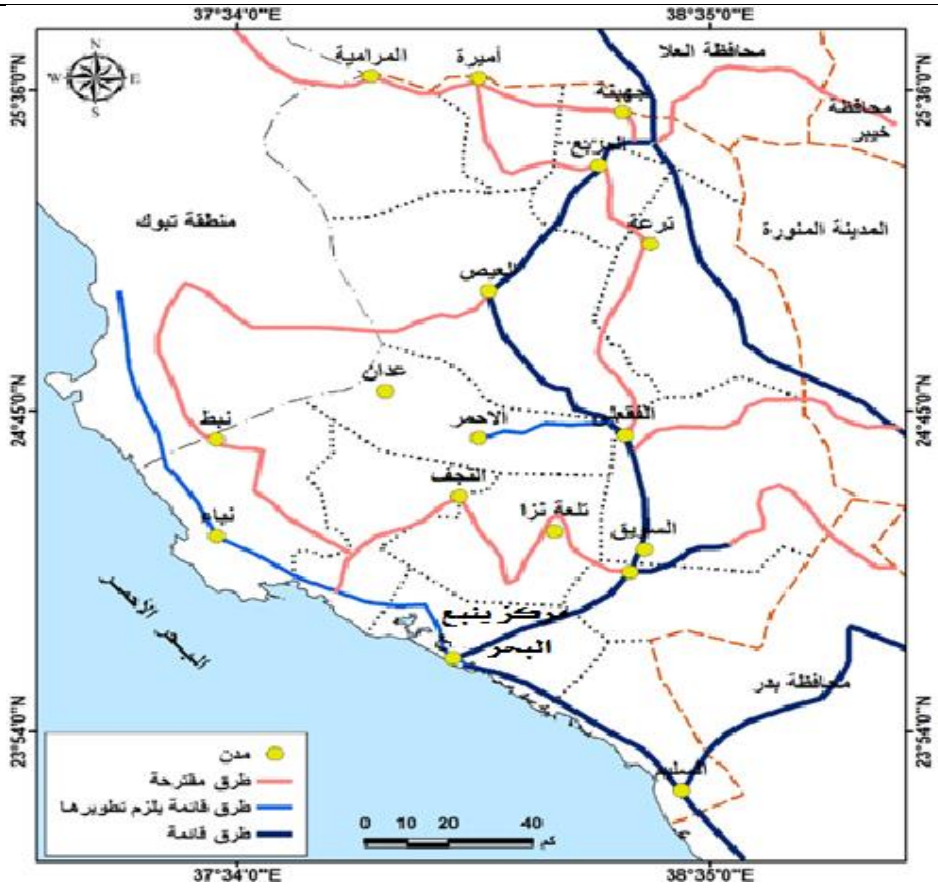

شكل رقم (٥٧): الطرق الرئيسة على مستوى محافظة ينبع

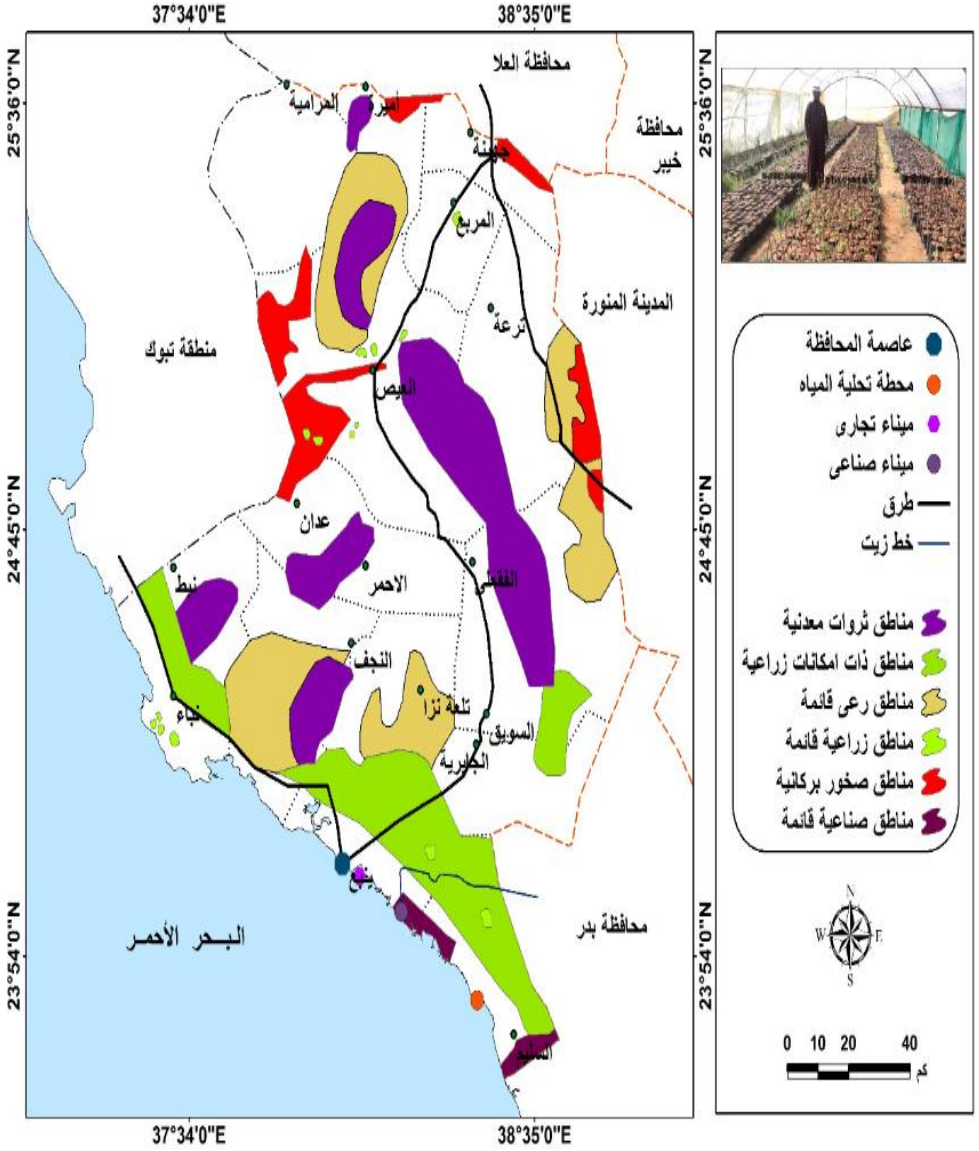

شكل رقم (٥٨): توزيع المناطق ذات الإمكانات الاقتصاديّة على مستوى محافظة ينبع

والحصلة، وفي عبارة اختزالية أشبه بالإطار الحاوي، يمكن القول: إن الإمكانات التنموية على مستوى محافظة "ينبع" ومراكزها أثرت في تكوين مجموعة من الجغرافيات بعضها بجانب بعض داخل الزمن الواحد. وعلى الرغم من كونها جغرافيّات محافظة واحدة، فإنه لم يُكفل لها أن تكون بعضها من بعض، وتلك هي مخرجات الإمكانات التنموية التي اختزلت الزمن فأضحت تعيش الماضي، والحاضر، وتداعيات المستقبل في آن واحد. وقد ينظر بعض الباحثين إلى هذا الاختزال بعدّه قدرة تعايشية تجاورت فيه جملة الجغرافيات في هيئة أقرب إلى التعاقب الوثائقيّ، وهذا أمرٌ لا يحدث إلا بفعل تستطيع فيه قدرات المجتمع أن تتجاوز الزمن ذاته. وقد يكون معهم الحق في ذلك ولكن، فعلى الرغم من أن هناك ثمة فرقًا بين أن تتجاور الجغرافيات في ظل إمكاناتها التعايشية من ناحية، وبين أن تتجاور ذات الجغرافيات في إطار من الهيمنة القطبية من ناحية أخرى؛ إلا أن النتيجة واحدة ولن تخرج عن صراع خفيّ غير محسوس بين الجغرافيات وبعضها بعضًا.

خاتمة الدراسة:

لا تكمن قيمة القرار التنمويّ في التمييز بين ما أوجده المجتمع وبين ما لم يوجده، بل تكمن في أثر ما أوجده المجتمع في ما لم يوجده بعد ولم يدركه، وتلك مسؤولية تتطلب فهمًا دقيقًا لمدخلات التغير من ناحية، وبواعث التغيير من ناحية أخرى. وعلى ضوء ذلك ربما لا يكون للزمن في حد ذاته ملمح أو بعد أو حتى شكل يختص به، لكن بات من المؤكد أن جملة تغير أفكارنا وتصوراتنا وأفعالنا، ومدى استيعابنا لهذا كله هو الذي يعطي للزمن أبعاده وملامحه المختلفة وكذلك يعطينا نحن إحساسنا به. وفي إطار ذلك فإن التغيير في ذاته ليس له معنى ذاتيّ خاص، إنما المجتمع أو احتياجاته إذا ما أردنا الدقة هي التي تعطي للزمن أهمية، وهي التي تشكل إدراكنا له. ذلك الإدراك الذي يختلف وفق تعايشات الحاضر من ناحية وتطلعات المستقبل من ناحية أخرى. وبهذا كله يتشكل الوعي بأهمية التنمية لا بعدّها زمنًا تتابعيًا (مجموعة من الخطط التنموية المتتالية)، ولكن بعدّها قرارًا مأمولًا داخل زمن افتراضيّ[1].

[1] **وفي إطار ذلك يذكر "ثيودور شولتز" أننا نتغير باللامعلوم، ويقصد بذلك أننا نتغير بما نتطلع إليه من احتياجات مستقبلية خلال الزمن الافتراضيّ غير المعلوم (ثيودور شولتز، ١٩٨١ : ١٥– ٢٧).**

وحتى لا يُنتظر أن ينتهي بالفرد إلى التنمية دون إدراكه أنه جزء أساسيّ من الطريق إليها، فإن ثمة ضرورة تقتضي فهمًا دقيقًا لما يعنيه مدى استيعاب الفرد للتغيير (المجتمع هو الذي يستدعي التغيير وباستيعابه يبلغ التغير)، من ناحية، ومدى استيعابه لجدوى الفعل التنمويّ (الذي به يستطيع أن يتعايش)، من ناحية أخرى. وفي إطار ذلك تسعى "المملكة العربية السعودية" جاهدة إلى بلوغ الفعل المأمول داخل الزمن الافترضيّ، وذلك من خلال اتخاذ جملة من القرارات التنموية يُؤمّل من خلالها بلوغ مرامي التنمية. ولأن هناك فرقًا بين اتجاهات ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات من ناحية، وبين اتجاهات ما يمكن أن تكون عليه هذه القرارات من ناحية ثانية، وبين ما ينبغي أن تكون عليه هذه القرارات من ناحية ثالثة؛ فإن ثمة فروقًا كثيرة بين إمكانيّة اتخاذ القرارات في إطار من الاختيارية والمفاضلة وبين اتخاذ ذات القرارات في إطار من الجبرية والإلزام.

وفي إطار هذا كله يُنظر إلى القرار بعدّه صناعة تجمع بين مدخلات ثلاثة تجمع بين المكان بوصفه قدرة دافعة ومتعاظمة، وبين المجتمع بوصفه قدرة مشاركة ومتفاعلة، وبين الزمن بوصفه قدرة استيعابية متغيرة. وبصدد موضوع الدراسة؛ وبصدد التنمية؛ وبصدد القرارات التي ترتبط بالفكر التنمويّ في محافظة "ينبع" تحديدًا؛ فأمرها

لا يسعى إلى التوازن بين العرض بوصفه موردًا متاحًا أو غير متاح من ناحية وبين احتياجات المجتمع المتنامية من ناحية؛ وذلك للحد من اتساع المسافة بينهما وحسب؛ **بل** لتوفير إطار زمنيّ استداميّ لما قد يتخذ اليوم من قرارات يجب أن ترتكز على أفق زمنيّ كبير نسبيًا، تبعًا لما تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد؛ ومن ثمّ فإذا أردنا مستقبلًا مقبولًا فيجب إدراك أن ما نتخذه من قرارات اليوم سيكون له العديد من النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية، فإذا كانت تسهم في صياغة مستقبل مرغوب فيه، فبها ونعمت، وإذا لم تفعل، فلابد من تعديل هذه القرارات؛ حتى تأتي نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل المرغوب.

وفي الحقيقة فالأمر برمته علاقة شرطية نظرًا لأن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى في ظل الواقع الحاليّ وينبعث منه. ولعل ما يجب الانتباه إليه أن الاختيارات المتاحة للمجتمع تتحدد وفق خصائص الأطر التعايشية التي يتكون منها المجتمع، إلى جانب رصيد المعرفة المتوافرة عن الضوابط التي تتحكم في الخصائص الاجتماعيّة، والكيفية التي تعمل بها، إلى جانب إمكانيّة توظيفها؛ ولأن هذه الاختيارات والأطر التعايشية، وأرصدة المعرفة، والضوابط، والخصائص الاجتماعيّة في تغير دائم مستمر سواء أكان ذلك بطريقة تدريجية استيعابية أم كان حتى اندفاعية لحظية؛ فالدراسة– في

مجملها– سُعي من خلالها إلى إدراك أحد أبعاد دراسات الفكر التنمويّ في محافظة "ينبع" في الوقت الحاليّ في إطار مجموعة من الجغرافيات التنموية سواء المتوقع حدوثها أو المستحسن وجودها في إطار من المستقبل الافتراضيّ. وفي حقيقة الأمر، فجملة المحاور الأربعة السابقة هي بالفعل ركن ركين؛ من أجل بلوغ النتيجة.

نتائج الدراسة:

١- نعم من الممكن أن تتجاور جغرافيّات الماضي، والحاضر -جنبًا إلى جنب- في زمن واحد في هيئة أقرب إلى التعاقب الوثائقيّ. وكذلك من الممكن أن تتداخل نتائج قرارات جغرافيّات الماضي في ذات زمنيّة نتائج جغرافيّات الحاضر في هيئة أقرب إلى التدفق التعايشيّ، بيد أن تجاور جغرافيّات الماضي، والحاضر، والمستقبل وتداخلها في زمن واحد فذاك أمرٌ لا يحدث إلا بفعل استطاع من خلاله المجتمع أن يتجاوز به الزمن. وتلك هي واقعية الجغرافيات عامة في مدينتي "ينبع البحر"، و"ينبع الهيئة الملكية".

٢- يمثل القلب التجاريّ في مدينة "ينبع البحر" سجلًا وثائقيًا حافلًا للجغرافيّات المتعاقبة التي تنتمي جلها إلى وظيفة الماضي. وتظهر هذه الجغرافيات الوثائقية من خلال الطرز المعمارية لمبانيها، وشوارعها ومتاجرها والتي يمكن للجغرافيّ النابه ملاحظتها، حيث تسمح له بالانتقال من فترة زمنيّة إلى أخرى في إطار من التعاقب الوئيد. بيد أن هذا التعاقب لا يستمر عند الولوج من أطراف القلب، فمجرد الانتقال منه فهذا يعني الخروج عن زمنيّة الماضي؛ حتى إن الفرد العاديّ يستشعر أن ثمة قفزة في التعاقب الوثائقيّ، وبأكثر دقة أن ثمة تغيرًا حادًا قد حدث في التتابع الجغرافيّ؛ مما

يعني الولوج إلى جغرافيّات جديدة لزمن آخر، وهذا لا يعني سوى الولوج إلى الحاضر. أما في حالة الانتقال إلى مدينة "ينبع الهيئة الملكية" فالأمر يتجاوز التغيير ليصل إلى حد الانقطاع المفاجئ التام بين وثائقية جغرافيّات الماضي والحاضر في مدينة "ينبع البحر" من ناحية، ووثائقية الجغرافيات التي تنتمي للمستقبل في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" من ناحية أخرى. **ولا غلو في القول: إن الانتقال إلى وثائقية جغرافيّات مدينة "ينبع الهيئة الملكية" إنما يعني الانقطاع التام بينها وبين جميع مدن محافظة "ينبع" ومراكزها دون إقصاء لمدينة "ينبع البحر" ذاتها؛ ومن ثمّ –وإن جاز القول– فإذا كانت جملة مراكز محافظة "ينبع" بالإضافة إلى مدينة "ينبع البحر" تتطلع إلى بلوغ المستقبل التعايشيّ في ظل رؤية المملكة التنموية (٢٠٣٠)؛ فلزامًا عليهم وقبل كل شيء تجاوز جغرافيّات المستقبل المستدعى الذي تتعايشه حاليًا مدينة "ينبع الهيئة الملكية". والحقيقة أن هذا القول الشائع غير مقبول من الناحية التنموية؛ وذلك لأن التنمية الحقيقية تُفعل وتُنفذ بذاتية الأمكنة ووظيفتها التي تتطلع إلى بلوغ مقاصد التغيير.**

٣- يمكن القول: **إن عملية الاندماج المكانيّ بين وظيفة المستقبل من ناحية، وبين وظيفة الماضي من ناحية أخرى، وبأكثر دقة بين جغرافيّات مدينة "ينبع الهيئة**

الملكية" من ناحية، وبين جغرافيّات مدينة "ينبع البحر" وجملة المراكز الإدارية الأخرى على مستوى محافظة "ينبع" من ناحية أخرى، لا يمكن أن تتحقق إلا بعد احتواء أحدهما للآخر، وهذا أمر يصعب تحقيقه في المستقبل القريب. وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن استبدال الاندماج المكانيّ بآلية أخرى يمكن أن نطلق عليها "الاندماج التعاونيّ"، وبأكثر دقة آلية "التكامل الوظيفيّ"؛ تلك الآلية التي تتكامل فيه جملة مراكز محافظة "ينبع" وظيفيًا دون إقصاء أو إعلاء، وهذا لا يستقيم إلا بتحديد الهوية الوظيفيّة المأمولة في كل مركز من مراكز المحافظة.

٤- لا يخضع المستقبل في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" إلى دراسات "بيرجس" وآرائه حول تطور المنظومة الحضرية، ولا يتفق ما جاء بمحصلاتها التي من أبرزها: أنه ينشأ بين المدينة وبين أطرافها الهامشية استمرار حضريّ متداخل؛ وذلك لأن نشأتها كادت تكون مكتملة البناء والتخطيط داخل أسوار من الخصوصية التنموية أفضت إلى العزل المكانيّ .

٥- يمكن القول: **إن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" تباشر نوعًا من الهيمنة الاستقطابية على المراكز العمرانيّة المجاورة، وذلك نتاج أسباب عديدة، أبرزها: الفارق التنمويّ**

وما صاحبه من تداعيات كان أبرزها محاولة الاستفادة من حزم الخدمات التي تقدمها مدينة "ينبع الهيئة الملكية".

٦-على الرغم من اِستِئثار مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بالمستقبل التنمويّ، فإن مركز الثقل السكانيّ لا يزال في مدينة "ينبع البحر".

٧- تعد القدرات التنظيميّة في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" جديرة بأن تفرض هيمنتها على جميع الأحيزة الجغرافيّة المجاورة سواء أكان ذلك على مستوى مركز ومدينة "ينبع البحر" أم على مستوى مراكز محافظة "ينبع". وفي حقيقة الأمر يعد الفهم الحقيقيّ لتلك القدرات مدخلًا تنظيميًا إذا ما وجدت المساعي التنموية في الأطر المجاورة. ولعل متنزه "الواجهة البحرية" وجملة متنزهات مدينة "ينبع الهيئة الملكية " التي تشرف على البحر مباشرة أمثلة واضحة على جملة التنظيمات المتبعة التي استطاعت تغيير المكان من كونه وسطًا طبيعيًا متجانسًا إلى وسط جغرافيّ متكامل.

٨- يناقض التغيير جغرافيّة المكان لكنه لا يناقض الجغرافيا التاريخية التي تتكون بنتائجه، وكذلك يناقض التغيير الزمن لكنه لا يناقض الفعل المجتمعيّ داخل الزمن.

وفي إطار ذلك فالمحلات العمرانيّة وإن كانت تعيش -جنبًا إلى جنب- إلا أنها في

إطار التغيير تتصف بكونها غير متصلة عبر الزمن المكانيّ الواحد، وبأكثر وضوحًا عبر المكان الزمنيّ الواحد؛ ومن ثمّ يحدث ما يمكن تسميته بـ "الانقطاع المكانيّ"، أو حتى بـ"الانقطاع التاريخيّ"، ذاك الذي يتمثل في الاختلاف البين والهوة الفاصلة بين الأماكن التي تقع في الحيز الجغرافيّ الواحد لا بفعل التقادم الزمنيّ ولكن بفعل الفصل بين الأماكن وبعضها بعضًا داخل الزمن الواحد. وهذا يتضح ويقوة في ذاك الاختلاف البين بين كل ما تعنيه مدينة "ينبع الهيئة الملكية" من إمكانات من ناحية، وبين ما تعنيه مدينة "ينبع البحر" وجملة مراكز المحافظة من احتياجات من ناحية أخرى.

٩-عندما يتعلق الأمر بالمستقبل، فإن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" لن تسمح لأي حيز جغرافيّ أن يلتحق بها في شراكة يتزامل معها في حدود تجاورية؛ وذلك كونه سيكون دائما في درجات تنظيميّة أقل، وربما سيؤدي ذلك إلى وجود فوارق اجتماعيّة أقرب إلى الطبقية واختلافات تنافسية أقرب إلى الهيمنة المكانيّة.

١٠- وبصدد التنظيمات المكانيّة، فإن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" ستكون دائمًا داخل إطار مكانيّ مغلف ووسط جغرافيّ مغلق، وعلى الرغم من ذلك ستكون -أيضًا- المصدر المُصّدر للتغيرات المكانيّة نحو مدينة "ينبع البحر" من ناحية ومراكز محافظة

"ينبع" من ناحية أخرى، وهذا كله ليس بدافع من الشراكة ولكن بفضل خطواتها الاستباقية التي تتفوق بها عن غيرها في إطار المحافظة.

١١- وفي عبارة فاصلة بين مدينة "ينبع الهيئة الملكية" من ناحية، وبين مدينة "ينبع البحر" وجملة مراكز المحافظة من ناحية أخرى، **فثمة فرق بين أن ننتظر النتيجة فتقع بوصفها عمرانًا، وبين أن نستبق النتيجة فنتدخل فيها قبل أن تقع بوصفها عمرانًا -أيضًا-. وشتان الفرق بين النتيجتين العمرانيّتين، فالأولى نتيجة عمرانيّة طبيعيّة تعكس تطور الفعل التنظيميّ للمجتمع في وسطه الجغرافيّ، أما الثانية فهي نتيجة عمرانيّة استباقية تعكس التغيير بالتدخل في صناعة الفعل التنظيميّ للمجتمع في وسطه الجغرافيّ. أي: أن النتيجة الأولى ستكون دائمًا انتظار نتاج الأفعال أو التنظيمات التي يجريها المجتمع، أما النتيجة الثانية فستكون دائمًا نتاج الاجتراء بالتدخل في الفعل ذاته. وهذا هو الجوهر الخفيّ؛ فمدينة "ينبع البحر" وجملة المراكز الإدارية على مستوى المحافظة ستعيش في انتظار النتيجة الطبيعيّة بما لها وما عليها، في حين أن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" ستعيش النتيجة وفق رؤيتها الاستباقية وكلاهما في ذات الزمن. وهنا تحديدًا، وبذلك كله، وفي ذلك كله، تكمن هوية**

هدف الدراسة الذي يبحث عن القرار لا لصالح مدينة على أخرى أو لمركز آخر، بل لصالح جملة المراكز الإدارية على مستوى محافظة "ينبع".

١٢- يمكن القول: **إن مدينة "ينبع الهيئة الملكية" تمارس نوعًا من الهيمنة التنظيميّة المكانيّة على الأطر المكانيّة كافة المحيطة بها. وفي إطار ذلك سَتُرغم هذه الأطر المكانيّة كافة على التخلي عن عدد من الأنشطة التي كانت كفيلة بإعطائها شيئًا من الاستقلال الذاتيّ؛ ومن ثمّ فالغلبة –دائمًا– ستكون لمدينة "ينبع الهيئة الملكية"، والأمر كله في إطار قاعدة عمرانيّة واضحة، مضمونها: "أن الإطار الجغرافيّ الذي تمارس على أطرافه المحيطة به ضغوط أكثر مما يتلقى منها دعمًا؛ يمكنه أن يعرقل تطورها بل يوقفه". وفي إطار ذلك كان لزامًا على التنظيمات المكانيّة في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" أن تأخذ بعين الاعتبار وجود مستويات أخرى من الأنظمة العمرانيّة المستقلة في وجوديتها من ناحية والتي ترتبط وتتداخل معها من ناحية أخرى، وذلك في إطار من علاقات الترابط في كلٍ متكامل.**

١٣- وفيما يتعلق بأثر ذلك في المخططات العمرانيّة لمحافظة "ينبع"، فإنها لم تخرج عن إطار مركز "ينبع البحر" (الذي يضم بين ربوعه مدينة "ينبع البحر"، ومدينة "ينبع الهيئة الملكية")، من ناحية ومركز "ينبع النخل" (وذلك قبل تقسيمه إلى مركزي "ينبع

النخل"، و"الجابرية"). وبذلك تعد –في جملتها– متطلبًا لمظاهر الطفرة التي شهدها تحديدًا مركز "ينبع البحر" في محافظة "ينبع"؛ الأمر الذي يعني أن جملة المخططات جاءت لتعكس جزءًا في إطار المحافظة الإداريّ وليس الكل.

١٤–ولأن القيمة تكمن في إدراك المحصلات النفعية؛ فإن حقيقة الملاحظة سالفة الذكر تمثل المدخل التقييميّ الذي يجب الانتباه إليه في ثنايا تلك المخططات التي حملت على عاتقها استبصار المستقبل ومحاولة تنظيم بنيته. فعلى ضوء ما توضحه الأشكال رقم (٥٩)، (٦٠)، (٦١) من مخططات، فإن محاولة بلوغ التنمية من خلال رؤاها لم تكن على مستوى الإطار الإداريّ والمكانيّ للمحافظة بقدر ما كانت على مستوى الإطار الإداريّ لمركز "ينبع البحر" خاصة. أي: **أن التخطيط حتى عام (٢٠٣٠) كان على مستوى مناطق ذاتية معينة، ولم يكن على مستوى جملة المراكز التي تشكل الإطار الإداريّ والمكانيّ للمحافظة. وقد يُظن أن ذلك أمرٌ منطقيّ، وهذا حق في ظل هيمنة مركز "ينبع البحر" حتى باتت جغرافيّات جملة المراكز الإدارية على مستوى المحافظة تتكون في ظلال العلاقات التعايشية بينها من ناحية وبين هيمنة مركز "ينبع البحر" وقطبيته من ناحية أخرى. ولكن إذا كان هذا هو الحق؛ فالأحق أن التخطيط كما يرتبط بذاتية الأمكنة وزمنيّاتها (المقصود بالذاتية هنا**

شكل رقم (٥٩): المخطط الهيكليّ لمدينة ينبع البحر حتى عام ١٤٥٠هـ

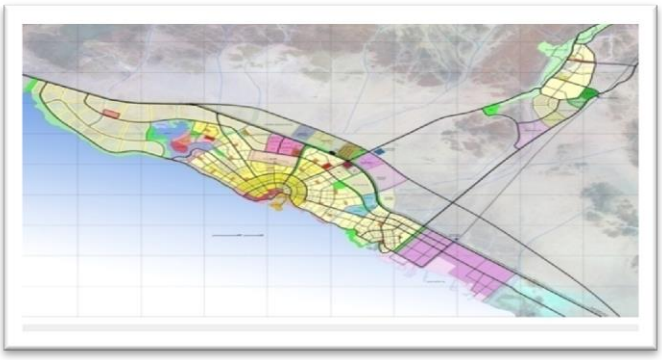

شكل رقم (٦٠): المخطط الهيكليّ لمدينة ينبع البحر حتى عام ١٤٥٠هـ

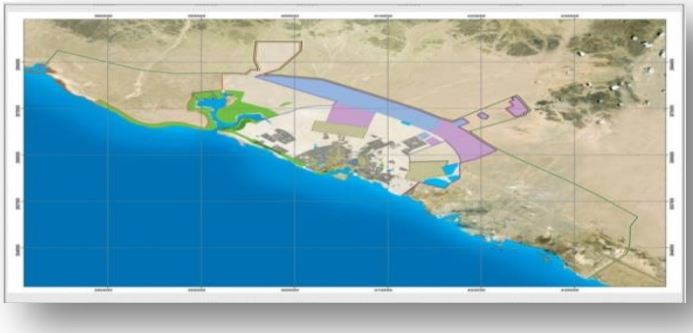

شكل رقم (٦١) : الامتداد العمرانيّ لمدينة ينبع البحر حتى عام ١٤٥٠هـ[1]

[1] المصدر: أمانة منطقة المدينة المنورة (٢٠١٥).

خصائص الأمكنة ومقوماتها)، فإنه يرتبط -أيضًا- بعلاقاتها المكانيّة ومدى تشاركياتها.

١٥- **وفيما يتعلق بالنقطة السابقة**، ومهما كان أمر قيمة التخطيط النفعية يصب في صالح مركزي "ينبع البحر"، و"ينبع" النخل" فإن القيمة لم تكن تكتمل أولًا إلا من خلال علاقتهما بالمراكز الأخرى على مستوى محافظة "ينبع"، ثم علاقة هذا كله بالمحافظات الأخرى على مستوى منطقة "المدينة النورة" الإدارية. وأيًا كان الأمر، فجملة المخططات سالفة الذكر إنما تعكس رؤى التنظيم التي تهدف -في المقام الأول- إلى محاولة تمكين فئة معينة من المجتمع من العيش والبقاء داخل إطار محدد.

١٦- وبصدد الرؤى التخطيطية التي عايشتها محافظة "ينبع"، وكان من المفترض أن تُستكمل مدخلاتها، فإنها حملت -بين طياتها- اتجاهين من التنظيم، متجاورين مكانيًا مختلفين، في مظاهرهما، ويتمثل **الاتجاه الأول** في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" وهي - في جملتها- نمط من الاستثمار الرأسماليّ تجاوز حدود الإقليميّة ليصل إلى نطاق العالمية. ولذلك جاءت بنيته المكانيّة، ومؤسساته الخدمية، وفق مجموعة من الشروط أو المزايا تتجلى في تجميع أكبر عدد من المقومات، والأيدي العاملة المدربة، والفعاليات التكميلية المتنوعة في مكان واحد ذات الصبغة الوظيفيّة المحددة. أما

الاتجاه الثاني فيتمثل في مدينة "ينبع البحر" وضاحيتها "ينبع النخل" ويمثلان نمطًا من الاستثمار المحليّ الذي يرمي إلى تركز البنى التحتية، والأنشطة الاقتصاديّة في مناطق معينة تعين على استيعاب التغيير بمظاهره الاقتصاديّة، والعمرانيّة، والاجتماعيّة. وعلى ضوء هذين الاتجاهين كان من المأمول أن تتكون ثلاثة مجالات تنموية ذات مهام وظيفيّة محددة تتمثل في النحو الآتي:

- **المجال الأول:**

ويتمثل في (مدينة ينبع البحر) قطب التنمية السياحيّة في محافظة "ينبع".

- **المجال الثاني:**

ويتمثل في (مدينة ينبع الهيئة الملكية) قطب التنمية الصناعية في محافظة "ينبع".

- **المجال الثالث:**

ويتمثل في (مركز ينبع النخل) قطب التنمية الزراعية في محافظة "ينبع".

بيد أن هذا المأمول لم تُدرك نتائجه كما خُطط لها، فلقد كان لزامًا على المخططات أن تعي أنه –في كثير من الأحيان– قد يترتب على إعادة تشكيل الأحيزة الجغرافيّة حدوث تغيير حقيقيّ في بنية المجتمع الأصليّ؛ ومن ثمّ سيجد نفسه مدفوعًا إلى اتخاذ أسس جديدة لم تعد ترتكز على أسس الانتماء القبليّ، وفي مثل هذه الأحيزة كثيرًا ما تفقد المجتمعات برماجيتها التلقائية، بل تحرم من دلالاتها الجغرافيّة التي كانت تحتوي على نمط الحياة القائم فوقها؛ ولذلك يمكن القول: إن المجتمع حتى عام (٢٠١٥) لم يكن على وفاق وانسجام مع خصائص الأحيزة الجغرافيّة كما صاغتها المخططات. والحقيقة أن هذا أمرٌ طبيعيّ، فإعادة تنظيم الإرث المكانيّ وبنائه، وترميمه يمثل بالفعل عبئًا ثقيلًا وحجرة عثرة أمام أي مطلب تنمويّ غير مكفول باستيعاب التغيير. وعلى الرغم من ذلك فإن مثل هذه المخططات (التي لا يجب أن تترك للمبادهة الفردية، وإنما يجب أن تخضع لرؤية عامة في إطار من الإجماع العام)، إذا ما أحسن توجيهها وتنفيذها، تمثل الشرط الضروريّ الذي يجب أن يسبق كل مقاصد التغيير. وليس هناك أدنى شك أن عملية تنظيم الأحيزة الجغرافيّة وإعدادها يُنسج بين أفراد المجتمعات شبكة من العلاقات المجتمعة تؤدي –في النهاية– إلى تحقيق أشكال التلاؤم بينهم جميعًا.

توصيات الدراسة:

التحليل التقويميّ

التوصيات التفصيلية للدراسة

إذا كانت وجودية علم الجغرافيا تكمن في أن قيمتها الانتفاعية، وإتجاهاتها البحثيّة ينسلخان من مصدر واحد وفي كلمة واحدة هي التغيير بعدّه محصلة العلاقة بين النظام المجتمعيّ والأمكنة التي اختصها بالعمران فإن وجودية التنمية وقيمتها الانتفاعية وكذلك إشكاليتها البحثيّة تنسلخ من مصدر واحد هي النتيجة، بعدّها المحصلة الدائمة لعلاقة المجتمع في المكان خلال الزمن. وبين التغيير والنتيجة تكمن إشكالية علم الجغرافيا؛ نظرًا لأنه لا يوجد نموذج معياريّ واحد يمكن اتخاذه كأساس للمقارنة. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الإشكالية تمثل المزية التي بها يختلف علم الجغرافيا عن غيره من العلوم الأخرى، بل يمكن القول: إنه إذا ما وجد هذا النموذج لتحول علم الجغرافيا إلى بنية أخرى تختلف تمامًا على ما هو عليه. لذا فإن جملة الاجتهادات البحثيّة ما هي إلا محاولات يُسعى من خلالها للاقتراب من هذا النموذج. وعلى ضوء ذلك، ولأن عملية إلباس المجتمعات أفكار تخطيطية معينة، أو نماذج تنموية محددة تعد نوع من التجاوز الفكرى الذي لا نتاج فيه سوى تراكم الخطأ؛ فلقد كان من الأهمية محاولة صياغة توصيات إنتاجية، قابلة للتفاوض، والنقد، من ناحية والتوظيف من ناحية أخرى، وهذا ما يمكن إجماله من خلال مجموعة من التوصيات الناجمة عن تقويم **إمكانات الأوزان النسبية التنموية من ناحية وتحديد المجالات**

الوظيفيّة التفاوضية الأنسب من ناحية أخرى، على مستوى المراكز الإدارية في محافظة ينبع وذلك في إطار رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). وفيما يأتي ذلك ؛اعتمادًا على المدخلات الثلاثة الآتية:

أولًا- قيمة الأوزان النسبية والمصفوفة التنموية.

يمكن القول: إن المستقبل التنمويّ يرتكز برمته على علاقات شرطية، ولواقعية الحاضر فيه نصيب، ولتطلعات المجتمع فيه أنصبه. ووفقًا لذلك، يعد هذا العنصر محاولة للتعرف إلى قيمة الأوزان النسبية لمتغيرات واقعية الضوابط التنموية ؛سعيًا إلى تحديد الوظيفيّة الأنسب على مستوى كافة مراكز محافظة "ينبع". ولبلوغ هذه الغاية، كان لابد من بناء مجموعة من المدخلات وفق خطوات بعضها دافعًا لبعض، وهى في جملتها تتمثل فيما يأتي:

١- تحديد الضوابط التنموية ومتغيراتها.

✓ **الخطوة الأولى (تحديد الضوابط التنموية)**

وخلال تلك الخطوة، واعتمادًا على مخرجات التحليل التقييمى (على نحو ما جاء بالمحور الثالث في الدراسة)، ومخرجات التحليل الاستدلاليّ المحُصل والفرضى (على نحو ما جاء بالمحور الرابع في الدراسة)؛ حُددت الضوابط التي سيُعتمد عليها في دعم واتخاذ القرار الوظيفيّ على مستوى المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، وتمثلت في (٥) ضوابط هي:

- **الضوابط الطبيعيّة.**
- **الضوابط البيئية.**
- **الضوابط الاجتماعيّة.**
- **الضوابط الاقتصاديّة.**
- **ضوابط العلاقات المكانيّة.**

✓ **الخطوة الثانية (تحديد البديل المرُجح)**

وخلال هذه الخطوة، و؛سعيًا إلى تحقيق الهدف الرئيس للدراسة، ولضمان تكافؤ الفرص على مستوى مراكز المحافظة الإدارية؛ تم المفاضلة بين مجموعة من البدائل. وهى في جوهرها تمثل الطرق التي يمكن من خلالها إدراك مجمل واقعية الضوابط التنموية على مستوى محافظة "ينبع" ؛اعتمادًا على معالجة يُضمن من خلالها عدم اختزال الوظائف في مراكز إدارية معينة أو حتى في أمكنة محددة على مستوى المركز الإداريّ الواحد، وفيما يأتي ذلك.

البديل الأول: (**على مستوى عواصم المراكز الإدارية**).

وخلال هذا البديل يتم التحرى عن خصائص الضوابط التنموية على مستوى عواصم المراكز الإدارية على مستوى المحافظة، وذلك بعدّها الأحيزة الجغرافيّة المعمورة الرئيسة؛ ومن ثمّ يعتمد هذا البديل على تحرى مجالات الوظائف التنموية التفاوضية تبعًا لامكانات عواصم المراكز الإدارية الرئيسة، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكلين رقم (٦٢)، و (٦٣)

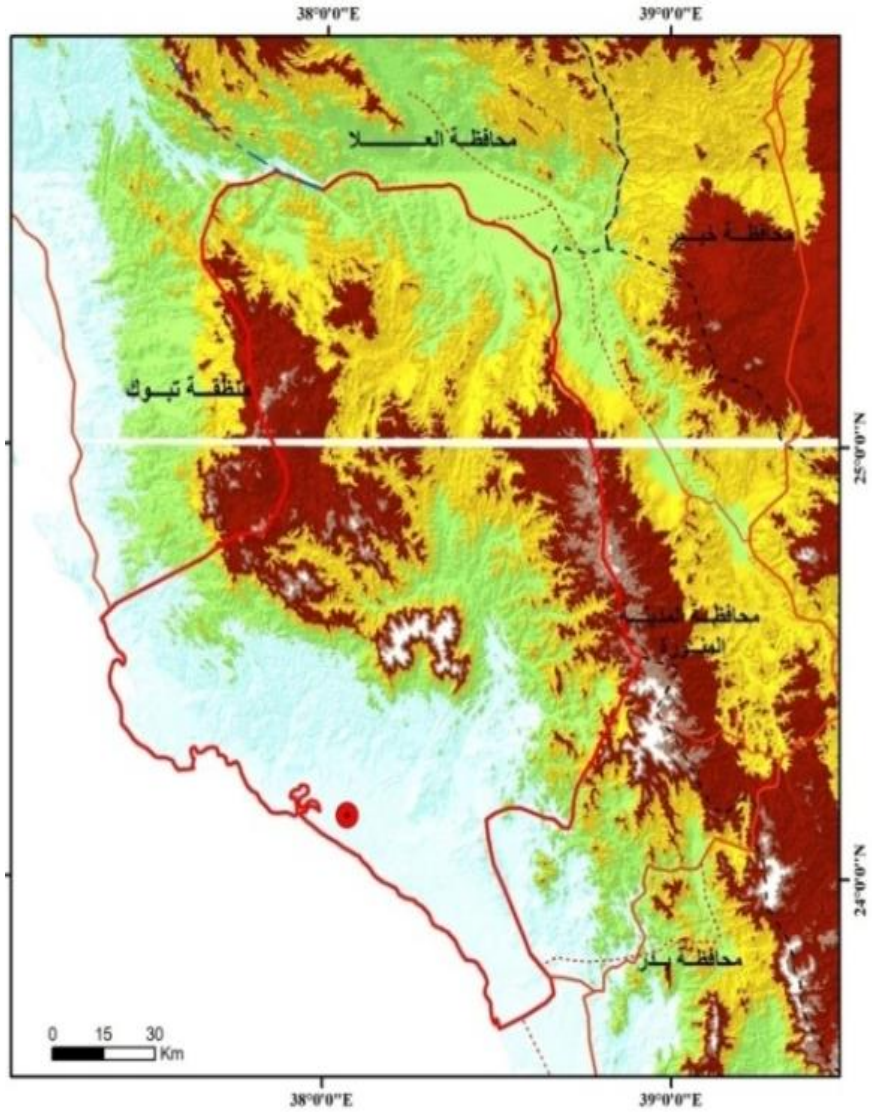

شكل رقم (٦٢): الإطار المكانيّ لمحافظة ينبع

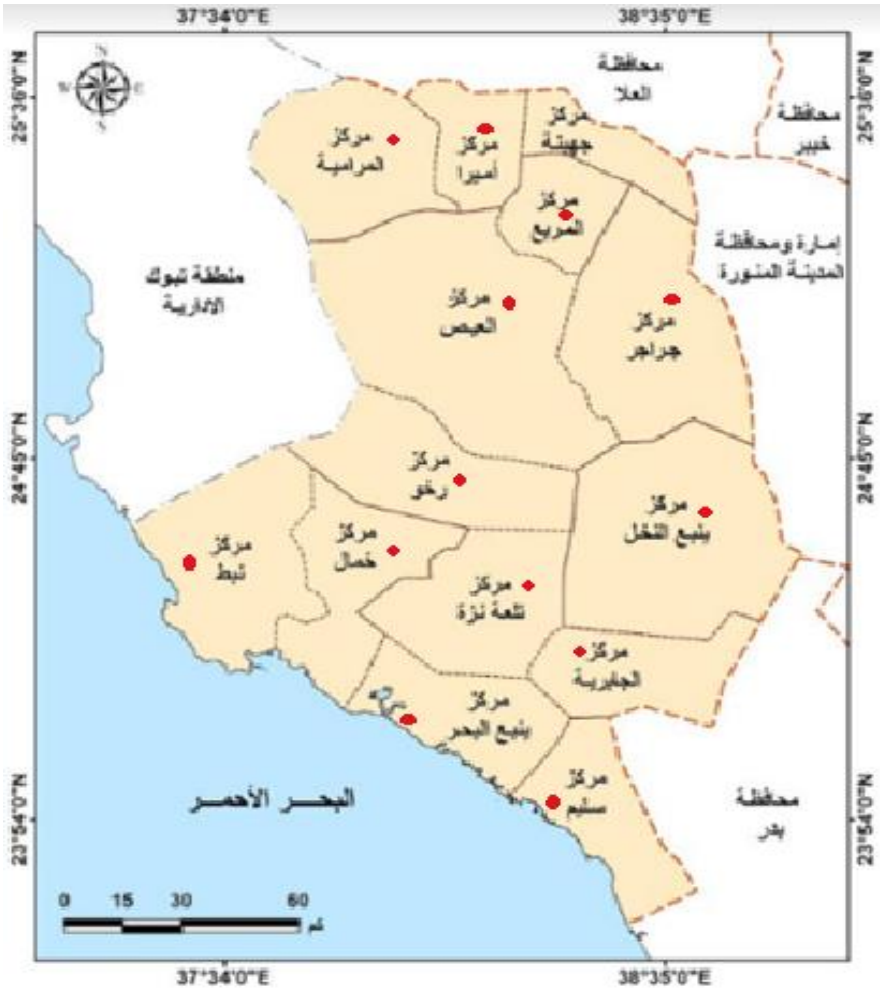

شكل رقم (٦٣): توزيع عواصم المراكز الإدارية على مستوى محافظة ينبع

البديل الثاني: (**على مستوى عواصم المراكز الإدارية وقراها في المحافظة**).

وخلال هذا البديل يتم تحرى خصائص مدخلات الضوابط التنموية على مستوى الأطر المكانيّة لعواصم المراكز الإدارية والقرى التابعة لها على مستوى المراكز. أي أن

هذا البديل سيشتمل كافة العواصم الإدارية الرئيسة والقرى بعدّها أحيزة جغرافيّة معمورة، على مستوى المراكز الإدارية، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكلين رقم (٦٤)، و(٦٥).

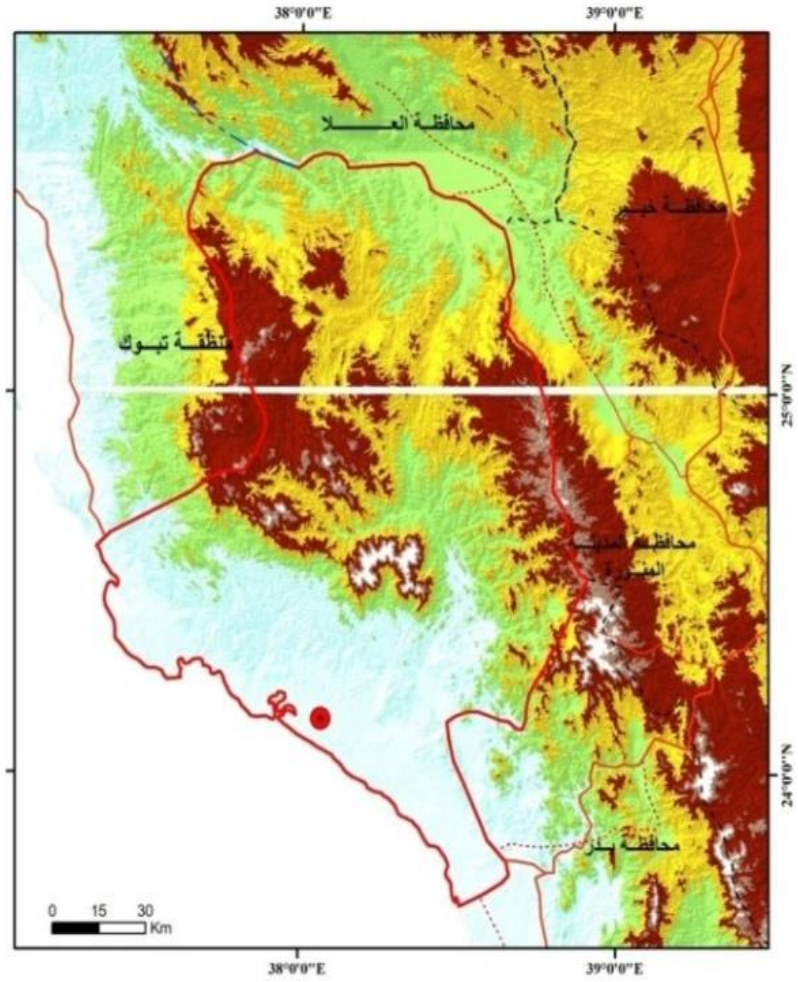

شكل رقم (٦٤): الإطار المكانيّ لمحافظة ينبع

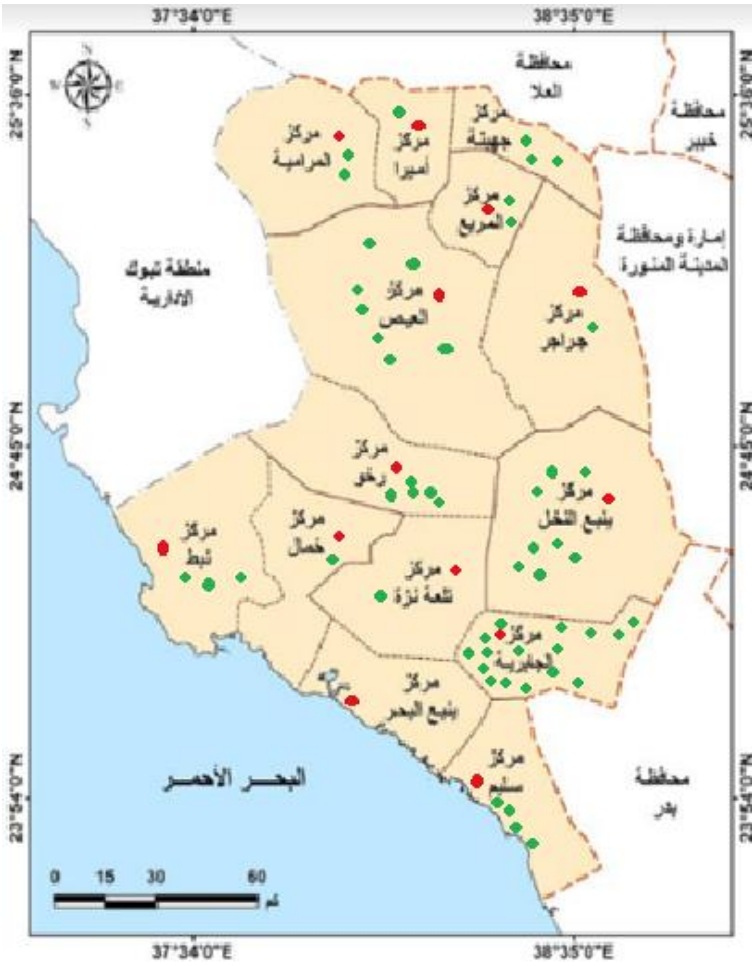

شكل رقم (٦٥): توزيع عواصم المراكز الإدارية والقرى على مستوى المراكز

البديل الثالث: (**على مستوى المحافظة**).

وخلال هذا البديل يتم تحرى خصائص مدخلات الضوابط التنموية عن طريق تقسيم المحافظات إلى مناطق تنموية وفق شبكة من المربعات المتساوية المتضمنه

الأحيزة الجغرافيّة المعمورة، والأطر المكانيّة غير المعمورة، وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكلين رقم (٦٦)، و(٦٧)

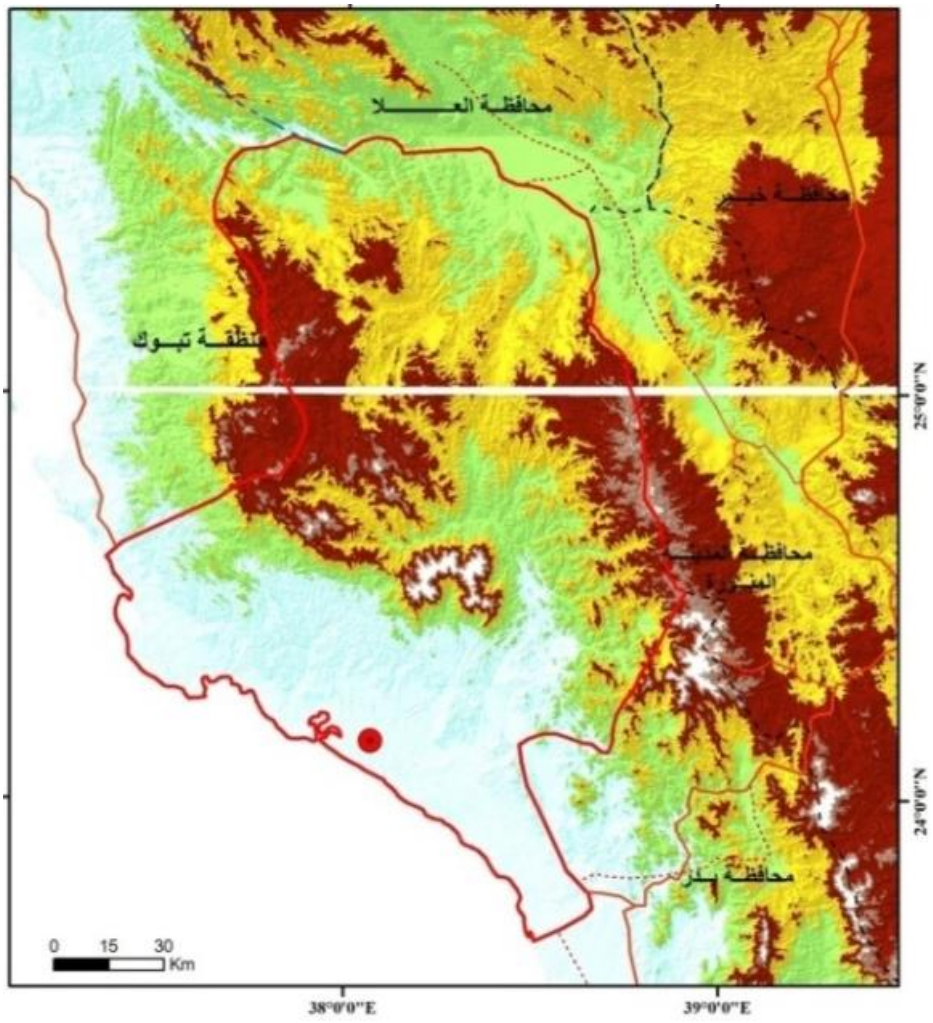

شكل رقم (٦٦): الإطار المكانيّ لمحافظة ينبع

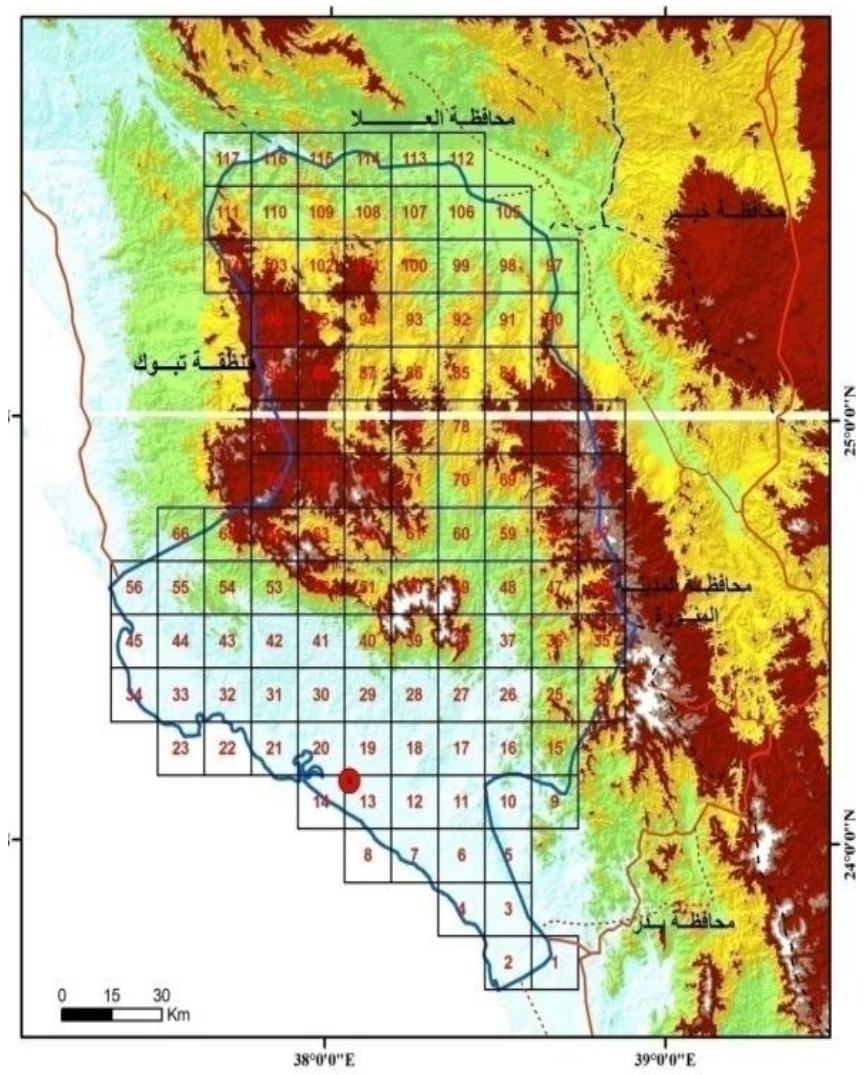

شكل رقم (٦٧): المناطق التنموية على مستوى محافظة "ينبع

البديل المُرجّح (على مستوى الأقاليم التنموية)

و؛سعيًا إلى تحرى خصائص مدخلات الضوابط التنموية في إطار معالجة شمولية يُخلص من خلالها إلى الوقوف على أهم دقائق كافة الأمكنة التي من شأنها أن تُسهم في معرفة الأوزان التنموية الأنسب على مستوى محافظة "ينبع"؛ فالبديل المرُجحّ الذي أُعتمد عليه يجمع بين البديل الثاني حيث جملة عواصم المراكز الإدارية وقراها على مستوى مراكز محافظة ينبع من ناحية، وبين مدخلات البديل الثالث حيث سيتم تقسيم الإطار المكانيّ للمحافظة إلى شبكة مربعات متساوية من ناحية أخرى. وبذلك سيُنظر إلى كل مركز إداريّ بعدّه وحدة تنموية متكاملة تنطوي على جملة من مناطق الأوزان التنموية وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكلين رقم (٦٨)، و(٦٩).

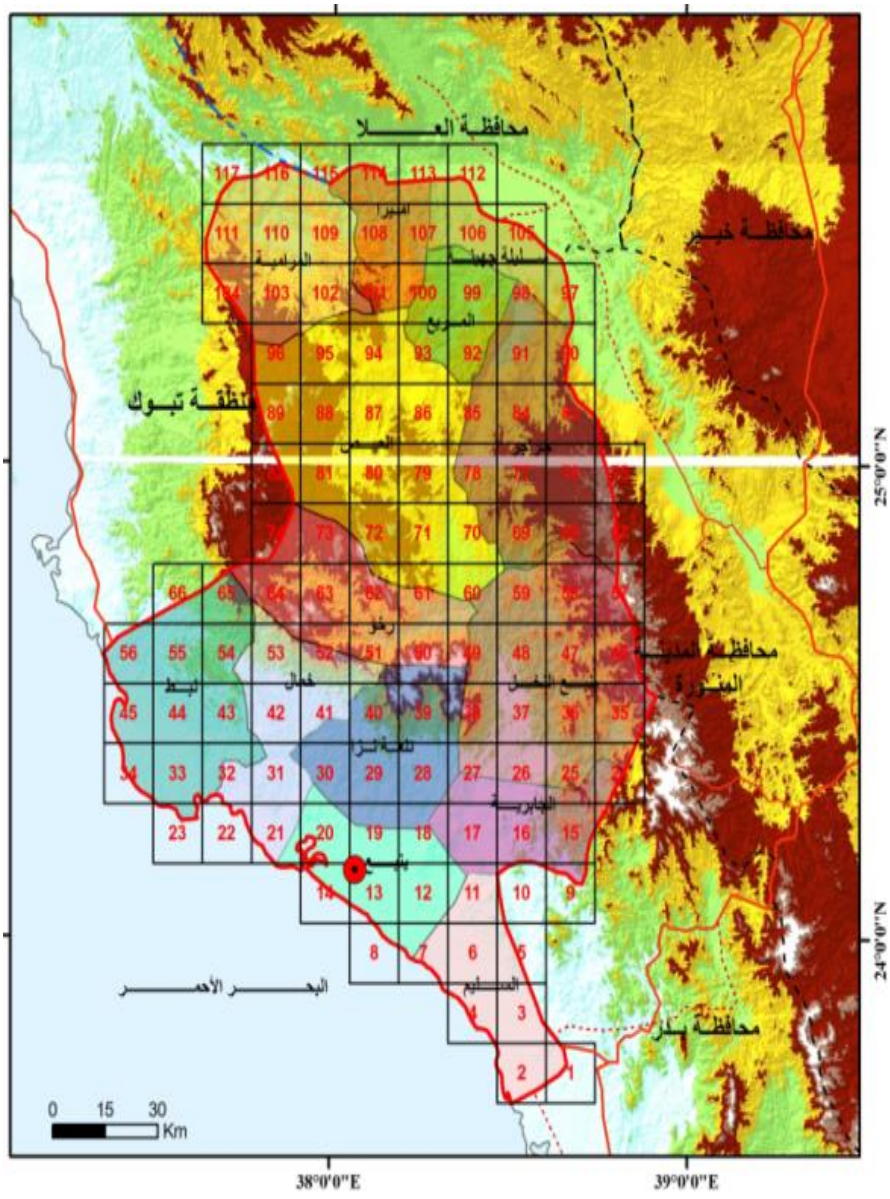

شكل رقم (٦٨): المناطق التنموية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة ينبع

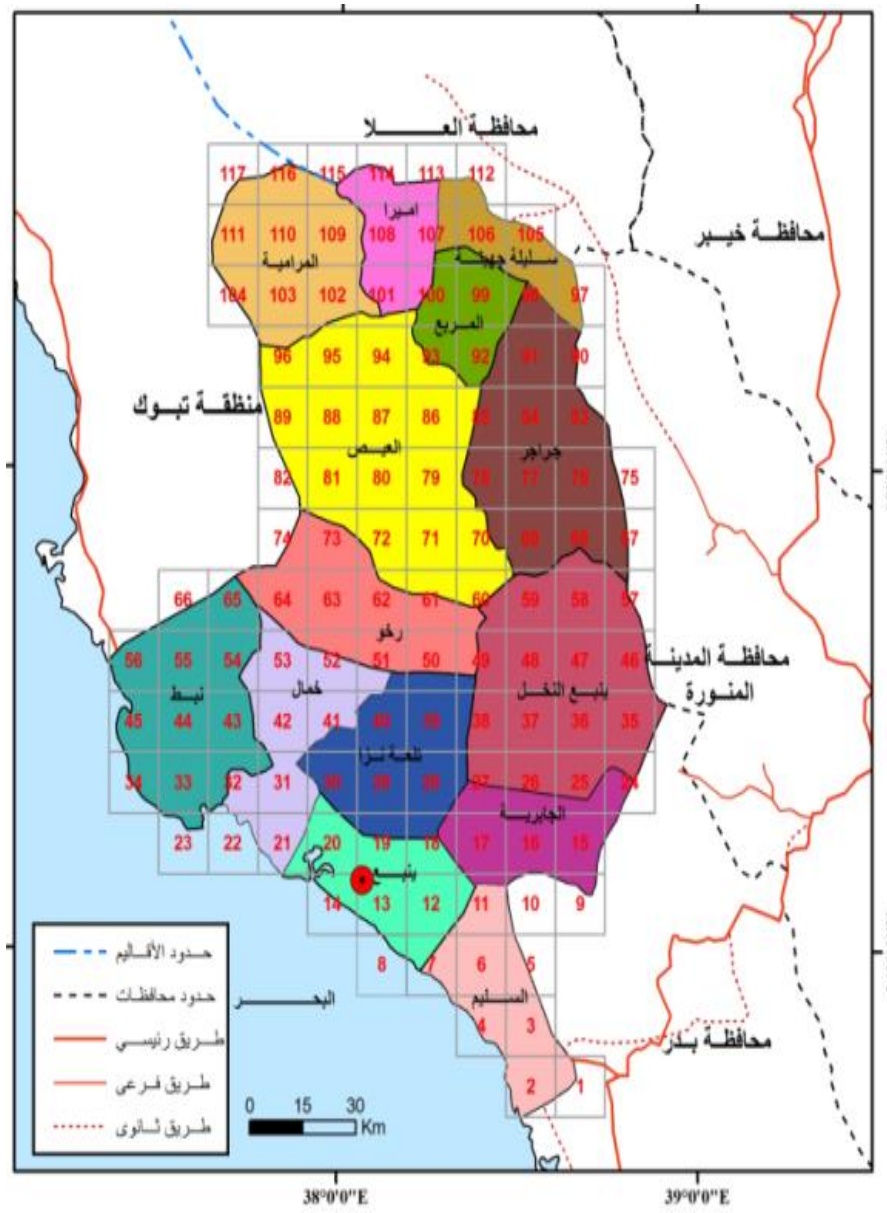

شكل رقم (٦٩): المناطق التنموية على مستوى المراكز الإدارية في محافظة ينبع

✓ الخطوة الثالثة (تحديد المتغيرات)

وخلال تلك الخطوة حُددت نوعية المتغيرات التي من شأنها أن تُسهم في بناء واتخاذ القرار التنمويّ وفقًا للضوابط الطبيعيّة، والبيئية، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والعلاقات المكانيّة.

✓ الخطوة الرابعة (تحديد أعداد المتغيرات)

وخلال تلك الخطوة تم التفاضل بين المتغيرات على مستوى الضوابط التنموية من ناحية، كما حُددت الأعداد التي يجب أن يكفله كل ضابط تنموى من ناحية أخرى، في إطار من التوازن الذي تتساوى فيه الفرص البانية لاتخاذ القرار. وجاءت على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨): الضوابط التنموية وأعداد متغيراتها التفاضلية

م	الضابط	عدد المتغيرات
١	الضوابط الطبيعيّة	(٤)
٢	الضوابط البيئية	(٤)
٣	الضوابط الاجتماعيّة	(٤)
٤	الضوابط الاقتصاديّة	(٤)
٥	ضوابط العلاقات المكانيّة	(٤)
	جملة عدد المتغيرات	**(٢٠)**

٢- قيمة الوزن النسبيّ.

✓ **الخطوة الأولى (قيمة الوزن النسبيّ للمتغير الواحد)**

حُدد الوزن النسبيّ للمتغير الواحد على مستوى جملة الضوابط التنموية بقيمة بلغت (٥%) من جملة قيم متغيرات الضوابط التنموية. وهى قيمة ثابته تمثل الحد الأقصى المعياريّ الذي يمكن أن يبلغه المتغير الواحد على مستوى جملة متغيرات الضوابط التنموية سواء أكانت الطبيعيّة، أم البيئية، أم الاجتماعيّة، أم الاقتصاديّة، أم العلاقات المكانيّة.

✓ **الخطوة الثانية (قيمة الوزن النسبيّ للضوابط التنموية)**

وخلال هذه الخطوة حُددت جملة الأوزان النسبية للضوابط التنموية وجاءت على النحو الآتي:

الضوابط الطبيعيّة

تبلغ قيمة الوزن النسبيّ لهذه الضوابط نحو (٢٠%) من جملة أوزان الضوابط.

الضوابط البيئية

تبلغ قيمة الوزن النسبيّ لهذه الضوابط نحو (٢٠%) من جملة أوزان الضوابط.

الضوابط الاجتماعيّة

تبلغ قيمة الوزن النسبيّ لهذه الضوابط نحو (٢٠) من جملة أوزان الضوابط.

الضوابط الاقتصاديّة

تبلغ قيمة الوزن النسبيّ لهذه الضوابط نحو (٢٠%) من جملة أوزان الضوابط.

ضوابط العلاقات المكانيّة

تبلغ قيمة الوزن النسبيّ لهذه الضوابط نحو (٢٠%) من جملة أوزان الضوابط.

وعلى ضوء ذلك، فإن قيمة الوزن النسبيّ المقارنة للمتغير الواحد قيمة ثابته، تبلغ (٥%)، كما أن قيمة الوزن النسبيّ لجملة المتغيرات على مستوى جملة خصائص الضوابط المحددات ثابته وتبلغ (٢٠%) (وذلك على نحو ما يتضح من خلال الخطوة الأولى من هذا العنصر)، وتخضع في المقام الأول لمدى إدراك الهدف الرئيس للتنمية من ناحية، والفهم الصائب والشمولى لخصائص الأطر المكانيّة المراد تنميتها من ناحية أخرى والأمر كله في إطار من التفاوض تبعًا للهدف الذي من المفترض تحقيقه.

٣- مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط.

وبناءً على محصلات العنصرين السابقين وخطواتها (الست)، أمكن تصميم مصفوفة الأوزان النسبية لكافة متغيرات الضوابط التنموية التي من شأنها أن تُسهم في دعم واتخاذ القرار وذلك على نحو ما يتضح من خلال الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩): مصفوفة قيمة الأوزان النسبية لمتغيرات الضوابط التنموية على ضوء البديل المرجح

الضوابط	المتغير	الإمكانات التنموية		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥		
	الجيولوجيا	٥		
	الجيومورفولوجيا	٥		
	المياه الجوفية	٥		
المجموع		٢٠		
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥		
	غطاء التربة	٥		
	الحياة الحيوانية	٥		
	التدخلات البشرية	٥		
المجموع		٢٠		
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥		
	الخصائص الاجتماعيّة	٥		
	مستوى الخدمات	٥		
	استخدامات الأرض	٥		
المجموع		٢٥		
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥		
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥		
	التوطن الاقتصاديّ	٥		
	الموارد الاقتصاديّة	٥		
المجموع		٢٠		
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥		
	الطرق الفرعية	٥		
	سهولة الوصول والاتصال	٥		
	كثافة شبكة الطرق			
المجموع		١٥		
المجموع الكلى		١٠٠		

المصدر: من عمل الباحث

ثانياً- تحديد المجالات الوظيفيّة التفاوضية.

إذا كان الحاضر قد انبثق من الماضي، فإن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الحاليّ من قبل وينبثق منه من بعد. وفي أغلب الأحيان تتحدد الاختيارات المتاحة في المستقبل طبقًا للخصائص التي يتعايش بها المجتمع في الحاضر، والتى يتكون منها رصيده المعرفيّ. والحقيقة إن هذا الرصيد لا يتحقق إلا بعد بلوغ المجتمع مرحلة معينة من الإدراك والتمكن. ولأنه التغيير، ولأن المخططات العمرانيّة المدفوعة بجملة من تاريخية الخطط الخمسية التنموية على مستوى "المملكة العربية السعودية" لم تستطيع أن تتوافق مع متطلبات التغيير ومقاصده؛ كان لزامًا على متخذو القرارات محاولة تجاوز الزمن من خلال رؤية تنموية ؛سعيًا إلى بلوغ التوفيق. وبناءً على ذلك، واعتمادًا على محاور رؤية "المملكة العربية السعودية" التنموية (٢٠٣٠)، والتى يُسعى من خلالها إلى بلوغ غايات محددة وفق فترات زمنيّة معينة؛ أمكن تحديد أربعة مجالات وظيفيّة يمكن التفاوض بينها على مستوى المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"، وذلك على ضوء ما تتصف به من مدخلات تنموية، وتتمثل هذه المجالات فيما يأتي:

- ✓ **المجال الأول:** ويتمثل في قطاع التنمية الصناعية.
- ✓ **المجال الثاني:** ويتمثل في قطاع التنمية السياحيّة .
- ✓ **المجال الثالث:** ويتمثل في قطاع التنمية الزراعية .
- ✓ **المجال الرابع:** ويتمثل في قطاع اللوجيستات وتجارة الترانزيت .

ثالثاً- مراكز محافظة ينبع الإدارية ومجالات الوظائف التفاوضية.

إلى أي حد أو زمن يجب أن يظل الحيز الجغرافيّ أو حتى المركز الإداريّ متعايشًا دون تغيير؟ إن أمر التغيير أو عدمه يخضع في المقام الأول لأسباب عديدة، إلا أن جملتها تبدأ بمستوى علاقة المجتمع مع أحيزته التي اختصها بالعمران دون غيرها في ظل الزمان، وتنتهي بمدى فهم المجتمع لمدخلات هذه العلاقة في ظل الاحتياج. ولأن الأمر لم يعد يعتمد على مخططات ذاتية، إنما أضحى رؤية شمولية في إطار من التشاركية أقرب إلى الجبرية، و؛سعيًا إلى لخروج من فلكية تأثير قطبية الإمارة الواحدة، أو المحافظة الواحدة، أو المركز الإداريّ الواحد؛ كان لابد من انتماء كل مركز إداريّ في محافظة "ينبع" (إطار الدراسة) إلى مجال وظيفيّ محدد؛ ؛اعتمادًا على جملة خصائص مدخلاته التي من شأنها أن تسهم في دعم وظيفة محددة أو حتى التفاوض بشأنها. **و؛سعيًا إلى بلوغ ذلك على ضوء التكامل الوظيفيّ على مستوى جملة المراكز الإدارية في محافظة "ينبع"؛ واعتمادًا على:**

- ✓ **خصائص التحليل الاستدلاليّ النقديّ، ومحصلاته خلال الفترة الزمنيّة التي عالجت "ينبع" من فترة (ما قبل الإسلام) حتى عام (١٩٦٠) وذلك على نحو ما جاء بالمحور الأول من هذه الدراسة.**
- ✓ **خصائص التحليل الاستدلاليّ النقديّ، ومحصلاته خلال الفترة الزمنيّة التي عالجت "ينبع" من عام (١٩٦١) إلى عام (٢٠١٥) وذلك على نحو ما بالمحور الثاني من هذه الدراسة.**

- ✓ **خصائص التحليل التقييمى للواقعية التنموية التي انتهت إليها محافظة "ينبع" وذلك على نحو ما جاء بالمحور الثالث من هذه الدراسة.**
- ✓ **خصائص التحليل الاستدلاليّ المحُصل والفرضى للضوابط التنموية على مستوى محافظة "ينبع" وذلك على نحو ما جاء بالمحور الرابع من هذه الدراسة.**

يمكن التفاوض حول مجالات الوظائف الأنسب للمراكز الإدارية في محافظة "ينبع" على ضوء المدخلات الآتية:

١-مركز سليم.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "سليم"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٠)

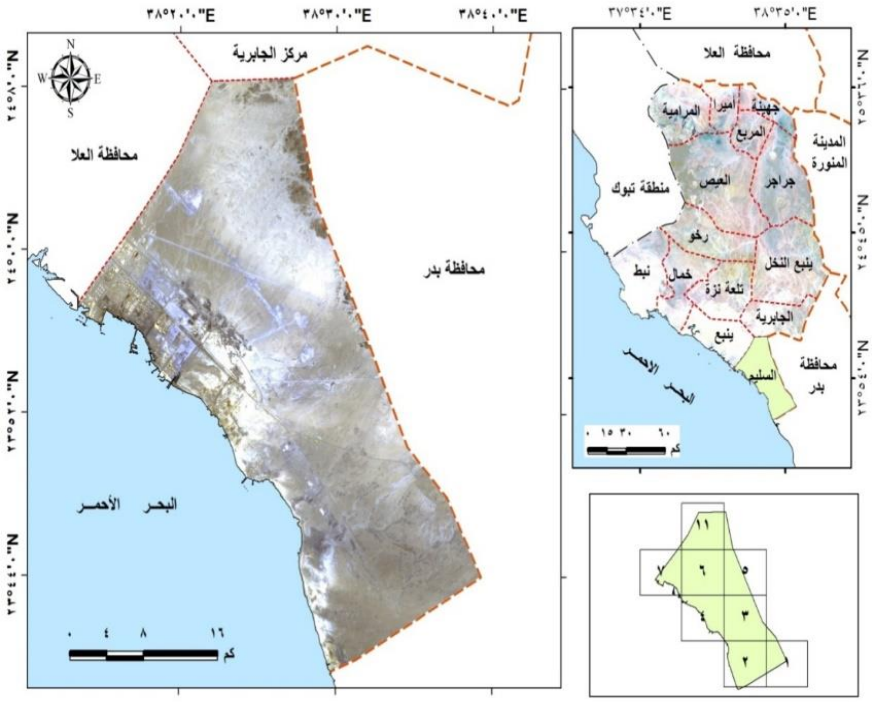

شكل رقم (٧٠): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز سليم

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "سليم"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠): مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية على ضوء البديل المرجح على مستوى مركز سليم الإداريّ

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٥	-
	الجيولوجيا	٥	٤	١
	الجيومورفولوجيا	٥	٤	١
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٥)	(٪٥)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٢	٣
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	١	٤
	التدخلات البشرية	٥	٥	-
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	١	٤
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	١	٤
	مستوى الخدمات	٥	١	٤
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٥)	(٪١٥)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٣	٢
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٩)	(٪١١)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٥	-
	الطرق الفرعية	٥	٤	١
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٥	-
	كثافة شبكة الطرق	٥	٥	-
-المجموع		(٪٢٠)	(٪١٩)	(٪١)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٥٨)	(٪٤٢)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "سليم" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) : قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز سليم

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٪٥٨)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٪٤٢)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	(٪١٥)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	(٪١٠)
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	(٪٥)
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	(٪٩)
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	(٪١٩)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٠).

واعتمادًا على نتائج قيم أوزان الجدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز سليم

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٪٥٨)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٪٤٢)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	(٪٤٤)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	(٪٧٦)[1]

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١١).

[1] من عمل الباحث؛ اعتمادًا على أن قيمة الوزن النسبى للمجالات الوظيفية التفاوضية

$$= \frac{\text{(قيمة الوزن النسبى للواقعية التنموية الغالبة على مستوى المركز الإدارى)}}{\text{(قيمة الوزن النسبى للواقعية التنموية على مستوى المركز الإدراى}} \times (١٠٠)$$

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "سليم" تبلغ (٥٨%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٤٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "سليم" تجنح بنسبة تبلغ (٧٦%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجستيّة والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "سليم". كما أنه مُؤهل للمجال الوظيفيّ الثاني من المجالات الوظيفيّة التنموية، الذي يتمثل في قطاع "التنمية الصناعية" وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٧٦%) إلى (٥٨%) حيث الحد الأعلى من قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "سليم". **وبناءً** على جملة ما سبق و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز سليم (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، **هو** **الخدمات اللوجستيّة والخزن الاستراتيجي**، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز سليم للخدمات اللوجستيّة والخزن الاستراتيجى

يقع وطننا في ملتقى أهم طرق التجارة العالمية، ومن هذا المنطلق سنستغلّ موقعنا الجغرافيّ المتفرد في زيادة تدفق التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا وتعظيم مكاسبنا الاقتصاديّة من ذلك، كما سنقوم بإبرام شراكات تجارية جديدة من أجل تعزيز قوتنا الاقتصاديّة. لقد قمنا خلال السنوات الماضية بضخ استثمارات ضخمة في إنشاء الموانئ والسكك الحديدية والطرقات والمطارات، ولكى نستفيد من هذه الاستثمارات على أكمل وجه سنعمل من خلال الشراكة من القطاع الخاصّ محليًا ودوليًا على استكمال هذه البنى وزيادتها وتحسينها وربطها بمحيطنا الإقليميّ، كما سنعمل على زيادة مكاسبنا عن طريق الحوكمة الرشيدة والإجراءات الفعّالة، وتطوير نظام جمركيّ ذى كفاءة عالية. وسنفعل الأنظمة واللوائح القائمة ونطورها بما يمكّن مشغلى منظومة النقل الجوى والبحريّ وغيرهم من استثمار إمكاناتها بصورة مثلى ويحقق الربط بين المراكز التجارية القائمة، ويفتح طرقًا جديدة للتجارة. وسيعزز ذلك من مكانتنا كمنصة لوجستية مميّزة بين القارات الثلاث (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠،٢٠١٦: ٥٤)

فكرة المشروع:

هل بالفعل نستطيع أن نستفيد من الماضي بعدّه تجربة تنطوي على عوامل للنجاح وأسباب للفشل؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فكيف السبيل؟

هل تستطيع مشكلات اليوم أن تقدم رؤى استشرافية لما يجب أن يكون عليه المستقبل؟ أم أن هذا المستقبل سيرث من مشكلات اليوم الكثير؟

هل الاهتمام بالمستقبل أمر مطلق أم أنه يخضع لشروط وخطوات متتالية؟

ولأن الأمر –الآن– يتعلق بالمستقبل، فالفكرة برمتها تسعى إلى إنشاء محطة لوجستية للخزن الاستراتيجى في "مركز سليم".

أهداف وأهمية المشروع:

- زيادة إيرادات هيئة الموانئ من الرسوم التي تدفعها السفن الحاملة لحاويات برسم إعادة الشحن، وذلك مقابل الخدمات التي تحصل عليها السفينة، مثل رسوم الموانئ والمنائر والإرشاد والقطر.

- زيادة إيرادات شركات الخدمات العاملة في الميناء، نظير الخدمات التي تقدمها إلى السفن التي تحمل حاويات برسم إعادة الشحن، مثل خدمات الصيانة والإصلاح وكذلك التموين.
- زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبى.
- إمكانيّة خلق وظائف وفرص تشغيلية جديدة نتيجة ازدهار الأنشطة والخدمات المرتبطة بحركة تداول الحاويات.
- جذب أعداد كبيرة من السفن بوجه عام، والسفن التي تحمل حاويات برسم إعادة الشحن بصفة خاصة، وفي ذلك ما يعين للإطلاع على التقنيات والتطورات الحديثة في مجال بناء السفن وتداول البضائع.

المدخلات المعرفيّة للمشروع:

من خلال ماضى مؤداه:

- كانت تاريخية مركز "سليم" جزءًا من تاريخية مركز "ينبع النخل" الذي مارس دور الوسيط الخارجيّ فيما يختص بمزايا الموقع.

- كانت تاريخية مركز "سليم" جزءًا من تاريخية مركز "ينبع النخل" بعدّه رباط تجاريّ ودينى بين المدينة المنورة من ناحية و"مكة المكرمة" من ناحية أخرى.
- كانت تاريخية مركز "سليم" جزءًا من تاريخية مركز "ينبع النخل" الذي مارس دور الهيمنة التجارية في منطقة الحجاز.

ووفق حاضر يوصف بأنه يعانى من :

- زيادة روافد الاحتياجات من المستوى الإقليميّ .
- الحاجه إلى الوعى الاقتصاديّ وعلاقة ذلك بثقافة المستقبل فيما يختص بالفاقد الزمنيّ.
- تنامى الاحتياجات وثبات معدلاتها.
- المحلية النسبية للميناء.
- الاحتياج إلى التعاون والتنسيق العربيّ في النواحى الاقتصاديّة.

ولأن الغد يحمل بين طياته عولمة تهدف إلى :

- الاندماج والتكتل الاقتصاديّ من أجل اكتساب اقتصاديّات المناطق الجديدة.
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصاديّة كبيرة للدرجة التي يكاد عنصر التكلفة للوحدة المنتجة يساوى صفر.

- استخدام نظم تسويق فورية الإتاحة.
- استخدام نظم نقدية تتسم بالسرعة الفائقة في التحويل.

لذا فالمستقبل يجب أن ينطوي على إنشاء محطة لوجستية في مركز "سليم".

المدخلات الاقتصاديّة للمشروع:

ولأنها الجغرافيا، ولتفعيل دورها لأنها أحق بأن تخطط وتدير لكونها تدرك تمامًا أن ابتغاء التغير عن قصد يتطلب رؤية معرفيّة عن عمد، والوقوف على حدود الإمكانات، ففيما يأتي منظومة التخطيط والإدارة.

١ـ التعريف بالمركز اللوجستيّوأهدافه :

ولمواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصاديّة المؤثرة على نظام النقل الحديث ظهرت المراكز اللوجستيّه لتقوم بتقديم حزم كاملة ومتكاملة من خدمات التوزيع الشامل وذلك من خلال شبكة نقل حديثة تربط مراكز الإنتاج والاستهلاك بعضها ببعض، فهي نقطة واحدة تلبى جميع احتياجات الناقلين والشاحنين وجميع مستخدمى الميناء، كما أنها تساعد على زيادة حجم تدفق البضائع وبالآتي دفع عملية التنمية وذلك من خلال تنشيط حركة الواردات والصادرات واجتذاب رأس المال الأجنبى، وكأنه مركز يعمل

على تقديم أنشطة التوزيع التي تراعى تحقيق قيمة مضافة للمنتج، وهى خصائص جديدة أضيفت للمنتج وفي ظل ذلك يمكن تعريف المركز اللوجستيّ بأنه الموقع –وكأن الجغرافيا قد رسمت ملامحه قبل أن تشرع في إدارته– الذي يتم فيه تجميع السلع الوسيطة وتامة الصنع والمكونات بهدف إجراء بعض العمليات عليها من فرز، وتعبئة، وتغليف، ومعالجات صناعية وتجميع، ثم في مرحلة تالية تتم عملية إعادة الشحن إلى سوق المستهلك النهائى، وذلك بهدف تخفيض التكاليف الكلية لتلك العمليات والاستفادة من التخصص وتقسيم العمل، وبدقة فإن المركز اللوجستيّيهدف إلى تحقيق أفضل تجميع، وتوزيع، ونقل، وتخزين للبضائع العامة وذلك بتنظيم سلسلة من النقل الإجماليّة على نحو يكفل أداء كل حلقة مفردة من سلسلة الإمداد بأنسب الوسائط لها وذلك لتخفيض التكاليف الإجماليّة للمنتج مع محاولة تقليل فترة تداوله من مراكز الإنتاج وحتى وصوله إلى المستهلك الأخير.

وعلى ضوء ما سبق فإنه يمكن تحديد أهداف المحطة اللوجستيّعلى ضوء ما يأتي :

- التنمية وذلك بتحسين المركز التنافسى للمنطقة وتعميرها.

- زيادة عمليات استلام وتسليم وتخزين البضائع وذلك عن طريق توفير مساحات كبيرة للتخزين سواء أكان تخزين مؤقتًا أم تخزينًا لفترة معلومة مع مراعاة تقديم كافة التسهيلات والخدمات من ناحية وتوفير المعدات المناسبة للمناولة.
- زيادة القيمة المضافة، فلقد أظهرت البحوث الاقتصاديّة أن الآثار غير المباشرة لمناولة البضائع تجاوز النتائج المباشرة لتشغيل ميناء ينبع بأكثر من ٢٠% من حيث القيمة المضافة وما يناهز ٣٠٠% من حيث توفير العمالة.
- خلق فرص للعمالة الجديدة مع الحد من نسبة البطالة وذلك من خلال توفير العديد من فرص العمل في القطاعات الخدمية والصناعية.

٢ـ الشروط الواجب توافرها عند اختيار المركز اللوجستيّ:

ولأن الأمر ليس لذاتيته، فهناك مجموعة من الشروط كان لابد من مراعاتها عند اختيار مركز "سليم" كمحطة لوجستية، تتمثل فيما يأتي:

- سهولة الوصول إلى المنافذ البريّة والموانئ البحرية وكذلك الجوية وذلك لتوصيل المنتج أو السلعة في يسر وسرعة.

- الارتباط بشبكة الطرق المحلية أو الإقليميّة للتوزيع النهائى للبضائع أو لتجميعها.
- توفير المرافق العامة كالكهرباء والماء والبنية الأساسية عامة.
- وجود مساحات كبيرة لتخزين البضائع سواء الصادرة أو الواردة أو حتى لتخزين خطوط إنتاج كاملة مع مراعاة ضرورة التوسع المستقبلى.
- توفير كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لتيسير تدفق حركة البضائع كالخدمات التأمينية والبنكية بأقل التكاليف وبكفاءة عالية.
- القرب النسبيّ من المناطق الاستهلاكية والإنتاجية.
- القرب من مدينة ينبع البحر" بما يتوفر لديها من قوى عاملة رخيصة ومُدربة.

٣- وظائف المحطة اللوجستيّة :

- نقل الشاحنات بين الوسائط المختلفة من خلال توفير مكاتب لمتعهدى النقل.
- يعد مركزًا للتخزين بأنواعه زمانيًا وذلك بما لديه من مستودعات مغلقة مفتوحة أو مبردة.
- صيانة وإصلاح الشاحنات.

- تقدم المحطة المركز إمكانيّة إقامة مشروعات صناعية و تعليب الخضروات والفاكهة.
- إصلاح وصيانة الشاحنات وإمدادها باحتياجاتها.
- ضمان جودة الرقابة على المخزون.
- توفير الخدمات البنكية والتأمينية وكذلك إعداد الفواتير.

٤- الاختيار المكانيّ الأنسب للمحطة اللوجستيّة:

وعلى ضوء الأهمية، والأهداف، والوظائف، والشروط سابقة الذكر فهل الجغرافيا بالفعل نجحت في اختيار مركز"سليم" كمحطة لوجستية ؟ في حقيقة الأمر فإنها الأجدر أن تقوم بذلك لا لشيء سوى أنها تمتلك من الرؤى الشمولية ما يعينها على ذلك ، وذلك لاعتبارات مضمونها ما يأتي:

اعتبارات خارجية

وتتمثل فيما يأتي :

- القرب المكانيّ من ميناء "ينبع" بما لديه من علاقات دولية، ولقد اتضح فيما سبق أن الميناء قد اتخذ لنفسه مخازن تقع إلى الخلف منه، أي أن الأمر لا يخلو من تكرار

عمليات النقل والتخزين، إذن فلا مانع من أن تنقل البضائع إلى مركز "سليم" طالما يتعلق الأمر بعولمة المستقبل.

- توافر الطرق المحلية والإقليميّة التي تربط المركز بغيره من الطرق الأخرى سواء أكانت محلية أم إقليميّة.
- نقل جميع المخازن والمستودعات التي تقع بظهير ميناء ينبع إلى المكان الأنسب مساحيًا الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من التدهور البيئى بالمنطقة من ناحية والحصول على أرض فضاء تتميز بارتفاع أسعارها من ناحية أخرى.
- القرب المكانيّ من مطار "ينبع" ؛ ومن ثمّ فهناك محاولة لتجديد مساره على خريطة النقل الجوى.
- وجود ظهير زراعى يمكن إعادة تأهيله محصوليًا بما يتناسب مع الاحتياجات الخارجية في ظل مرونة عمليات النقل والتخزين.

اعتبارات ذاتية

وهى تلك التي تنصرف إلى مركز "سليم" من ناحية ومحافظة "ينبع" من ناحية أخرى وتتمثل في :

- توفر البنية الأساسية باختلاف خصائصها.
- القرب المكانيّ من مدينة "ينبع الهيئة الملكية" بما لديها من منشأت متنوعة يمكن الاستفادة منها كيفًا وكمًا كدعائم أساسية للمركز.
- توافر مقومات الاستثمار الأمثل في محافظة "ينبع" وليس أدل على ذلك من ارتفاع جملة رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية بالمحافظة.

وعلى ضوء ما سبق، فالقول إن مستويات الاستثمار في مركز "سليم" تتمثل فيما يأتي:

١-المستوى المحلى :

تعد المحطة اللوجستيّة في مركز "سليم" دعوة لعاصمة تجارية صناعية جديدة في محافظة ينبع . ولما لا وقد كفل التاريخ ذلك من قبل في مواقع عديدة ليست ببعيدة عن مركز "سليم".

٢- المستوى الإقليميّ:

يكمن في مركز "سليم" في ظل خصائصه الحالية وعلاقاته المكانيّة محاولة لتكثيف الأنشطة الاقتصاديّة لمحافظة ينبع عامة وغيرها من المحافظات في إطار منطقة "المدينة المنورة".

٢- مركز ينبع البحر.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "ينبع البحر"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧١)

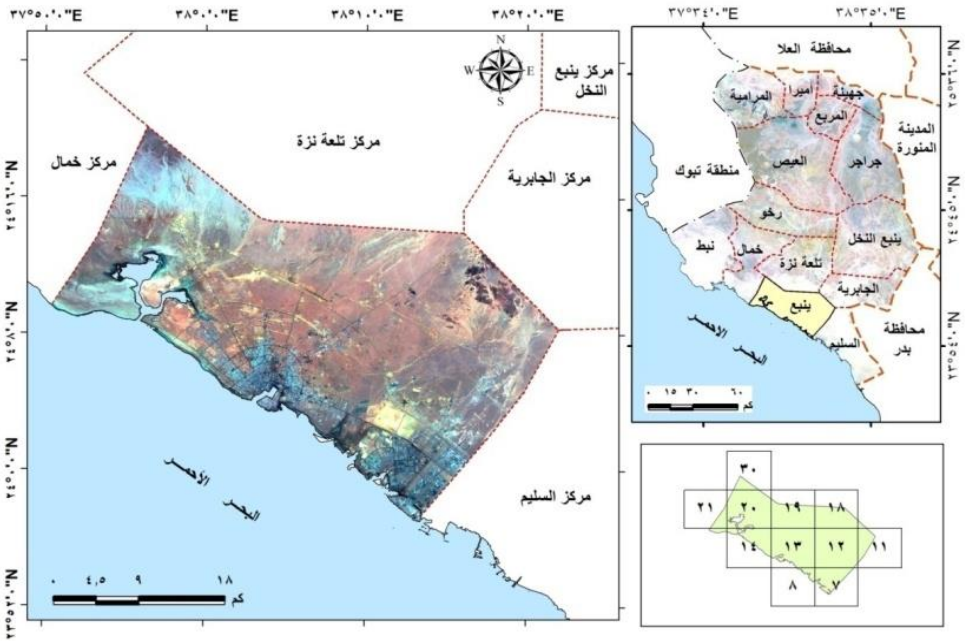

شكل رقم (٧١): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز ينبع البحر

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "ينبع البحر"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣): مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز ينبع البحر

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٥	-
	الجيولوجيا	٥	٥	-
	الجيومورفولوجيا	٥	٥	-
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٧)	(٪٣)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٢	٣
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	١	٤
	التدخلات البشرية	٥	٥	-
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٤	١
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٥	-
	مستوى الخدمات	٥	٥	-
	استخدامات الأرض	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٨)	(٪٢)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٥	-
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٤	١
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٥	-
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٦)	(٪٤)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٥	-
	الطرق الفرعية	٥	٥	-
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٥	-
	كثافة شبكة الطرق	٥	٥	-
المجموع		(٪٢٠)	(٪٢٠)	(-)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٨١)	٪١٩

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "ينبع البحر" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز ينبع البحر

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٨١٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(١٩٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	(١٧٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	(١٠٪)
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	(١٨٪)
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	(١٦٪)
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	(٢٠٪)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٣).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز ينبع البحر

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٨١٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(١٩٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	(٥٧٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	(٧٠٪)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٤).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "ينبع البحر" تبلغ (٨١%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٥٧%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "ينبع البحر" تجنح بنسبة تبلغ (٧٠%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجيستيه

والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعة التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "ينبع البحر". **وفي ظل** انخفاض نسبة قيمة الوزن النسبيّ للمجالات التفاوضية المقترحة التي تبلغ (٧٠%) بمقارنتها بنسبة قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "ينبع البحر"، وفي ظل التباين الدقيق في قيم الوزن النسبيّ للضوابط التنموية بصفة عامة على مستوى مركز "ينبع البحر"؛ فإنه يمكن التفاوض –أيضًا– على مجالات وظيفيّة تنموية أخرى تتمثل في المجال الوظيفيّ الأول من المجالات الوظيفيّة التنموية، الذي يتمثل في قطاع "التنمية الصناعية" **وبناءً** على جملة ما سبق ... و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز ينبع البحر (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو ... **المحطة اللوجيستية الإقليميّة لخزن الغذاء**، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز ينبع البحر المحطة اللوجستيّة الإقليميّة لخزن الغذاء

بعد عقود من استثمارات بمليارات الدولارات في قطاعات الطيران والبنية التحتية البحرية ومناطق التجارة الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ تصدر جدول أعمال الدورة الأولى من معرض "جلفود لصناعة الأغذية"، الذي استضافه مركز دبي التجاري العالمي من ٩-١١ نوفمبر (٢٠١٤)، صياغة بنية تحتية إقليميّة مستدامة اقتصاديّاً للخدمات اللوجستيّة للأغذية. ونظراً للظروف المناخية والقيود المفروضة على استخدام الأراضي، تستورد دول الخليج نحو (٩٠%) من احتياجاتها من الغذاء، ويتوقع أن تصل قيمة واردات الخليج من الأغذية إلى (١٩٤) مليار درهم (٥٣,١) مليار دولار مع حلول العام (٢٠٢٠) وفق وحدة "ايكونوميست" للمعلومات. وقد تجاوزت واردات المنطقة من الأغذية مستويات الطلب ما يؤهل دول مجلس التعاون الخليجي لتصبح من المراكز اللوجستيّة الكبرى لصناعة الغذاء العالمية مدعومة بتجارة إعادة التصدير المهمة. وتبقى اللوجستيّات الخاصة بالأغذية مكوناً جوهرياً لقطاع الخدمات اللوجستيّة في المملكة الذي يتوقع أن تبلغ قيمته (٦٧,٥) مليار ريال سعودى (١٨) مليار دولار في العام (٢٠١٥)، وفي إطار خطط المملكة لتبوء موقع ريادي عالمي على صعيد النقل والخدمات اللوجستيّة بحلول عام (٢٠٢٠)، فهي تستورد نحو (٧٠٪) من احتياجاتها الغذائية من (١٦٠) دولة عبر نصف مليون شحنة سنوية وفقا للهيئة العامة

للغذاء والدواء. ومن جانب آخر دفعت مجموعة من العوامل والتحديات المتعلقة بالاستدامة والدعم اللوجستيّ شركة المراعي السعودية وهي إحدى أكبر شركات الألبان العالمية للإستثمار في تطوير عمليات البنية التحتية والخدمات اللوجستيّة مع شركة تطوير الموانئ، ويتمخض عن هذا التعاون المشترك بين الجانبين استحواذ المراعي على قسم من الميناء لبناء صوامع للحبوب وتسهيل استيراد الأبقار وأعلاف الدواجن من الخارج. (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦: صفحات متفرقة)

فكرة المشروع:

نعم ... تتعدد وظائف مدينة "ينبع البحر"، ودعمها في ذلك الميناء وتخصصاته المختلفة. ونظرًا لأنها تعد إحدى البوابات الرئيسة للولوج إلى منطقة "المدينة المنورة" الإدارية خاصة، ومنطقة "مكة المكرمة" الإدارية عامة، ونظرًا لأن توفير الغذاء لقاطنى المملكة عامة يعتمد في المقام الأول على جملة من الجغرافيات المستوردة، ونظرًا لجملة التغييرات التي تنتاب دول العالم في ظل عدم معلومية اتجاهاتها؛ تتبلور فكرة المشروع في أن تكون مدينة "ينبع البحر" إحدى المحطات الرئيسة لخزن الغذاء على مستوى "المملكة العربية السعودية".

أهداف المشروع:

- مد مراكز المحافظة وكذلك "المدينة المنورة" تحديدًا باحتياجاتها من الغذاء .
- التصدى لكل ما يطرأ بسببية مدخلات التغيير غير معلوم الاتجاه..
- ضمان استقرار أسعار الغذاء[١] في ظل تنامى احتياجات السكان.
- توفير أبعاد زمنيّة استشرافية تعين على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأمن الغذائى.
- تفعيل سبل الاستفادة من وجود ميناء ينبع البحريّ.

أهمية ووظيفة المشروع:

بدأت "المملكة العربية السعودية" في أولى خطوات تفعيل آليات الخزن الاستراتيجى ؛سعيًا إلى مواجهة الأزمات التي قد تطرأ على أسعار المواد الغذائية . ولقد بدأت ملامحه واضحة للجهات المعنية ومنها وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة التي بدأت تفكر في أهمية الاستثمار في المجال الزراعى الخارجيّ بلمساندة المشروعات التي من شأنها تدعم توفير المحاصيل الزراعية.

[١] إن الخزن الاستراتيجي من المواد الغذائية والمياه والسلع له أهمية كبرى لجميع الدول في حالة السلم وفي حالة الطوارئ، ذلك أنه يمكن استخدام ذلك المخزون لإعادة التوازن إلى السوق عند المغالاة في الأسعار وكذلك عند شح المعروض منها.

المدخلات المعرفيّة:

- وبصدد الخزن، فيمكن القول: إنه أصبح صناعة لها مقوماتها وأساليبها، وهي تدخل ضمن إستراتيجيات الأمن الوطني لكثير من الدول، فعلى سبيل المثال نجد أن الخزن في بعض الدول أصبح يشمل المواد الغذائية الأساسية وكذلك السلع والأجهزة، إضافة إلى الخزن للوقود الذي أصبح شائعاً.
- تنبهت عديد من الدول إلى أهمية خزن الغذاء لمواجهة أي تغييرات استثنائية
- يمكن استخدام ذلك المخزون لإعادة التوازن إلى السوق عند المغالاة في الأسعار، وكذلك عند شح المعروض منها، وذلك بقصد منع الاحتكار الذي يسبب الغلاء.
- يجب أن يتصف مخزون المواد الغذائية بإمكانيّة تلبية الاحتياجات خلال فترة لا تقل عن سنة .
- إقامة مخازن إستراتيجية للمواد الغذائية في أماكن آمنة تحت الأرض أسوة بخزن مشتقات البترول أصبحت ضرورة لابد من النظر إليها بعين الاعتبار. ولعل أزمة الدقيق التي عانت منها بعض مناطق المملكة ومدنها واستمرار غلاء الأرز المستورد

وتأخره في الموانئ، من الأمثلة التي يمكن منعها أو حلها بصورة آنية في حالة وجود مخزون إستراتيجي من تلك السلع.

- اتجاه العديد من الدول إلى تصنيع الوقود من الزيوت النباتيّة والحبوب، مما سينعكس على المعروض منها، وبالتالي سترتفع أسعارها.
- يعد الخزن من أهم وسائل التوازن والاستعداد لكافة المتغيرات.

٣-مركز خمال

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "خمال"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٢)

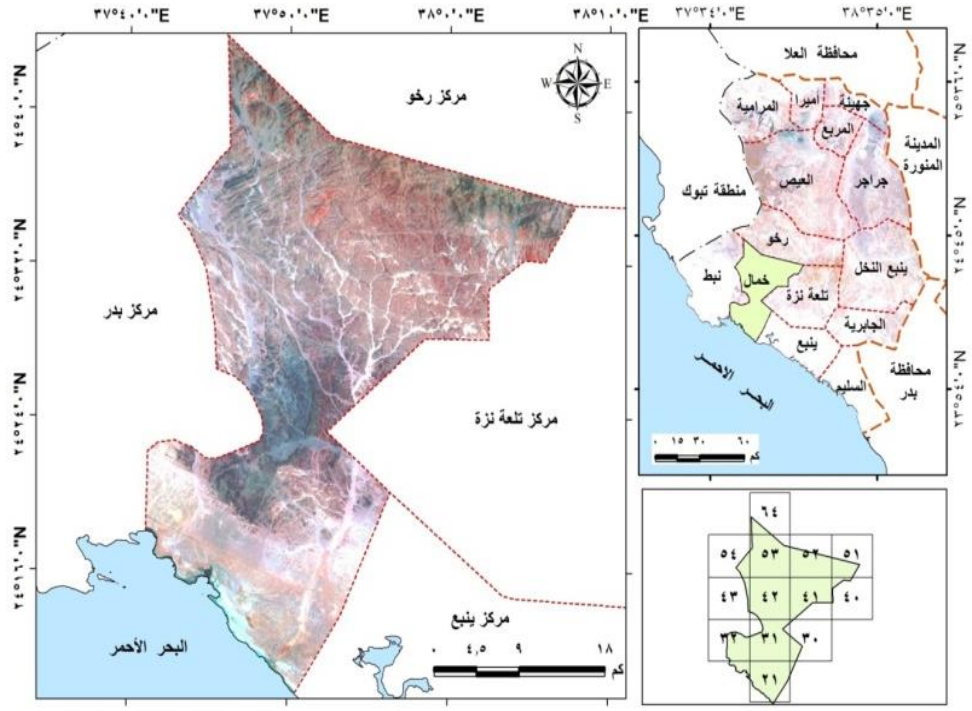

شكل رقم (٧٢): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز خمال

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "خمال" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦) مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز خمال

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٤	١
	الجيولوجيا	٥	٤	١
	الجيومورفولوجيا	٥	٤	١
	المياه الجوفية	٥	٥	-
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٧)	(٪٣)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٣	٢
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٣	٢
	التدخلات البشرية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٢)	(٪٨)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	٣	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	١	٤
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٤	١
	الطرق الفرعية	٥	٤	١
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٤	١
	كثافة شبكة الطرق	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٥)	(٪٥)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٦٠)	(٪٤٠)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "خمال" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز خمال

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (%)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(%٦٠)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(%٤٠)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	(%١٧)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	(%١٢)
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	(%٨)
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	(%٨)
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	(%١٥)

الجدول من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٦).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (١٨)

جدول رقم (١٨): قيمة الأوزان النسبية لضوابط التنموية في مركز خمال

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٪٦٠)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٪٤٠)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	(٪٤٤)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	(٪٧٣)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٧).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "خمال" تبلغ (٦٠%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٤٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "خمال" تجنح بنسبة تبلغ (٧٣%) إلى المجال الثاني من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "السياحة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط الطبيعيّة على مستوى مركز "خمال". كما أنه مؤهل للمجال الوظيفيّ الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية والذي يتمثل في قطاع الزراعة، وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٧٣%) إلى (٦٠%) حيث الحد الأعلى من الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "خمال". وبناءً على جملة ما سبق ... و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "خمال" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من الامتداد الجنوبيّ في إطار المشروع السياحيّ المعروف بـ البحر الأحمر.

٤- مركز نبط .

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "نبط"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٣)

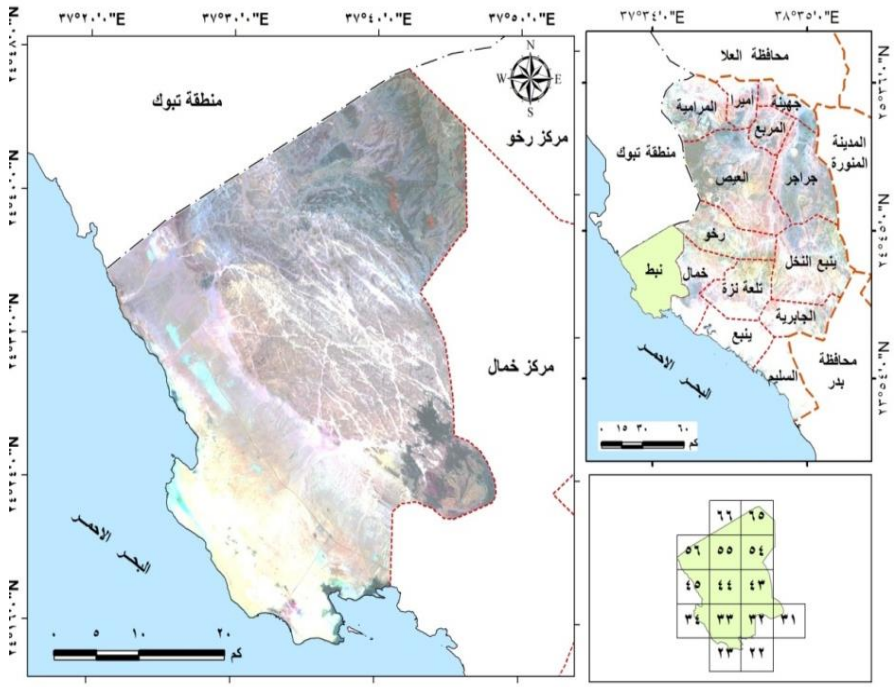

شكل رقم (٧٣): شبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز نبط

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "نبط"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (١٩)

جدول رقم (١٩): مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز نبط

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٣	٢
	الجيومورفولوجيا	٥	٤	١
	المياه الجوفية	٥	٥	-
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٥)	(٪٥)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٤	١
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	٢	٣
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	١	٤
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٧)	(٪١٣)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪٩)	(٪١١)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٤	١
	الطرق الفرعية	٥	٤	١
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٤	١
	كثافة شبكة الطرق	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٢)	(٪٦)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٥٥)	(٪٤٥)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "نبط" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز نبط

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٥٥٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٤٥٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	(١٥٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	(١٠٪)
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	(٧٪)
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	(٩٪)
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	(١٤٪)

الجدول من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٩).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٢١)

جدول رقم (٢١): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز نبط

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٥٥٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٤٥٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	(٣٩٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	(٧١٪)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٠).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "نبط" تبلغ (٥٥%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٣٩%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "نبط" تجنح بنسبة تبلغ (٧١%) إلى المجال الثاني من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "السياحة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط الطبيعيّة على مستوى مركز "نبط". كما أنه مؤهل للمجال الوظيفيّ الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية والذي يتمثل في قطاع الزراعة، وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٧١%) إلى (٥٥%) حيث الحد الأعلى من الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "خمال". وبناءً على جملة ما سبق ... و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "نبط" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من الامتداد الجنوبيّ في إطار المشروع السياحيّ المعروف بـ **البحر الأحمر**

٥-مركز الجابرية.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "الجابرية"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٤)

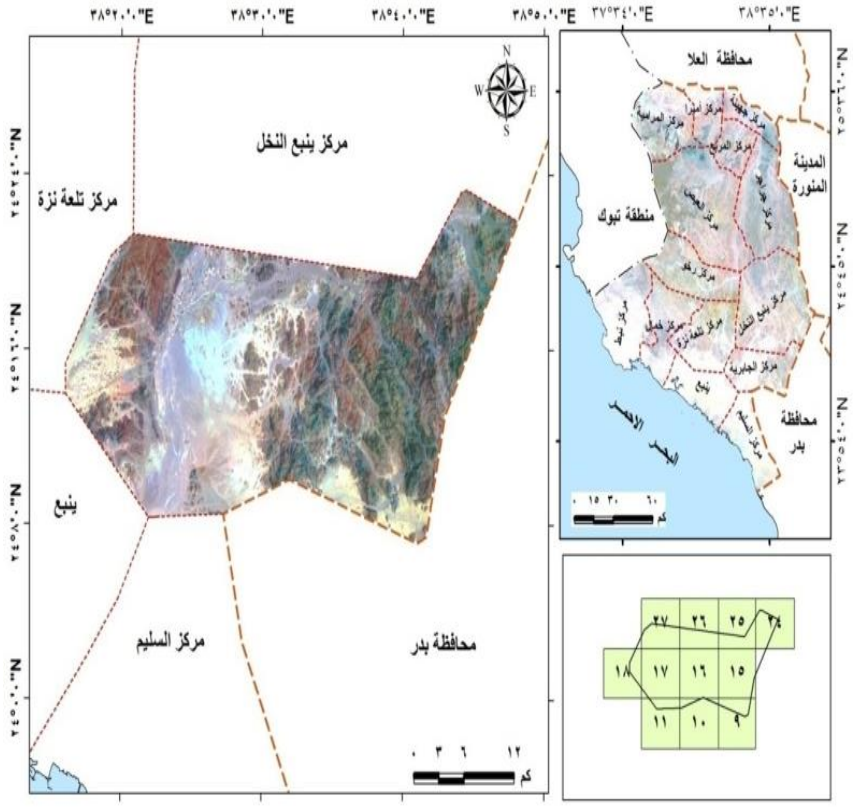

شكل رقم (٧٤): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز الجابرية

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "الجابرية"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٢)

جدول رقم (٢٢): مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز الجابرية

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٣	٢
	الجيومورفولوجيا	٥	٣	٢
	المياه الجوفية	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٣)	(٪٧)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٣	٢
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٣	٢
	التدخلات البشرية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٢)	(٪٨)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٣	٢
	مستوى الخدمات	٥	٣	٢
	استخدامات الأرض	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١١)	(٪٩)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٣	٢
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٥	-
	الطرق الفرعية	٥	٥	-
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٥	-
	كثافة شبكة الطرق	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٩)	(٪١)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٦٥)	(٪٣٥)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "الجابرية" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٣)

جدول رقم (٢٣): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز الجابرية

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٦٥٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٣٥٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	(١٣٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	(١٢٪)
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	(١١٪)
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	(١٠٪)
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	(١٩٪)

المصدر: الجدول من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٢).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٢٤)

جدول رقم (٢٤) : قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز الجابرية

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	(٦٥٪)
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	(٣٥٪)
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	(٤٤٪)
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات التفاوضية المقترحة	(٦٧٪)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٣).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "الجابرية" تبلغ (٦٥%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٤٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "الجابرية" تجنح بنسبة تبلغ (٦٧%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجيستية والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "الجابرية". كما أنه مؤهل للمجال الوظيفيّ الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية والذي يتمثل في قطاع الزراعة، وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٦٧%) إلى (٦٥%) حيث الحد الأعلى من الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "الجابرية". وبناءً على جملة ما سبق ... و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "الجابرية" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو **المحطة الإقليميّة لخدمات تفويج الحج والعمرة والمراجعة الصحية**، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز الجابرية المحطة الإقليميّة لخدمات تفويج الحج والعمرة

"قيامًا بواجبنا–الذي شرفنا الله به– في خدمة ضيوف الرحمن، عملنا على توسعة الحرمين الشريفين مما أدى إلى زيادة عدد المعتمرين إلى ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي ليصل عددهم في عام ١٤٣٦هـ إلى (٨) ملايين معتمر من خارج المملكة، ومن خلال زيادة الطاقة الاستيعابية لمنظمة الخدمات المقدمة للمعتمرين والارتقاء بجودتها، وسنعمل على تمكين ما يزيد على ١٥ مليون مسلم من أداء العمرة سنويًا بحلول عام ١٤٤٢هـ /٢٠٢٠م، مع التأكيد على ان تكون نسبة رضاهم عن الخدمات التي تقدّم لهم عالية. سنسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تسهيل إجراءات طلب التأشيرات وإصدارها وصولا إلى أتمتتها وتطوير الخدمات الإلكترونية المتعلقة برحلة المعتمرين، وتمكينهم من إثراء رحلتهم الدينية وتجربتهم الثقافية. وسيكون للقطاعين العام والخاص دور كبير في تحسين الخدمات المقدمة للمعتمرين ومنها الإقامة والضيافة وتوسيع نطاق الخدمات المتوفرة لهم ولعلائتهم ليستمتعوا برحلة متكاملة، ومن ذلك توفير معلومات شاملة ومتكاملة من خلال التطبيقات الذكية للتيسير عليهم وتسهيل حصولهم على المعلومة. كنا ولا زلنا نعتزّ بإرثنا التاريخيّ، لاسيما أن خاتم الأنبياء والمرسلين –صلى الله عليه وسلم– بعث من مكة المكرمة ومنها انطلقت رسالته إلى العالم أجمع، وتأسس أول مجتمع إسلامى عرفه التاريخ في المدينة المنورة".

(رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦: ٢١)

فكرة المشروع:

من الناحية التاريخية يمكن القول:: بأن قرى مركز "الجابرية" ورثت أهميتها الوجودية من خلال دورها الوسيط في نقل المياه من الينابيع التاريخية في مركز ينبع النخل (تاريخيًا كان هذا المركز يُعرف بمنطقة السويقة) [١] عبر مجموعة من القنوات المائيّة كانت جميعها تمثل جزءًا رئيسًا من طريق الحج القديم. وقد يُظن أن ذلك لا يعني الكثير للحاضر في ظل إمكانيّات نقل المياه الحالية، بيد أن القيمة لا تكمن في الوظيفة بقدر ما تكمن في محاولة استدعاء فكرة الوظيفيّة ومحاولة تطويعها لخدمة الحاضر وما ينطوي عليه من احتياجات.

وفي حقيقة الأمر تكمن فكرة هذا المشروع عند محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن للجابرية أن تصبح محطة فندقية أصيلة الوجود في طريق إلى "المدينة المنورة" و"مكة المكرمة"؟
- ما هي الاتجاهات المكانيّة للمستفيدين من ذلك؟

[١] **كانت تضم مجموعة من القرى تتصف بغناها الزراعى، وقد تصدق بجميعها الخليفة "على بن أبى طالب" رضى الله عنه .**

- هل يمكن أن تصبح قرية "الجابرية إحدى المدن التي يمكن أن نطلق عليها بـ" **مدن امتصاص التركز**" في موسم الحج عامة والعمرة خاصة؟

في حقيقة الأمر، فالتاريخ يجيب بنعم ؛ ومن ثمّ تكمن الفكرة في الكيفية التي من خلالها يستطيع مركز "الجابرية" أن يصبح إحدى المحطات الفندقية أو إحدى "مدن امتصاص التركز" في موسم العمرة وذلك بتقسيم فترة العمرة (للمعتمرين المصريّين والشوام) على ثلاث مراحل زمنيّة ويكون لمركز "الجابرية" أحد هذه المراحل في ظل حركة شطرنجية بين مراحل العمرة الثلاث.

أهداف المشروع:

- استحداث آليات تنموية دافعة على مستوى مركز "الجابرية" وغيره من مراكز محافظة "ينبع" تتسم بطفرتها النوعية .
- استحداث وظائف تتسم بالديمومية تستطيع تلبية رغبات جميع من هم في سن العمل على مستوى محافظة "ينبع" وغيرها من المحافظات المجاورة.
- تعظيم دور الخدمة في ميناء ينبع البحريّ، وميناء ينبع الجوى.
- عدم تصدير المشكلات المجتمعية من مراكز ينبع الريفية إلى مدينة ينبع الحضرية.

المدخلات المعرفيّة للمشروع.

؛اعتمادًا على

- اختلاف الأوزان النسبية للإمكانات المتاحة بالمركز .
- تتعاظم القيمة الانتفاعية للإقليم في ظل جملة من العلاقات المكانيّة البنائية التكاملية .
- ليست لدى الإقليم – حتى–الآن– – أي بدائل، أو رؤى استشرافية، أو سيناريوهات تفاعلية واضحة .

؛اعتمادًاعلى أفكار مؤسسة "**Execative Inelligence Review**" التي تتبنى صياغة مشروعات تنموية ذات واقع مادى ملموس مستقر، ولديها القدرة على التصدى لاقتصاديّات التجارة في الأوراق المالية، وما تشتمل عليه من مضاربات غير آمنة.

واعتمادًاعلى على رؤى معهد "شيلر" "**Schiller Institute**" التنموية التي جاءت تحت عنوان: "**Maps of Great Infrastructure Development Projects Around the World**"

وبتحرى

المشروعات التي جاءت بها تحت عنوان: "**Infrastructure Development**

Corridors"

يمكن استحداث ممر تنموى يربط بين مدينة "ينبع البحر" فى الجنوب الغربي من ناحية، وبين إمارة "المدينة المنورة" من ناحية أخرى على أن تكون إحدى محطاته (محطة الجابرية).

٦- مركز تلعة نزا .

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "تلعة نزا"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٥)

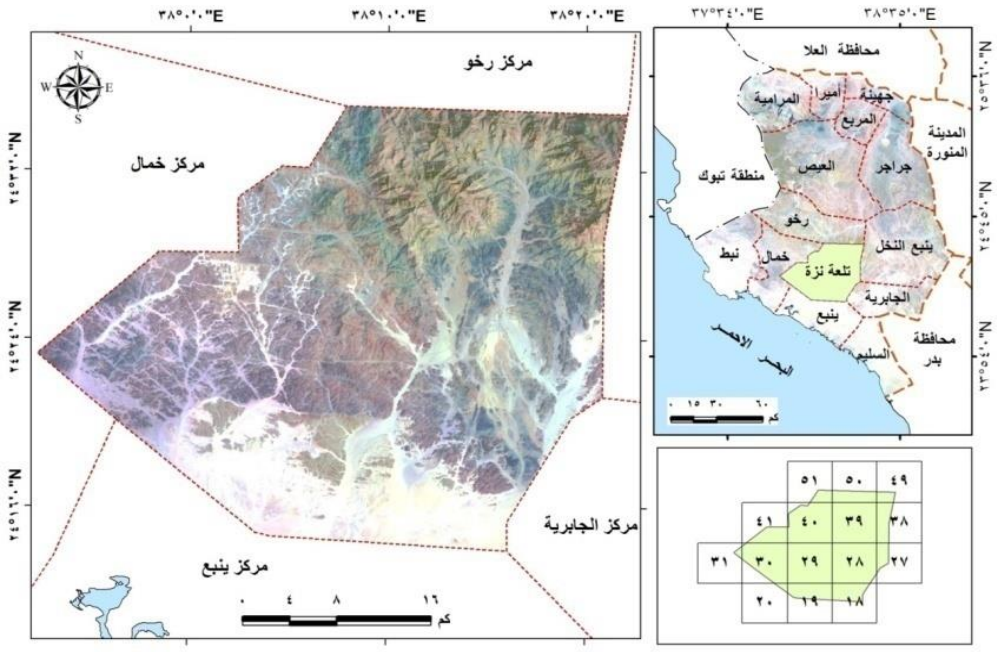

شكل رقم (٧٥): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز تلعة نزا

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "تلعة نزا"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٥)

جدول رقم (٢٥): مصفوفة الوزن النسبيّ
لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز تلعة نزا

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٩)	(٪١١)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٢	٣
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	٢	٣
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٣	٢
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٣	٢
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٣	٢
	كثافة شبكة الطرق	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١١)	(٪٩)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٤٦)	(٪٥٤)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "تلعة نزا" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٦)

جدول رقم (٢٦): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز تلعة نزا

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٤٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٥٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	٩٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	٨٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٨٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	١٠٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	١١٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٥).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٢٧)

جدول رقم (٢٧): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز تلعة نزا

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٤٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٥٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٣٠٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات التفاوضية المقترحة	٦٥٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٦).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "تلعة نزا" تبلغ (٤٦%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٣٠%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "تلعة نزا" تجنح بنسبة تبلغ (٦٥%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجيستية والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "تلعة نزا". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، وبناءً على قربه المكانيّ والحيوى من مركز "ينبع البحر"؛ وموانيه الحيوية. **وسعيًا** لدعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "تلعة نزا" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون ... **مركز التأمين الإقليميّ والخزن اللوجيستى للوقود**، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز تلعة نزا للتأمين الإقليميّ والخزن اللوجستيّللوقود

قد نتفق وقد لا نتفق في العديد من الأمور، غير أننا جميعًا نتفق على أن المظاهر الجغرافيّة للحاضر تجد نفسها تتساق في تيار ردود الفعل الاجتماعيّ التي تقودها نحو توسع كبير من الاحتياجات لا كابح فيه.

فكرة المشروع:

يعتمد مركز "تلعة نزا" كغيره من المراكز في محافظة "ينبع" (أو حتى بعض المحافظات الأخرى في منطقة "المدينة المنورة") على إمدادات الوقود من مدينة "ينبع الهيئة الملكية". وفي حقيقة الأمر تتعدد آليات الإمداد ولعل أبرزها شاحنات نقل الوقود التي تختلف فيما بينها من حيث السعة. وفي حقيقة الأمر يعد الطريق الرئيس في مركز "الجابرية" بمنزلة همزة الوصل بين منطقة الظهير الإنتاجى في مدينة "ينبع الهيئة الملكية" ومناطق النظير الاستهلاكى للعديد من المراكز (والمحافظات) في شماليّ شرق المركز. وفي حقيقة الأمر فإن همزة الوصل تمثل مسافة لا تقل عن ٣٥ كيلو متر وتسير فيها كافة شاحنات نقل الوقود.

وفي ظل جملة التساؤلات الآتية:

- ماذا عن حوادث الشاحنات وأثر ذلك على الطريق؟

- ماذا يحدث لو تم انقطاع في الطريق الذي يربط بين الظهير الإنتاجى والنظير الاستهلاكى؟
- ماذا يحدث لو تعطلت سبل الظهير الإنتاجى ؟
- ما هي أثار حركة شاحنات الوقود على مشروعات التنمية التي سيُسعى لبلوغها على مستوى مركز "تلعة نزا" ؟

يمكن القول:: بأن فكرة المشروع تتمثل في بناء مستودع منوط بالتخزين وإمداد شاحنات العديد من المراكز والمحافظات على مستوى منطقة "المدينة المنورة" بكل متطلباتها من الوقود وذلك بعد نقله من مصادره في مدينة "ينبع الهيئة الملكية".

أهداف المشروع:

- يُسعى من خلال هذا المشروع التصدى لمشكلة حوادث الشاحنات على الطريق الذي يربط بين مركز "تلعة نزا" من جهة، و"ينبع البحر"، و"ينبع الهيئة الملكية من جهة أخرى.
- فض الاشتباك بين حركة الشاحنات من ناحية وجغرافيّات المركز المتنامية في المستقبل القريب من ناحية أخرى.
- ضمان توفر إطار مكانيّ، وزمانى يمكن من خلاله الحصول على مصادر الوقود.

- الحد من زيادة أعباء الكثافة المرورية على الطرق في مدينة "ينبع البحر" من ناحية، ومدينة "ينبع الهيئة الملكية من ناحية أخرى.
- التصدى للأزمات الطارئة التي يمكن حدوثها في حالة نقص الوقود.
- السعى في توفير الوقود كمحاولة لبلوغ الأمن القومى والإقليميّ .

أهمية ووظيفة المشروع:

أهمية التخزين:

تصل قيمة المخزون السلعى إلى نصف متوسط الاستثمارات ومن هنا تصل أهمية التخزين.

وظيفة التخزين:

يمكن التعرف إلى وظيفة التخزين بأنها الوظيفة التي توكل إليها المهام الآتية:

- تزويد المناطق المستهلكة أو المستخدمة بالأصناف اللازمة.
- حفظ فائض الإنتاج بطريقة مناسبة لحين التصرف فيها.
- ضمان الحفظ الجيد للمخزون بحيث تتم عمليات المناولة و صرف و استقبال المخزون بطريقة مناسبة.

- المساعدة في التحقق من أرصدة المخزون بحيث تحصل على المعلومات التي تدعم عملية اتخاذ قرار الشراء في الوقت المناسب.

المدخلات الاقتصاديّة:

مهام الإمداد والتخزين:

- توفير الاحتياجات من المواد اللازمة للعملياتالإنتاجية والبضائع اللازمة للبيع.
- التوفير وفقاً للجودة المناسبة والكمية الاقتصاديّة وهي الكمية التي تضمن تحقيق مبدأ كفاءة الإمداد.
- معالجة مسائل النقل والتأمين والاستلام والتخزين.

أهمية الإمداد والتخزين

تتمثل أهمية وظيفة الإمداد والتخزين من خلال تأثيرها في نجاح أو إخفاق عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها بأقل ما يمكن من الجهد والتكلفة.

وبوجه عام يمكن تلخيص أهمية وظيفة الإمداد والتخزين فيما يلي:

- تحقيق استمرارية وانتظام عمليات المنظمة دون أي خلل أو توقف في أنشطة الإنتاج والبيع.

- يشكل الاستثمار في الموارد المادية وتخزينها نسبة لا يستهان بها في حجم الاستثمار الإجماليّ، لذا فإن أي قصور في أداء هذه الوظيفة (الإمداد والتخزين) سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار وتعطيل جزءًا من رأس المال المستثمر.
- توفير الاحتياجات المادية بالكمية والمواصفات والسعر والوقت والمصدر المناسب لكي تستطيع المنظمة الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وتمكينها من زيادة قدرتها التنافسية في السوق.
- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة عن طريق إمدادها بصورة دائمة لاحتياجاتها من المواد والمنتجات.

٧-مركز ينبع النخل.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "ينبع النخل"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٦)

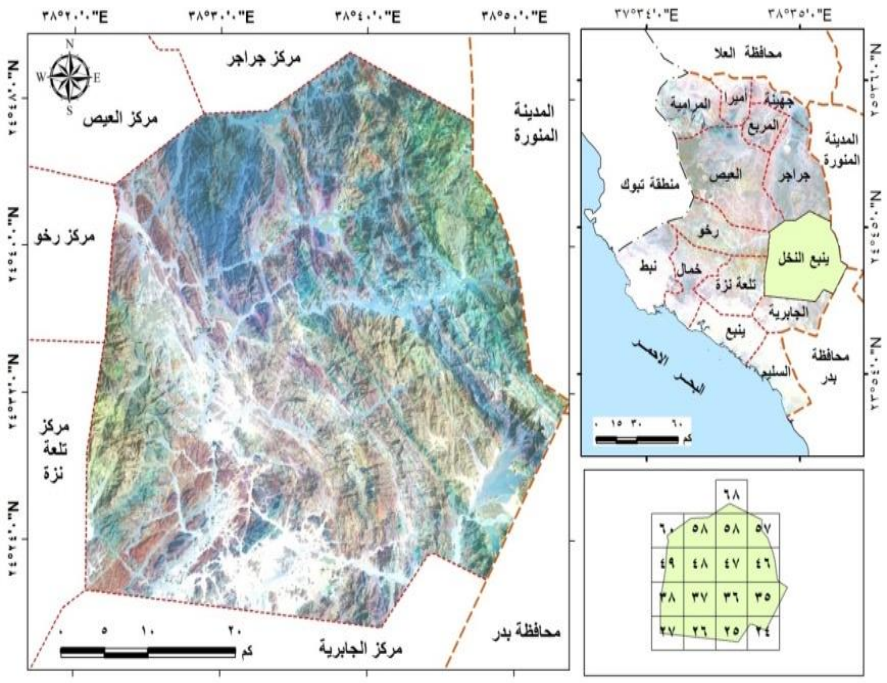

شكل رقم (٧٦): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز ينبع النخل

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "ينبع النخل" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٨)

جدول رقم (٢٨): مصفوفة الوزن النسبيّ
لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز ينبع النخل

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٣	٢
	الجيومورفولوجيا	٥	٣	٢
	المياه الجوفية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٢)	(٪٨)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٤	١
	غطاء التربة	٥	٤	١
	الحياة الحيوانية	٥	٤	١
	التدخلات البشرية	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٦)	(٪٤)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٣	٢
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٣	٢
	مستوى الخدمات	٥	٤	١
	استخدامات الأرض	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٤)	(٪٦)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٣	٢
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٥	-
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٣	٢
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٥)	(٪٥)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٥	-
	الطرق الفرعية	٥	٥	-
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٥	-
	كثافة شبكة الطرق	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٩)	(٪١)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٧٦)	(٪٢٤)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "ينبع النخل" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٢٩)

جدول رقم (٢٩): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز ينبع النخل

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٧٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٢٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	١٢٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١٦٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	١٤٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	١٥٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	١٩٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٨).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٣٠)

جدول رقم (٣٠): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز ينبع النخل

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٧٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٢٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٥٠٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات التفاوضية المقترحة	٦٦٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢٩).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "ينبع النخل" تبلغ (٧٦%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٥٠%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي

يمكن التفاوض عليها في مركز "ينبع النخل" تجنح بنسبة تبلغ (٦٦%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجيستية والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "ينبع النخل". **كما أن** المركز مؤهل للمجال الوظيفيّ الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية والذي يتمثل في قطاع الزراعة، وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٦٦%) إلى (٥٠%) حيث الحد الأعلى من الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "ينبع النخل". **وبناءً** على جملة ما سبق ... و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "ينبع النخل" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو **المحطة الإقليميّة للأمن المائيّ وخزن فائض مياه التحلية**، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز ينبع النخل المحطة الإقليميّة للأمن المائيّ وخزن فائض مياه التحلية

ليس من أهداف التنمية أن تنتهي إلى تحديد مشروعات، بل يسعى جوهرها إلى بناء رؤى ومفاهيم تعبر عن ذاتية الإقليم المراد تنميته.

فكرة المشروع:

يُسعى من خلال هذا المشروع إلى تنفيذ آليات للتخزين السطحى للمياه العذبة الناتجة عن التحلية، بعدّها أحد المحاولات الضامنة للحصول على المياه على مدار السنة، وذلك على مستوى مركز "الجابرية" من ناحية ومراكز محافظة "ينبع" من ناحية أخرى. وذلك ؛اعتمادًا على ما يصل إليها من مياه عن طريق محطة تحلية المياه في "ينبع الهيئة الملكية". ولعل ما يَعضُد ذلك المشروع هو الحاجة إلى المياه في ظل التزايد المستمر لحجم السكان الذي من المتوقع آلا يتوقف في المستقبل القريب أو المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن عمليات التخزين هذه لمدة زمنيّة لا تتجاوز العام حيث يتم إحلال المياه المُخزنة والفائضة بعد فترة زمنيّة معينة بمياه جديدة، أما الفائض عن حاجة الاستهلاك فيتم حقنه في خزانات جوفية قابلة للاسترجاع للاستفاده منها في مجال الزراعة. ولعل تاريخية المنطقة تشهد على أهمية الخزانات الجوفية التي كان مصدر مائيّتها الأمطار.

أهداف المشروع:

- التصدى لكل ما يطرأ من أزمات ومشكلات ترتبط بإمكانيّة الحصول على المياه.
- ضمان وجود ظهير زراعى نتيجة توفر المياه الناتجة عن عملية حقن الخزانات الجوفية.
- إمكانيّة تغذية "المدينة المنورة" بما تحتاجه من مياه في ظل تغيرات حجم السكان المتزايدة سواء أكان ذلك على مستوى حجم سكان منطقة المدينة المنورة، أم على مستوى حجم المعتمرين.
- سد احتياجات السكان من المياه في ظل ما يطرأ على شبكات تغذية المياه من أزمات تتصف بالفجائية.
- توفير إطار مكانيّ وزمانى يحول دون انقطاع للمياه على مستوى محافظة "ينبع" أو "المدينة المنورة".

أهمية المشروع:

وكما أن التاريخ لا يحمل بين طياته مجموعة من الأحداث انتهت آثارها بدون رجعة، فإن الحاضر لا يحمل بين تفاعلاته مجموعة من التعايشات انتهت احتياجاتها، كما أن المستقبل لا يحمل بين طموحاته مجموعة من التطلعات انتهى تحقيقها. فالأمر موصولٌ لا برباط الزمن، ولكن برباط الأثر والاحتياج والتطلع. وبصدد محطات تحلية المياه في "ينبع" فهي مطلبٌ احتياجى يتجاوز سنة (١٩٨٠) ،حيث تاريخ إنشاء أول محطة لتحلية المياه في محافظة "ينبع. وفي إطار ذلك، وفي إطار رؤى المستقبل، فيمكن القول:: بإن المقصود بالجغرافيات التفاوضية هي جملة جغرافيّات الحاضر والمتوقع حدوثها في الزمن التعايشيّ وتحمل بين ثنايها إمكانات التوجيه من ناحية

وكذلك جملة جغرافيّات المستقبل والمستحسن وجودها في الزمن الاستشرافي وتحمل بين ثناياها إمكانات التكوين من ناحية أخرى. أي: أنها جملة الجغرافيات التي لم تقع بعد كأثرٍ مكانيّ إلى جانب تلك الجغرافيات المتوقع حدوثها بفعل مجتمعيّ، وأمرها لا يرتكز على حدس ذاتيّ بقدر ما يرتكز على رؤى الواقع التعايشيّ المتغير.

وبصدد أهمية المياه، وفي إطار استدعاء استفسارى لتاريخية إستدامه الآلة البخارية المخصصه لتقطير المياه في "ينبع" في ظل الاستفسار الآتي:

ما هي الجغرافيات التعايشية التي من المتوقع وجودها في حالة تعطيل الآلة البخارية المخصصة لتقطير المياه في إطار "ينبع البحر" التي كان لا يتجاوز عدد سكانها آنذاك (٥٠٠٠) نسمة؟ **وفي إطار ذلك تعد الحاجة إلى تخزين المياه أمرًا وجوبيًا لا فصال فيه، وذلك لضمان توفير مورد لا حياة بدونه. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية تخزين المياه تعد إحدى ضمانات استقرار الأمن المائيّ في ظل ما تشهده المجتمعات من تغيرات في أحجام سكانها وتنامى في احتياجاتها. وفي حقيقة الأمر لا تقتصر أهمية تخزين المياه على "مركز الجابرية" أو حتى محافظة "ينبع"؛ بل يتجاوز الأمر هذا وذلك ليصل إلى حد ضمان تلبية احتياجات المعتمرين الذين يزورون "المدينة المنورة" من المياه بصورة تتصف بالديمومية؛ ومن ثمّ تتجاوز أهمية تخزين المياه في مركز "ينبع النخل" حد المحلية لتصل إلى تلبية احتياجات "المدينة المنورة" حيث حد الإقليميّة.**

المدخلات المعرفيّة:

"عرفت المملكة تحلية المياه منذ أكثر من (٨٠) عامًا من خلال عملية التكثيف لتقطير مياه البحر، التي كانت تعرف آنذاك باسم "الكنداسة" وكان ذلك في عام (١٩٢٨) وبعد ذلك تم إنشاء المراحل الأولى للتحلية في كل من محافظتي الوجه وضباء الواقعتين على ساحل البحر الأحمر في عام (١٩٦٩) بطاقة إنتاجية بلغت (٦٠) ألف جالون ماء يومياً لكل محطة، ثم تلتها عام (١٩٧٠) محطة التحلية في محافظة "جدة" بطاقة إنتاجية قدرها (٥) ملايين جالون ماء يوميًا و(٥٠) ميجاوات كهرباء. وتواصل التوسع والتطور في صناعة تحلية المياه المالحة بعد صدور المرسوم الملكي في عام (١٩٧٤) بإنشاء المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بصفتها مؤسسة عامة مستقلة لتباشر أعمالها بإنشاء محطات أحادية الغرض لإنتاج المياه المحلاة فقط أو ثنائية الغرض لإنتاج الماء والكهرباء".

(http://www.aleqt.com/2010/10/06/article_451730.html)

٨- مركز رخو .

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

إعتماداً على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "رخو"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٧)

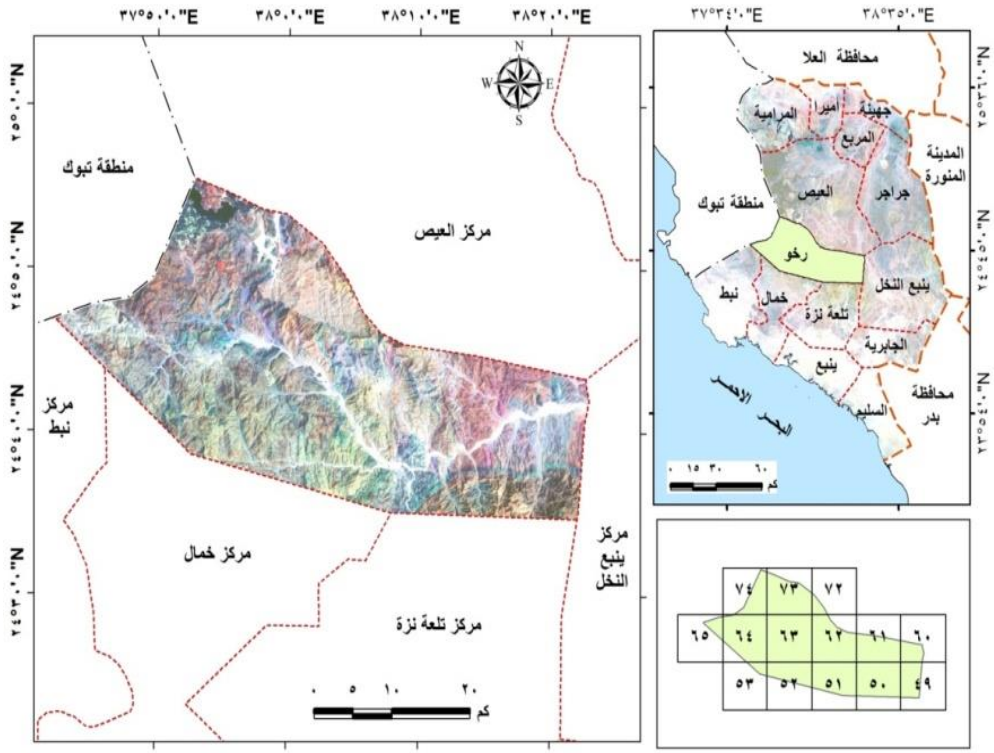

شكل رقم (٧٧): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز رخو

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز " رخو" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣١)

جدول رقم (٣١): مصفوفة الوزن النسبيّ

لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز رخو

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١١)	(٪٩)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٤	١
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٤	١
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٣)	(٪٧)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٢	١
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٠)	(٪١٠)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٢	٣
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٢	٣
	كثافة شبكة الطرق	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٩)	(٪١١)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٥١)	(٪٤٩)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "رخو" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٢)

جدول رقم (٣٢): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز رخو

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	١١٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١٣٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٨٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	١٠٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	٩٪

المصدر: امن عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣١).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٣٣)

جدول رقم (٣٣): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز رخو

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٣٤٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٦٦٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣٢).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "رخو" تبلغ (٥١%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٣٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن

التفاوض عليها في مركز "رخو" تجنح بنسبة تبلغ (٦٦%) إلى المجال الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "رخو". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، وبناءً على قربه المكانيّ من مركز "ينبع النخل" الذي من المأمول أن يكون محطة إقليميّة للخزن المائيّ، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "رخو" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية وقربه من مركز ينبع النخل) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... **المزرعة الإقليميّة للغذاء** على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

٩- مركز جراجر.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "جراجر"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٨)

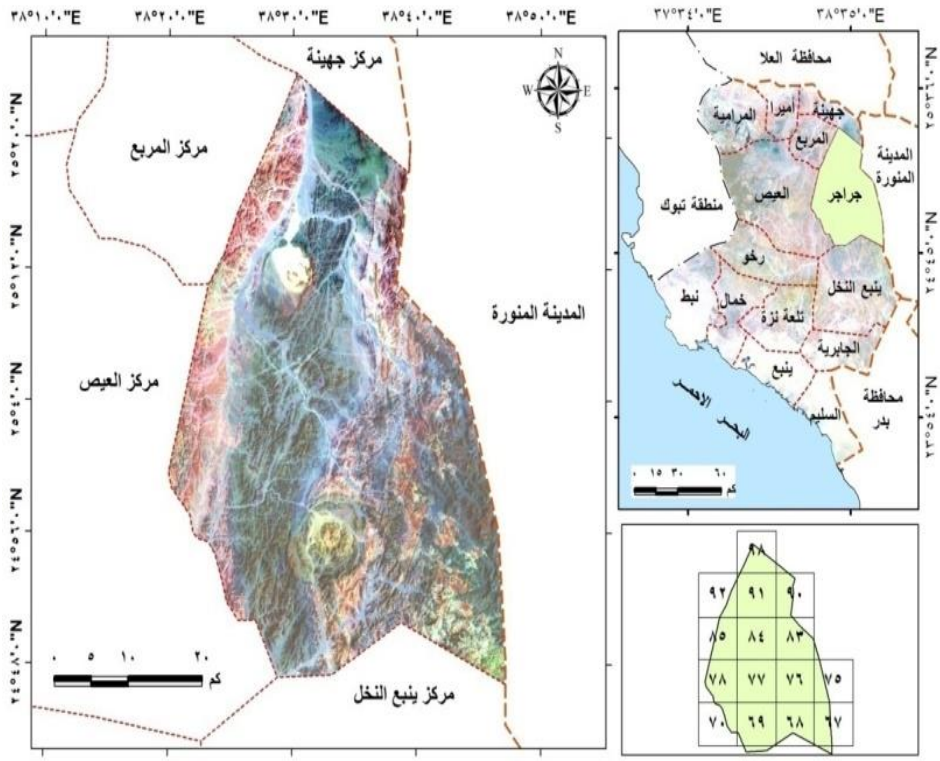

شكل رقم (٧٨): شبكة المناطق التنموية
الداعمة لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز جراجر

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "جراجر"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٤)

جدول رقم (٣٤): مصفوفة الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز جراجر

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٣	٢
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٣	٢
	المياه الجوفية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪١١)	(٪٩)
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٣	٢
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٤	١
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٢)	(٪٨)
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪٨)	(٪١٢)
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	(٪٩)	(٪١١)
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٤	٢
	الطرق الفرعية	٥	٣	٢
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٤	٢
	كثافة شبكة الطرق	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	(٪١٣)	(٪٩)
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	(٪٥٣)	(٪٤٧)

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "جراجر" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٥)

جدول رقم (٣٥): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز جراجر

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥٣٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٧٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	١١٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١٢٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٨٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٩٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	١٣٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣٤).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٣٦)

جدول رقم (٣٦): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز جراجر

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥٣٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٧٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٣٦٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات التفاوضية المقترحة	٦٨٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣٥).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "جراجر" تبلغ (٥٣%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٣٦%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي

يمكن التفاوض عليها في مركز "جراجر" تجنح بنسبة تبلغ (٦٨%) إلى المجال الرابع من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الخدمات اللوجيستية والترانزيت"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها ضوابط العلاقات المكانيّة على مستوى مركز "جراجر". كما أنه مُؤهل للمجال الوظيفيّ الأول المجالات الوظيفيّة التنموية، الذي يتمثل في قطاع "التنمية الصناعية" وذلك بنسبة تتراوح بين أقل من (٧٨%) إلى (٥٧%) حيث الحد الأعلى من قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية على مستوى مركز "جراجر" وذلك ؛اعتمادًا على قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "جراجر" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو ... **المركز الرئيس لتدوير المخلفات الصلبة (الاقتصاديّات الدائرية)**على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية، ويمكن التعرف إلى مدخلات هذا المقترح من خلال ما يأتي:

المقترح

مركز جراجر لتدوير المخلفات الصلبة (الاقتصاديّات الدائرية)

"سنزيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسنواصل تسهيل تدفقات استثمارات القطاع الخاص ونرفع مستوى التنافسية، وسنهيىء القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدّمة، وسننسّق مع السلطات التشريعية لتعديل الأنظمة ذات العلاقة بتأهيل بيئة العمل ورفع كفاءة إنفاذ العقود. كما سنقوم باستثمار الأصول العقارية المملوكة للدولة في مواقع استراتيجية، ونخصص المواقع الحيوية في المدن للمنشآت التعليمية والأسواق والمراكز الترفيهية، وسنخصص مساحات كبيرة على شواطئنا للمشروعات السياحيّة، وسنخصص الأراضي المناسبة للمشروعات الصناعية. وسيكون الأثر التنمويّ للمشروعات هو المرجعية والأساس في ذلك. وسنشدّد على تطبيق المعايير العالمية المتّبعة قانونيًا وتجاريًا" (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠).

فكرة المشروع:

إنشاء مؤسسة من القطاع العام أو الخاص تسعى إلى الاستفادة من تدوير المخلفات الصلبة والاستفادة منها.

أهداف المشروع:

- إعادة استخدام وتدوير المخلفات الصلبة.
- تصدير بعض المواد من المخلفات الصلبة في ظل خصائص الاقتصاديّات الدائرية.
- توفير فرص عمل على مستوى مركز "جراجر" وغيره من مراكز المحافظة.
- المزيد من تفعيل وظيفة ميناء ينبع .

- توفير استثمارات بديلة في ظل خصائص الاقتصاديّات الدائرية.

أهمية المشروع:

أصبح موضوع التخلص من النفايات بمعالجتها أو إعادة تدويرها والإستفادة منها من أهم الموضوعات التي باتت تحتل مكان الصدارة بين اهتمامات الجهات البيئية والاقتصاديّة على مستوى الدول. ويشكل تزايد كميات النفايات بشتى صورها وتعدد أنواعها أعباء ثقيلة على البيئة والصحة العامة وكذلك على الكائنات الحية الأخرى, وليس بغريب أن يفرض موضوع النفايات نفسه على عالم اليوم ويستقطب اهتمام العلماء والاقتصاديّين ودعاة البيئة والكثير من أصحاب الفكر والثقافة.

١٠- مركز العيص.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "العيص"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧٩)

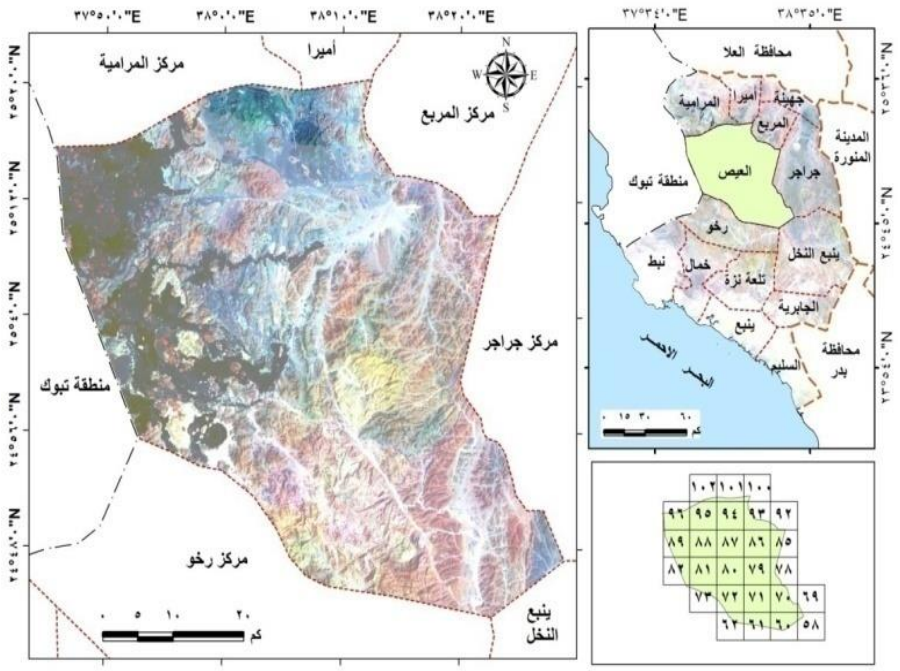

شكل رقم (٧٩): شبكة المناطق التنموية

الداعمة لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز العيص

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "العيص" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٧)

جدول رقم (٣٧): مصفوفة الوزن النسبيّ

لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز العيص

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٢	٣
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٤	١
المجموع		(٪٢٠)	٪١٠	٪١٠
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٤	١
	غطاء التربة	٥	٤	١
	الحياة الحيوانية	٥	٣	٢
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪١٣	٪٧
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٨	٪١٢
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	٢	٣
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	٢	٣
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	٪٩	٪١١
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٣	٢
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٣	٢
	كثافة شبكة الطرق	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪١١	٪٩
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	٪٥١	٪٤٩

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "العيص" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٣٨)

جدول رقم (٣٨): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز العيص

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	١٠٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١٣٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٨٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٩٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	١١٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣٧).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٣٩)

جدول رقم (٣٩): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز العيص

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٥١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٤٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٣٤٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٦٦٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٣٨).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "العيص" تبلغ (٥١%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٣٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "العيص" تجنح بنسبة تبلغ (٦٦%) إلى المجال الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "العيص". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، وبناءً على قربه المكانيّ من مركز "ينبع النخل" الذي من المأمول أن يكون محطة إقليميّة للخزن المائيّ، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "العيص" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية وقربه من مركز ينبع النخل) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... المزرعة الإقليميّة للغذاء على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

١١ - مركز المربع.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

إعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "المربع"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٨٠)

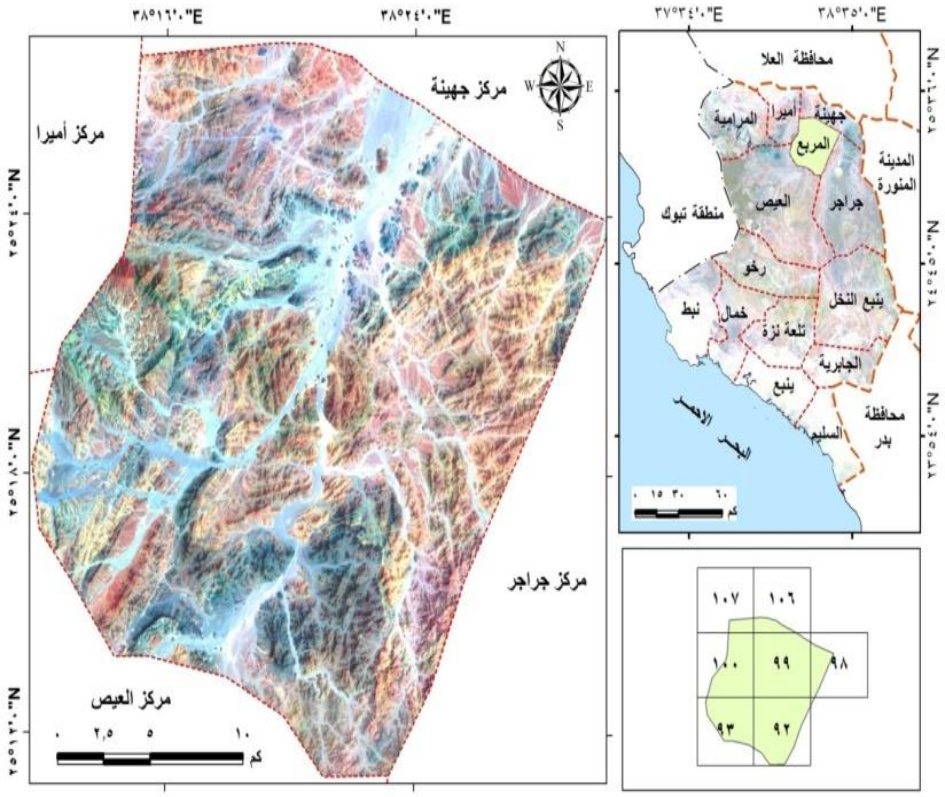

شكل رقم (٨٠): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز المربع

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "المربع"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٠)

جدول رقم (٤٠): مصفوفة الوزن النسبيّ

لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز المربع

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٢	٣
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	٪٩	٪١١
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٣	٢
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٢	٣
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪١٠	٪١٠
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	٢	٣
	مستوى الخدمات	٥	١	٤
	استخدامات الأرض	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٦	٪١٤
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	١	٤
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	١	٤
	التوطن الاقتصاديّ	٥	١	٤
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٥	٪١٥
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٢	٣
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٢	٣
	كثافة شبكة الطرق	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٨	٪١٢
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	٪٣٨	٪٦٢

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "المربع" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤١)

جدول رقم (٤١): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز المربع

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٨٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٢٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	٩٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١٠٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٦٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٥٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	٨٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٠).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٤٢)

جدول رقم (٤٢): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز المربع

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٨٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٢٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٢٧٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٧١٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤١).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "المربع" تبلغ (٣٨%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٢٧%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "المربع" تجنح بنسبة تبلغ (٧١%) إلى المجال الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "المربع". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "المربع" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... **المزرعة الإقليميّة للغذاء** على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

١٢- مركز سليلة جهينة .

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "سليلة جهينة"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٨١)

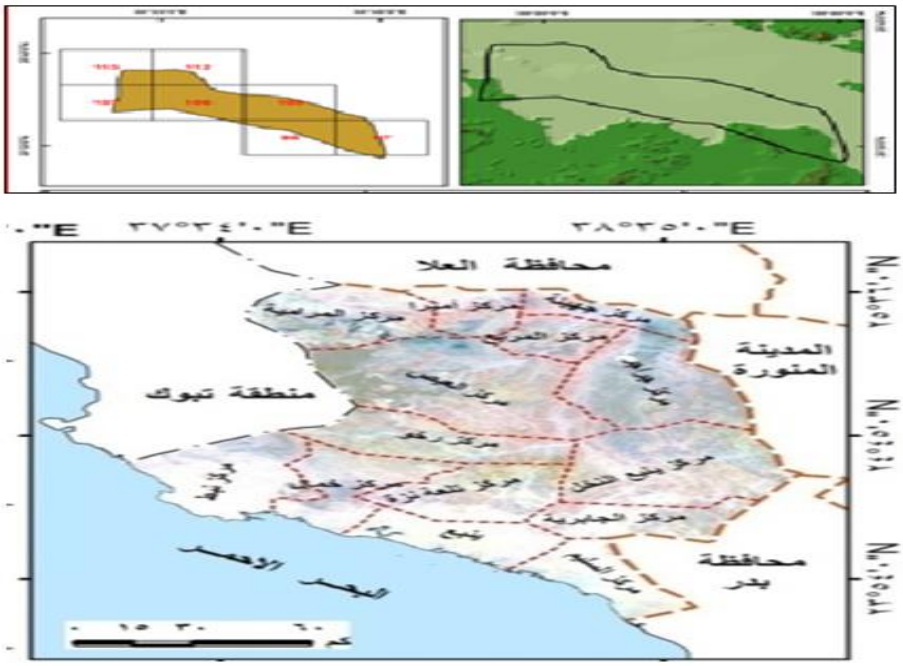

شكل رقم (٨١): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز سليلة جهينة

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "سليلة جهينة"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٣)

جدول رقم (٤٣): مصفوفة الوزن النسبيّ
لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز سليلة جهينة

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	١	٤
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٧	٪١٣
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٢	٣
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	٣	٢
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٩	٪١١
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	١	٤
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	١	٤
	مستوى الخدمات	٥	١	٤
	استخدامات الأرض	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٤	٪١٦
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	١	٤
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	١	٤
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٦	٪١٤
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٢	٣
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٢	٣
	كثافة شبكة الطرق	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٨	٪١٢
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	٪٣٤	٪٦٦

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "سليلة جهينة"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٤)

جدول رقم (٤٤): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز سليلة جهينة

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٤٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٦٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	٧٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	٩٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٤٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٦٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	٨٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٣).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٤٥)

جدول رقم (٤٥): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز سليلة جهينة

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٤٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٦٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٢٤٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٧٠٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٤).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "سليلة جهينة" تبلغ (٣٤%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٢٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "سليلة جهينة" تجنح بنسبة تبلغ (٧٠%) إلى المجال الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "المربع". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "سليلة جهينة" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... **المزرعة الإقليميّة للغذاء** على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

١٣- مركز أميرا.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

؛اعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "أميرا"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٨٢)

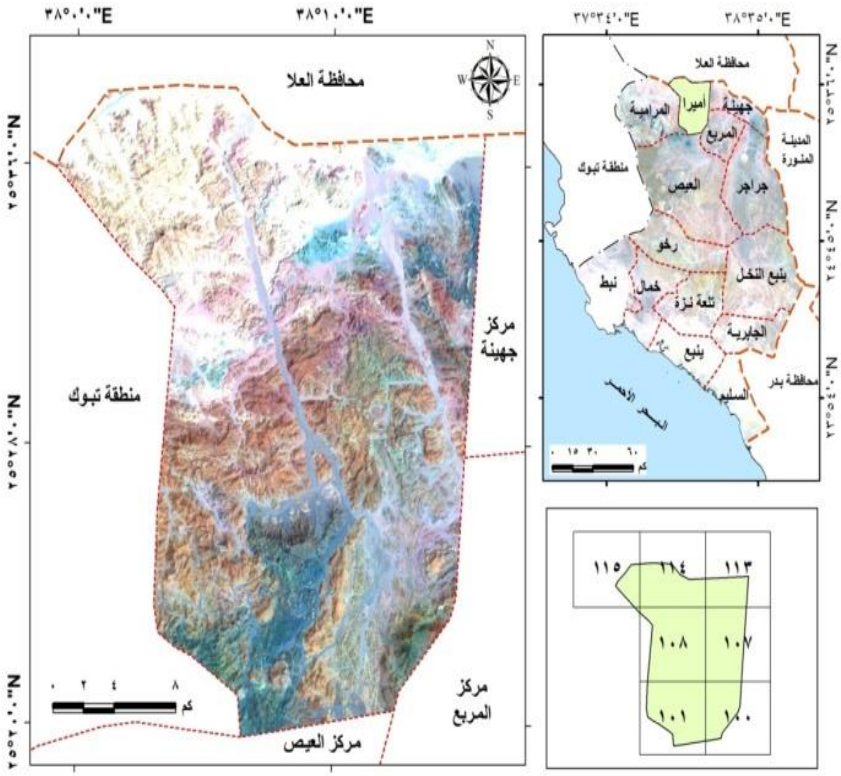

شكل رقم(٨٢): شبكة المناطق التنموية الداعمة
لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز أميرا

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "أميرا"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٦)

جدول رقم (٤٦): مصفوفة الوزن النسبيّ

لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز أميرا

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٢	٣
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٨	٪١٢
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٣	٢
	غطاء التربة	٥	٢	٣
	الحياة الحيوانية	٥	٣	٢
	التدخلات البشرية	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	٪١١	٪٩
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	١	٤
	مستوى الخدمات	٥	١	٤
	استخدامات الأرض	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٥	٪١٥
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	١	٤
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	٢	٣
	التوطن الاقتصاديّ	٥	١	٤
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	٪٧	٪١٣
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٣	٢
	سهولة الوصول والاتصال	٥	٢	٣
	كثافة شبكة الطرق	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪١٠	٪١٠
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	٪٤١	٪٥٩

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "أميرا" وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٧)

جدول رقم (٤٧): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز أميرا

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٤١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٥٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	٨٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	١١٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٥٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٧٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	١٠٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٦).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٤٨)

جدول رقم (٤٨): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز أميرا

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٤١٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٥٩٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٢٩٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٧٠٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٧).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "أميرا" تبلغ (٤١%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٢٩%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "أميرا" تجنح بنسبة تبلغ (٧٠%) إلى المجال الثالث من المجالات الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "أميرا". وبناءً على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "أميرا" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... **المزرعة الإقليميّة للغذاء** على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

١٤- مركز المرامية.

(الأوزان النسبية التنموية ومجالات الوظائف التفاوضية الأنسب)

واعتمادًا على مدخلات خصائص متغيرات الضوابط التنموية في مركز "المرامية"، التي اتضحت عموميتها من خلال المحاور السابقة في هذه الدراسة، وعلى ضوء الإطار المكانيّ لشبكة المناطق التنموية الداعمة لمجال الوظائف الأنسب على مستوى المركز وذلك على نحو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٨٣)

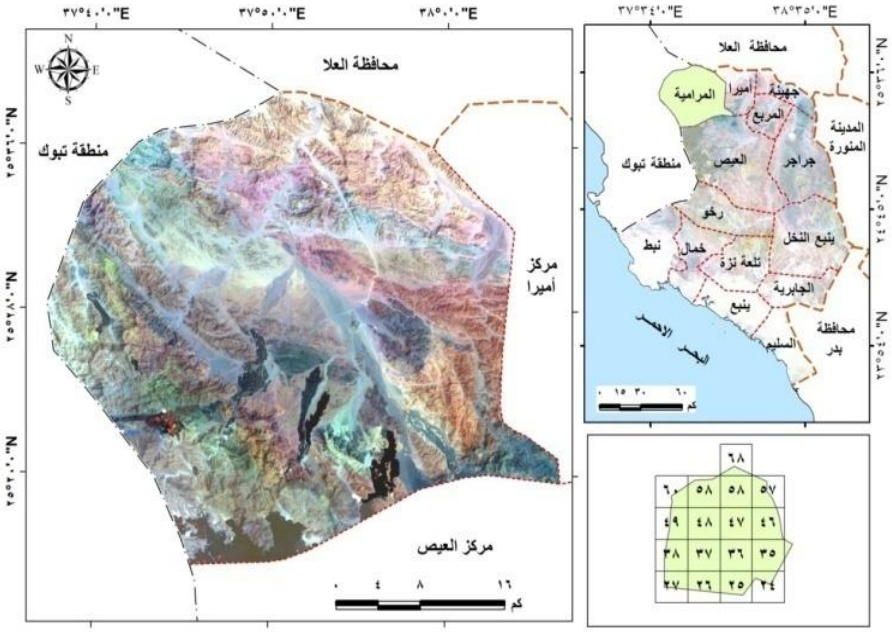

شكل رقم (٨٣): شبكة المناطق التنموية
الداعمة لمجال الوظائف التفاوضية الأنسب في مركز المرامية

واعتمادًا على قيمة مخرجات الوزن النسبيّ لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز "المرامية"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٤٩)

جدول رقم (٤٩): مصفوفة الوزن النسبيّ
لمتغيرات الضوابط التنموية في مركز المرامية

الإطار	المتغير	الإمكانات التنموية (٪)		
		الوزن المعياريّ	الوزن الواقعيّ	وزن التحديات
الضوابط الطبيعيّة	الإنحدار العام	٥	٢	٣
	الجيولوجيا	٥	٢	٣
	الجيومورفولوجيا	٥	٢	٣
	المياه الجوفية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٨	٪١٢
الضوابط البيئية	الغطاء النباتيّ	٥	٢	٣
	غطاء التربة	٥	٣	٢
	الحياة الحيوانية	٥	٢	٣
	التدخلات البشرية	٥	٢	٣
المجموع		(٪٢٠)	٪٩	٪١١
الضوابط الاجتماعيّة	التركز العمرانيّ	٥	٢	٣
	الخصائص الاجتماعيّة	٥	١	٤
	مستوى الخدمات	٥	٢	٣
	استخدامات الأرض	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٦	٪١٤
الضوابط الاقتصاديّة	المشروعات الاستثمارية	٥	١	٤
	الأنشطة الاقتصاديّة	٥	١	٤
	التوطن الاقتصاديّ	٥	١	٤
	الموارد الاقتصاديّة	٥	٣	٢
المجموع		(٪٢٠)	٪٦	٪١٤
ضوابط العلاقات المكانيّة	الطرق الرئيسة	٥	٣	٢
	الطرق الفرعية	٥	٢	٣
	سهولة الوصول والاتصال	٥	١	٤
	كثافة شبكة الطرق	٥	١	٤
المجموع		(٪٢٠)	٪٧	٪١٣
المجموع الكلى		(٪١٠٠)	٪٣٦	٪٦٤

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على مصادر مخرجات المحاور السابقة .

واعتمادًا على قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز "المرامية"، وذلك على نحو ما يتضح من الجدول رقم (٥٠)

جدول رقم (٥٠): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز المرامية

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الطبيعيّة	٨٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط البيئية	٩٪
٥	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاجتماعيّة	٦٪
٦	قيمة الوزن النسبيّ للضوابط الاقتصاديّة	٦٪
٧	قيمة الوزن النسبيّ لضوابط العلاقات المكانيّة	٧٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤٩).

واعتمادًا على نتائج قيم الأوزان الجدول رقم (٥١)

جدول رقم (٥١): قيمة الأوزان النسبية للضوابط التنموية في مركز المرامية

م	المتغيرات	الوزن النسبيّ (٪)
١	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	٣٦٪
٢	قيمة الوزن النسبيّ للتحديات التنموية	٦٤٪
٣	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	٢٤٪
٤	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة التفاوضية	٦٦٪

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥٠).

يتضح أن قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية في مركز "المرامية" تبلغ (٣٦%). وبناءً على التفاوت في قيم الوزن النسبيّ للضوابط الثلاثة الغالبة من ناحية، وجملتهم التي تبلغ (٢٤%) من ناحية أخرى، فإن مجالات الوظائف التنموية التي يمكن التفاوض عليها في مركز "المرامية" تجنح بنسبة تبلغ (٦٦%) إلى المجال الثالث من المجالات

الوظيفيّة التنموية التي تتمثل في قطاع "الزراعة"، وتمثل هذه النسبة الحد الأعلى من جملة نسب قيمة تراكم الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة التي تأتي في مقدمتها الضوابط البيئية على مستوى مركز "المرامية". **وبناءً** على ضعف إمكانات مدخلات التنمية بصفة عامة على مستوى المركز، و؛سعيًا إلى دعم مدخلات الشراكة التنموية على مستوى مراكز محافظة "ينبع" من ناحية ومحافظات منطقة المدينة المنورة من ناحية أخرى؛ فإن المشروع الوظيفيّ المُقترح الذي يمكن أن يُسهم به مركز "المرامية" (؛اعتمادًا على ضوابطه التنموية) في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)،وكذلك في سد احتياجات محافظات منطقة "المدينة المنورة" الإدارية عامة هو أن يكون جزءًا من مشروع ... **المزرعة الإقليميّة للغذاء** على مستوى منطقة المدينة المنورة الإدارية.

وبناءً على ما سبق توصى الدراسة بأن الأدوار الوظيفيّة التي يمكن أن تُسهم بها المراكز الإدتارية على مستوى محافظة "ينبع" في إطا رؤية (٢٠٢٠) يجملها الجدول الآتي:

جدول رقم (٥٢): الأدوار الوظيفيّة للمراكز الإدارية على مستوى محافظة "ينبع"

م	اسم المركز	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية	قيمة الوزن النسبيّ للواقعية التنموية الغالبة	قيمة الوزن النسبيّ للمجالات الوظيفيّة الفاوضية	الوظيفة المقترحة
١	سليم	(%٥٨)	(%٤٤)	(%٧٦)	مركز الخدمات اللوجستيّة والخزن الاستراتيجى
٢	ينبع البحر	(%٨١)	(%١٩)	(%٧٠)	المحطة اللوجستيّة الإقليميّة لخزن الغذاء
٣	خمال	(%٦٠)	(%٤٤)	(%٧٣)	إمتداد مشروع البحر الأحمر السياحيّ
٤	نبط	(%٥٥)	(%٣٩)	(%٧١)	إمتداد مشروع البحر الأحمر السياحيّ
٥	الجابرية	(%٦٥)	(%٤٤)	(%٦٧)	المحطة الإقليميّة لخدمات تفويج الحج والعمرة والمراجعة الصحية
٦	تلعة نزا	(%٤٦)	(%٣٠)	(%٦٥)	مركز التأمين الإقليميّ والخزن اللوجستيّللوقود
٧	ينبع النخل	(%٧٦)	(%٥٠)	(%٦٦)	المحطة الإقليميّة للأمن المائيّ وخزن فائض مياه التحلية
٨	رخو	(%٥١)	(%٣٤)	(%٦٦)	المزرعة الإقليميّة للغذاء
٩	جراجر	(%٥٣)	(%٣٦)	(%٦٨)	المركز الرئيس لتدوير المخلفات الصلبة
١٠	العيص	(%٥١)	(%٣٤)	(%٦٦)	المزرعة الإقليميّة للغذاء
١١	المربع	(%٣٨)	(%٢٧)	(%٧١)	المزرعة الإقليميّة للغذاء
١٢	سليلة جهينة	(%٣٤)	(%٢٤)	(%٧٠)	المزرعة الإقليميّة للغذاء
١٣	أميرا	(%٤١)	(%٢٩)	(%٧٠)	المزرعة الإقليميّة للغذاء
١٤	المرامية	(%٣٦)	(%٢٤)	(%٦٦)	المزرعة الإقليميّة للغذاء

المصدر: من عمل الباحث؛ اعتمادًا على جميع محاور الدراسة.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا- المراجع العربية

١	**إبراهيم رفعت باشا**	(١٩٠٨)	مرأة الحرمين الرحلات الحجازية والحج ومشاعرة الدينية، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت.
٢	**تحية محمد محمود**	(٢٠١٣)	ينبع في المصادر الكلاسيكية، ندوة ينبع عبر التاريخ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٣	**تنضيب عوادة الفايديّ**	(٢٠١٣)	تاريخ ينبع النخل حتى العصر الشيدى، ندوة ينبع عبر التاريخ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٤	**ثيودور شولتر**	(١٩٨١)	كيفية التنمية البشرية، مكتبة الوعى العربيّ، القاهرة.
٥	**حمساء بنت حبيش**	(٢٠١٠)	العلاقات بين مصر والحجاز، دار الملك عبد العزيز، الجزء الأول، الرياض.
٦	.....	(٢٠١٠)	العلاقات بين مصر والحجاز، دار الملك عبد العزيز، الجزء الثاني، الرياض.
٧	**سامح إبراهيم عبد الفتاح**	(٢٠١٣)	ينبع في عيون الرحالة المغاربة في القرن الثاني عشر الهجرى، ندوة ينبع عبر التاريخ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٨	**صالح عبد اللطيف عليان**	(٢٠٠٤)	ملامح من تاريخ ينبع، الجزء الأول،مطبعة الهيئة الملكية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
٩	.....	(٢٠٠٤)	ملامح من تاريخ ينبع، الجزء الثاني،مطبعة الهيئة الملكية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
١٠	**صلاح الدين الشامى**	(١٩٩٠)	استخدام الأرض دراسة جغرافيّة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
١١	**عبد الرحمن بدوى**	(١٩٧٣)	مناهج البحث العلمى، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت.
١٢	**عيد محمد قيصران**	(١٩٩٩)	البعد البيئي في تخطيط وتصميم المدينة مدينة ينبع الصناعية ـ حالة دراسية، ندوة الإبداع والتميز فى النهضة العمرانيّة بالمملكة خلال مائة عام ، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض.
١٣	**محمد أحمد الرويثى**	(١٩٨٥)	الموانئ السعودية على البحر الأحمر، دار الواحة العربية، المدينة المنورة.
١٤	**ناصر محمد الشريف**	(٢٠١٣)	النشاط الاقتصاديّ في ينبع في العهد العثمانى،ندوة ينبع عبر التاريخ،الجامعة

			الإسلامية، المدينة المنورة.
١٥	هيلدبرت إزنار	(١٩٩٤)	الحيز الجغرافيّ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

ثانيًا- المصادر العربية.

١	أبو عبيد عبد الله البكريّ	(١٩٥١)	معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواقع، تحقيق مصطفي السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
٢	أبو الفضل جمال الدين (المعروف بأبن منظور)	(٢٠١٠)	لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر، بيروت.
٣	أبو سالم عبد الله العياشيّ	(١٩٩٩)	إتحاف الأخلاء بإجازات المشايخ الأجلاء، تحقيق وتقديم محمد الزاهى، دار الغرب الإسلامى، بيروت.
٤	تقى الدين أحمد المقريزى (١٩٥٨):	(١٩٥٨)	السلوك لمعرفة الملوك، الجزء الأول، تحقيق محمد مصطفي، دار التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
٥	شمس الدين بن أحمد المقدسيّ	(١٩٩١)	أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولى، القاهرة.

٦	**محمد بن بكر بن عبد القادر (المعروف بالرازى**	(١٩٨٦)	مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت.
٧	**محمد على الهمدانى**	(١٣٩٧)	صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد على الأكوع، دار اليمامة، الرياض.

ثالثًا- المصادر الحكومية والهيئات.

١	**إدارة الدفاع المدنى بمنطقة المدينة المنورة**	(١٩٨٩)	ينبع وخدمات، تقرير منشور ، محافظة ينبع، المملكة العربية السعودية.
٢	**أمانة منطقة المدينة المنورة**	(٢٠١٥)	المخطط الهيكلى لحاضرة ينبع ١٤٥٠هـ،وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية.
٣	**بلدية ينبع**	(٢٠١١)	تقرير الأوضاع الحالية لمدينة ينبع، تقرير غير منشور، محافظة ينبع.
٤	**رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)**	(٢٠١٦)	رؤية المملكة، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٥	**وزارة الاقتصاد (مصلحة**	(٢٠١٥)	تقديرات السكان في منتصف العام للمناطق الإدارية والمحافظات، وزارة الاقتصاد،

	الاحصاءات العامة والمعلومات)		المملكة العربية السعودية.
٦	....	(٢٠١٥)	دليل الخدمات، منطقة المدينة المنورة، الدليل الرابع عشر، وزارة الاقتصاد، المملكة العربية السعودية.
٧	**وزارة البيئة والمياه والزراعة**	(٢٠١٦)	تصنيف التربة ، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٨	.....	(٢٠١٦)	توزيع الأبار واليون، تقرير منشور، المملكة العربية السعودية.
٩	**محطة الرصد الجوى بينبع**	((٢٠١٥)	التقرير المناخى، بيانات منشورة، بلدية ينبع.
١٠	**هيئة المساحة الجيولوجية السعودية**	(٢٠١٢)	المملكة العربية السعودية، حقائق وأرقام، الطبعة الأولى، بيانات منشورة،جدة، المملكة العربية السعودية.
١١	**هيئة المساحة الجيولوجية السعودية**	(٢٠١٥)	الخريطة الطبوغرافية لمنطقة ينبع، ١/٥٠٠٠٠، جدة، المملكة العربية السعودية
١٢	**هيئة المساحة**	(٢٠١٥)	الخريطة الجيولوجية لمنطقة ينبع، ١/٥٠٠٠٠،

	الجيولوجية السعودية		جدة، المملكة العربية السعودية

رابعًا:المواقع الإلكترونية

1	**http://www.aleqt.com/2010/10/06/article_451730.html**
2	**https://www.usgs.gov/science/science-explorer/Geology**

Abstract:

Development goals are varied, but they all end up trying to realize the value of the places to be used with all the positives and negatives they may have. It is all within the framework of the will to achieve certain goals, which are dominated by constructive employment and beneficial application. Indeed, utilization cannot be acquired at the level of a specific administrative framework, except under the conditional view that “places, or spatial media must be viewed in their existential than in their existential whole more than they are seen in their individualized parts.” With regard to the study, the development decision does not regard the total number of centers that make up Yanbu governorate as value, as much as it looks at the total functional roles that the centers of this governorate should be considered as value, which is the purpose of analysis in the study. Accordingly, the main question of the study is based on the subjectivity of its natural, environmental, social, and economic controls, and spatial relationships. What is the functional role that the various centers of “Yanbu” governorate can contribute to the development process whose interest ends in the governorate of “Yanbu” and then the administrative region of “Al Madinah Al Munawara” within the framework of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030)? In fact, the main problem of the study was not in answering this question, as much as it was in how to construct the inputs for decision-making that will support the functional role of each center. The geographies of the past have their orientations, the geographies of the present have their opinions, and the needs of society have their aspirations. Regarding of the time of the

study, it begins from an unknown time, within the framework of geographical indications attributed to the time of the pre-Islamic period, and ends with a known time, with the information of the geographical that the geography of Yanbu governorate until 2015.

The study has only one goal: To try to investigate the most appropriate roles of all administrative centers in Yanbu governorate in an effort to achieve balance, all within a framework of negotiation supported by a set of determinants that represent in the natural, environmental, social, economic, and spatial determinants. . It has relied on the historical method, and the inferential method, they were based on the historical approach and the indicative approach, which allowed for the possibility of drawing one result from other known findings.

In fact, not tainted by any impurity. Within the framework of the methods, the study relied on various types of analysis, including constructive inferential analysis, evaluative inferential analysis, and evaluative inferential analysis. The study came in four main axes, which were dominated by the fundamentalist trend in a framework of analysis and criticism. As for the opportunistic trend was represented in the results of the study and their recommendations, which represent the applied field for investigating the most appropriate roles of all administrative centers in Yanbu governorate in an effort to realize balance.

The development decision is between historical building inputs and the possibilities of negotiating reality Yanbu Governorate in the Kingdom of Saudi Arabia An applied study in historical geography and the development potentials

Dr. Mohamed Abdel Kader Rashed

Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts, Alexandria University.

Annual of the Faculty of Arts

A Refereed Academic Annual

Published by

the Faculty of Arts –Beni Suef University

Special Issue(3) Feb. 2021